

جمهورية الدايات في تونس

1591 ـ 1675

توفيق البشروش

مجموعة أيام الناس

جمهوريـة الدايـات
فـي تـونـس
1675 - 1591

مقدّمة

لم تنقطع المؤسسة الملكيّة في جوهرها منذ أن أعاد بعثها الأغالبة في القيروان ولئن برزت ظاهرة الولاة من حين إلى آخر متقطعة، فإنّها سرعان ما استحالت إلى حكم وراثي، حتّى انّ ما أبداه المراديّون من منحى ملكيّ مردّه اقتفاؤهم آثار من سبقهم منذ عهد بعيد. إذ كلّما انتصب نظام أجنبي تابع استعادت الملكيّة البادرة لتفرض سيطرتها على النّاس وأفرزت الانماط القائمة في اللاّوعي الجماعي جملة من التصوّرات لا تكترث بتقلّبات الأوضاع وإنّما تقيم وزنا خاصا لتراث هيكلي مصدر حتميته أنّ رحمه يندرج على المدى الطويل؛ فاستفادت المؤسسة الملكيّة من فاعليته ودعّمها "عهد الأمان" لمّا أخرجها في 1861 من حيز الواقع المسلّم به إلى حيز القانون المزكى من قبل المجلس الأكبر.

قام نظام السلطة التركية في مرحلته الأولى بين 1574و 1653 على أساس التعاقب الإنتخابي. فاستتب الاستقرار السياسي في ظلّ تنظيم أشبه ما

يكون بالجمهوري. لكن باستفحال النزاع حول الحكم زادت الأمور تعقّدا، لمّا حاول البايات فرض نفوذهم الوراثي بين 1653و 1702. وحتى لمّا انفردوا بالكلمة، فإن الترتيب السّلالي لم يخل من نزاعات، بل أعاد الحسينيون في الربع الثاني من القرن الثامن عشر ما وقع فيه المراديّون من صراعات عائليّة. وارتبطت المنافسة السياسية بإرادة الهيمنة سواء أكانت رئاسة أو خلافة. ولم تستقرّ الأوضاع بصفة تكاد تكون نهائية إلا بعد 1756، بتراجع صولة الدايات وقيام شبه وصاية جزائرية على ذريّة حسين بن علي تواصلت الى سنة 1807. وما ان تخلص حمودة باشا منها حتى لاح الاستعمار في الأفق. وهكذا انبثقت الدّولة التونسيّة في ظل النظام الجمهوري وصلب عودها تحت رعاية النظام الملكي.

يذكّرنا هذا الوضع ولو من بعيد بما طرأ على المدن الغربيّة من تحولّات. فقد شهد القرن السادس عشر تقهقر الجمهوريات المدينيّة في أوربا القاريّة في حين أنّ المدن الساحليّة قد حافظت على استقلاليتها في شبه الجزيرة الإيطالية وفي البلدان المغربيّة الخاضعة لنفوذ العثماني. إن كان هناك ضرب من التجانس يوحي بشيء من التقارب فمردّه ما يمكن أن نستشفّه من ترابط مصيري أدنى قد يخفى عن العين المجرّدة. وطالما أن الإدارة التركيّة لم تستكمل سيطرتها الترابيّة وبقيت ملتصقة بالبحر بالتجارة والقرصنة وبما يدرّها عليها البحر من منافع تستفيد بها شرائح عديدة من المجتمع، فإنّ النزعة الملكيّة لم تتوفّر لها شروطها. لقد أحدث الإقتصاد الخارجي المستهجن عقلية هامشية أفقها دولي وواقعها منبتّ، من خصائصها أنها تدفع بالتاجر والجندي المهاجر والبحّار المغامر إلى الإحتراز من أولويّة الهيمنة المؤسسة على التوسّع الترابي المفضي إلى أريفة نظام الحكم. اتسم حكم الدايات بمسحة ديمقراطية اندرجت في

سياق الإقتصاد النقدي. وارتبطت النزعة الملكية بالأريفة التدريجيّة لموارد السّلطة. وفي كلتا الحالتين، فإنّ إقتصاد الإيالة كان منفصلا في معظمه عن الإقتصاد العثماني. فتأسّس التراخي في العلاقات الثنائية على قاعدة ماديّة وفّرت له الأرضيّة الملائمة.

يقدّر بعض المختصين في القانون الدستوري أنّ انبعاث الدولة التونسية قد اقترن رسميًا بقيام الحكم المقيّد بقانون. ولئن كان هذا الإجراء الحاسم مدعّما لتركيزها النهائي، فإنّ انبثاقها لم يرتبط به بالضرورة، بل واكب النزعة الإستقلالية عن الباب العالي وساير تكوين شرعيّة سياسيّة إقليميّة. فلم يتسنّ للسلطان العثماني نسفها أو التقليل من تأثيرها. حصل هذا المنعرج وفق تصوّرين إثنين لمكانة الإيالة التونسية ضمن الممتلكات العثمانية. الإبقاء على الإمتيازات لا نزا ع في شأنه. لكن إذا كان المنبتّون يرغبون في حصرها في حدود معقولة لا تمسّ بجوهر السيادة التركيّة، فإنّ المولّدين قد استهواهم التباعد الى حدّ قد لا تتمّ به القطيعة. الأوّلون وافدون، دافعوا من تلقاء أنفسهم عن النظام الجمهوري لتوافقه مع مصالحهم الخاصّة من حيث هم مهاجرون تتلخص رغبتهم في إيجاد معابر السلطة مفتوحة أمامهم. وأمّا الآخرون فإنّهم متأقلمون يعملون من أجل سلطة محليّة خاصيتها أنّها تقيم لأبناء البلاد بعض الوزن، فلا تبقى حكرا على من يفد عليها. فجسّمت الدولة هذين الطموحين في صورة نظام مزدوج: جمهوريّة مبتورة بإزاء ملكيّة غير مكتملة ولم تنفرد هذه الأخيرة إلا بعد إلغاء منصب الداي مؤخرا وما ترتّب عنه من تأسيس لمهام بديلة.

أثير التساؤل للتعرّف هل أنّ الدولة التونسية تمتّعت بوجود حقيقي قبل الحماية. لقد تضاربت الآراء في شأن هذا الموضوع بين مؤيّد وداحض

وقام الجدل بين الديبلوماسيين ورجال القانون دون أن يحظى التحليل التاريخي بما يستحقّه من عناية. لا شك أن البحث في شؤون الدّولة يثير قضايا منهجيّة مستعصية. هل أنّ تطوّر الدولة يصاحب التطوّر الإجتماعي الشامل؟ أم هل أنّه يقتصر على النخب السياسية التي تحتكر السّلطة فتتفاعل في ما بينها وكأنّها بمعزل عن محيطها؟ وحتى لو حصل هذا فبداية من أي حجم تتّسع إليه الطبقة المهيمنة، يمكن أن نقرّ بحتميّة التحوّل النوعي؟ تعدّدت التعاريف حول مفهوم الدولة. هل هي رقعة ترابية أم تقسيم بين الطبقة الحاكمة والرعيّة أم أسلوب تعايش يتوخّاه الوطن أم مجرّد فكرة وإحساس ؟ من الصّعب أن نستقصي مفهوم الدولة، فما بالك بدولة ناشئة. لكن في الإمكان أن ننفذ إليها باقتفاء أثر معالمها لا على مستوى النظريات الجاهزة بل في ضوء العلاقات السياسيّة في الدّاخل والممارسة الديبلوماسية مع الخارج. أليست الدولة في أبسط تعريف لها مجموعة منظمة تتمتّع بجهاز سياسي يصدر القرارات ويسنّ قوانين تخصّها على امتداد رقعة ترابية معلومة تمارس فيها صلاحيتها العسكرية والادارية والاقتصادية والديبلوماسية؟

يعتمد التحليل الأروبي على حجة الاستقلالية من وجهة نظر القانون الدولي العام الناشىء أنذاك في الغرب. الإيالة التونسية هي رقعة ترابية يكوّن سكّانها مجموعة قارة تربط بين أجزاءها عرى السّلطة ويهيمن عليها نظام سياسي تحوّلت طبيعته من الديمقراطية العسكريّة إلى الأوليغارشيّة الجبائيّة وبذلك انسحبت على تونس نظرية الحقوق الأساسية للدّولة التي أفرزها القانون السياسي الأروبي بداية من أواخر العصر الوسيط. نظرت الديبلوماسية الغربيّة إلى تونس تجاه الباب العالي مثل ما نظر ملوك أروبا إلى علاقاتهم مع البابا. فتزامن الإنفصام هنا وهناك. وهو مدعاة إلى

التفطن إلى أنّ الإتجاه العام واحد وأن التجانس المفترض وكأنه يوحي بجاذبيّة غربية.

ومعارضة لهذه النّزعة الإنفصالية، فإنّ الديبلوماسية العثمانيّة أصرّت على الدفاع عن حقّها في السّيادة المؤسسة في أصلها على الإنتصار العسكري وإثر تطوّرها على التفويض الإداري، وهو تحوّل اعتبرته اختياريا، تنازلت عنه بمحض إرادتها ووفق الأحكام السلطانية السائدة في الإسلام. وهكذا انساب القانون الدولي الأروبي في ثنايا الأمر المقضي ليبرّر من موقع القوّة نواياه التوسعيّة القادمة. ولئن بقي النزاع مسترسلا، إذ أنه لم يحسم نهائيا إلاّ مؤخرا وعملا بمعاهدة لوزان (1923)، فإنّ معاهدة الحماية قد أرغمت تركيا على رفع يدها فعلا عن تونس بحجّة أن السيادة التونسيّة قد أثرت عليها غيرها، فاقترنت مجدّدا ببديل لها.

وهكذا تدرّجت الدولة التونسية لتواكب التباعد الحاصل بين السلطة العثمانية المؤسّسة والإدارة المحليّة المتفرّعة، أو بعبارة أخرى بين السلطة الرمزية الوصيّة والسلطة الحقيقية المتشوّقة إلى الانعتاق والمتجسّمة في واقع المؤسسات المحليّة، تلك التي وضعها سنان باشا، قبل أن تصبح مصدر تباعد عن المركز، في فترة كان ماكيا فلي (1469-1527) قد وضع فيها بعد مبادئ الدّولة الجديدة التي تقرّر مصيرها بنفسها وذلك إثر تفكّك الإمبراطوريات الأروبيّة واحتواء مدن العصر الوسيط الكبرى من قبل الملكيّات الصاعدة وانبثاق الدّول الجديدة في غضون القرن السّادس عشر. إنّ هذا التزامن المحيّر ليحمل على التساؤل حول العلاقة السببيّة المفترضة في ما يتعلّق باجترار محتمل نتيجته أن أثّرت الدّولة الأروبيّة على مسار الإدارة التركيّة عبر قنوات الهجرة والمبادلات. فتحوّلت

المدينة ـ الدولة إلى الدولة ـ المدينة. وقام الصّراع حول الأولية بين الرئاسة والملكيّة لا على أساس القانون، بل اعتمادا على تقلّب موازين القوى بين المتنافسين على النفوذ. كانت إمارة تونس إمارة استكفاء تنعقد عن اختيار حسب تعبير الماوردي. ثم انقلبت الى إمارة استيلاء تنعقد عن اضطرار. أبقى الفقه السياسي الإسلامي على ظاهرتي الإرتباط والتبعية لكن على مستوى الشكل لا المضمون.

تأسّست السلطنة العثمانية على أنقاض تجزئة الخلافة العبّاسيّة. وتصدّعت نفس المؤسسة تمشّيا مع التقسيم الإداري لمتلكاتها. كأنّ واقع القطر أمتن من ظاهرة الأمّة وكأنّ تورية هذه ينجرّ عنها كشف واقع القطر كأرضيّة صلبة هي المرجع الثابت والقيمة الدائمة. وهو عين الجدليّة بين الفكر الشمولي الدّيني والفكر القطري الإقليمي.

تخلّصت السلّط القطريّة في أوربا من الوصاية الباباويّة تحت شعار اللائكيّة. فقام النفوذ الفردي وتأسّس على معادلة الفيودالية بالإعتماد على المشرّعين. وتولّدت بذلك إرهاصات القوميّات الجديدة. وبما أنّ الدّولة القطريّة في تونس قد أرسيت على استبداد الحكم المطلق فإنّها لم تواجه أصلا الفيودالية الداخليّة لانعدامها ولم تلجأ إلى مساندة المشرّعين من رجال القانون لتثبت شرعيّتها، بل اكتفت بفرض نفسها عسكريّا. فانعدم القانون العام واستحال تتبّع طبيعة الإرادة السيّاسية ورسم ملامح تطوّر خصائصها ومكوّناتها. وما نستشفّه يتمثّل في أنّ الطاعة اقترنت بقاعدة الإمتياز. فتباينت المقاطعات وتنوّعت المجموعات وتخالفت الأنظمة الحرفيّة واكتست الحياة الجهويّة منها والمحلية مكانة كبرى ولم يستقطب الأمير الولاء إلاّ إذا ما اعترف بالوساطة الإجتماعية التي لا يسمح لنفسه بأن

يتجاوزها في إصداره لأوامره إليها، خاصة في علاقاته مع القبائل. لذا وقفت مركزيّة السّلطة عند حدود مصالحها المباشرة تلك التي لا يستقيم لها وضع بدونها وأرخت العنان في ما سواها؛ فكانت الرّعية في شبه استقلال ذاتي. أصدر السّلطان العثماني تشريعات تدعى بالقانون على المستوى المركزي وبالقانون نامه على مستوى الجهات. إلاّ أنّها لم تنسحب على تونس وبقيت البلاد تخضع للشرع والعادة وإرادة الأمير. وما انتصبت الدّولة كمشرّع إلاّ بداية من 1861، فاستكملت بذلك استقلالها.

وضعت الجمهوريّة العسكريّة اللبنة الأولى على صرح الحكم الذاتي. لكن لسائل أن يتساءل، ما محلّ الجمهوريّة من الإعراب، في بلد تأسّس فكره السياسي على الأحكام السلطانيّة. تقترن الجمهوريّة عامة بالدولة أو المجموعة السياسيّة، مهما كان الشكل الذي يتخذه الحكم في كلّ منهما. ما دامت تُعنَى بالشؤون العامّة. فيمكنها أن تكون ملكيّة (بودان ـ Bodin، الجمهوريّة، 1576) مستبدّة، كما يمكنها أن ترتبط بالشعب، عندما تؤول السيادة بين يديه، فيتصرّف فيها كليّا أو ينفرد بها بعضه. وفي قضية الحال فالشعب من المنظور السياسي لا يشمل إلاّ الأتراك ومن لفّ لفّهم من أصناف المهاجرين، إذ الأمر شورى بينهم ولا دخل لغيرهم من المحليّين فيه.

هذه الجمهورية هي حكر على مجموعة تتألّف من حوالي خمسة إلى عشرة آلف منبتّ، ولدوا خارج البلاد وقدموا اليها تحدوهم رغبة الوصولية. فاحتلّوا المناصب لا في العاصمة فقط، بل وكذلك في المدن التي مرّوا بها سواء في الوطن القبلي أو في جزيرة بنزرت أو في الساحل. لكن شتّان بين حجم القاعدة حيث الكثافة وصغر المراكز الداخلية حيث التشتّت.



1 - إشكالية المصادر

كيف يمكن أن نعود إلى الكتابة في تاريخ البلاد التونسية في عصرها الحديث - وقد تعدّدت الدراسات حوله خاصة في العشريتين الأخيرتين - دون أن نعيد ما صدر في شأنه من تصوّرات للأحداث وصيغ لحصرها وأنماط لترتيبها ونماذج لتقويمها ؟ التساؤل ليس ببريء طالما أنّ الغرض من هذا التأليف لا يقتصر على استيعاب الرصيد المتحصّل عليه، بل انه يطمح الى تجاوزه، تباعدا عن النّسق السردي والمنوال الحدثي، ومواكبة للتاريخ الكلّي المؤسس على تعدّدية الترابطات وجدلية التفاعلات، وذلك قصد ابراز المسالك التي توخّاها مجتمع السلطة كي يبسط نفوذه ويتصرّف في شؤون الناس حسب ما ارتآه من المصلحة. من هذه الوجهة تتطلّب الإحاطة بنظام الحكم اللجوء إلى استعمال شبكة من المفاهيم قد تبدو جديدة، لانتمائها إلى العلوم السياسية، لكنّها كفيلة مع ذلك بتحقيق البلورة المنشودة. وهكذا فمن المفروض أنّ التغيير الذي يطرأ على الشكل قد يواكبه تطوّر في المضمون.

صنّف المؤرّخون القدامى في الأغراض السياسية دون أن تستهويهم المواضيع الإقتصادية ولا المباحث الإجتماعية. فبقيت قطاعات عديدة من المسكوت عنها، لغيابها بداهة عن أطوارهم الذهنية. وحاولت الدراسات الحديثة أن تستجلي بعض جوانبها الغامضة، إلاّ أنّ الحصيلة لم تكن في مستوى الطموحات، لمحدوديّة المصادر المتوفّرة وعزوف أغلب المؤرخين عن بعضها، لصعوبة استعمالها. لذا لن يدّعي هذا العمل الشمولية المستوفيّة ولا التغطية المستفيضة، بل تقتصر أبعاده على توسيع أرجاء التاريخ التقليدي، عملا بمقتضيات قراءة جديدة تستجيب لمتطلبات المدارس العصريّة من حيث صياغة المنهج وطرح الاشكالية. فالرّهان ليس بهيّن والمهمّة لا تخلو من مجازفة.

وتتناول هذه السلسلة بالبحث الفترة الممتدة بين 1574 و1881؛ وهما تاريخان عرفت فيهما البلاد التونسية انتصاب هيمنتين أجنبيتين عن المنطقة، قدمتا من وراء البحر، لانجاز مشروع توسّعي غرضه السيطرة. لقد تأسّس النّظام التّركي على أنقاض تفكّك السلّطنة الحفصيّة، طيلة القرن السادس عشر. ودخل بدوره في دوّامة الانحلال الداخلي طوال الفترة الممتدّة بين 1815 و1881. فكان الإستعمار الفرنسي متوّجا لتأزّمه. ولمّا كان التطوّر على هذا النحو ـ نشوء فاستوثاق فانحلال ـ انحصرت مهمتنا في تتبّع مراحله بالوقوف عند خصائصه واستكشاف حيثيّاته وملابساته. وتتلخّص المسألة في طرح إشكالية انبثاق السلّطة وتقلّباتها في مجتمع متوسّطي ينتمي إلى الحضارة العربيّة الإسلامية في بعض ربوع إفريقيا الشمالية.

فإذا ما سلّمنا بجدوى هذا العمل، فمن العقبات التي تعترض سبيله، تلك التي تتّصل بوسائل انجازه. العجز في هذا الصدد مذهل. فالوثائق

التونسية تكاد تكون منعدمة بالنسبة للقرن السادس عشر والقرن الذي يليه. اندثر الأرشيف الحفصي بعد سنة 1574 وتبعه مثيله المرادي إثرأحداث سنة 1702، فكانت التحوّلات السلاليّة بمثابة الكارثة الوثائقيّة. وكاد القرن الموالي أن ينفرد بالسجلات الجبائية، ممّا يبعث على التساؤل حول مصير الوثائق الإدارية الأخرى، تلك التي لم ينج منها إلاّ النزر القليل من التّلف. ولم تتكاثر هذه إلاّ بداية من عهد أحمد باي، ثم قيام الدولة الإصلاحية. فاختلّ بذلك التوازن في استقاء المعلومات الخام من حقبة إلى أخرى. وهو أمر لا تساعد التواريخ القديمة على تفاديه لاستفحال النقص المسجّل.

تتّسم المصادر التقليدية بجملة من الخصائص تجعلها لا تستجيب بداهة لمتطلّبات البحث الحديث وإن اكتست أحيانا أهميّة لا يستهان بها. ركّز أصحابها فيها على الفترات التي عاينوها معايشة. وبما أنّهم لم يتمسّكوا بحدودها الزمنيّة، فإنّهم وطّؤوها بمختصرات تخصّ إمّا الحقب الإسلامية العامة أو الحلقات الإفريقيّة أو العثمانية الخصوصية. ترمز مثل هذه الإنتماءات ـ من سلف صالح وخلافة وقطر ـ إلى محاور التبعية المتوارثة أوّلا منذ قيام الدّعوة الإسلامية والمؤكّدة من بعدها جيلا بعد جيل. ركّز ابن أبي دينار على الإقليم الإفريقي وكأنّه مصدر اعتزاز بالنسبة إليه. فأراد لنفسه أن يكون متمّما لتاريخ ابن الشماع (1525)، وواصل المسيرة من بعده إلى أن انتهى به المطاف إلى شهر أوت من سنة 1681. اقتبس عن أسلافه وأورد ما علق بالذاكرة الجماعية لدى معاصريه من روايات ودوّن ما عاينه هو من أحداث. حصل كلّ ذلك وفق ترتيب رزنامي الحوليّات وسيلته وأعيان الناس غرضه. السّرد الحدثي مختصر جاف والإشارة المقتضبة أولى فيه من التحليل المعمّق. فلا غرابة والحالة تلك أن افتقرت

ت ـبه إلى فكر فلسفي وإن أفضى عليها الإيمان مسحته. حرّكت صاحبنا روح الأخوّة الإسلامية؛ لكنّه لم يتغافل عن نسبته الإقليمية، مسايرة منه لإرساء مقوّمات الدّولة القطريّة الناشئة. زمن الأمير هو المحدّد في ترتيب الأحداث وفق تصوّر سردي للماضي أنماطه جاهزة وأساليبه متوارثة لمكانة التقليد فيه، طبق النماذج السائدة في صياغة التاريخ والمتداولة منذ البكري وحتى قبله.

هيّأ ابن أبي دينار "مؤنسه" خدمة لركاب المراديّين. كما وضع الوزير السّراج (توفي في 1736-1737) وحسين خوجة ومحمّد سعادة (1678-1757) تواريخهم إشادة بخصال حسين ابن علي تركي (1705-1740). فلم يتطوّر القالب الأيديولوجي، وجاء التاريخ رافدا لشخص الأمير. ورد في "الحلل السندسيّة": "والمقصد من هذا المبارك إن شاء الله ذكر ما مضى من زمن فتحها، إذ تلك مقدّمة لا محيد عن شرحها، ثم ذكر ملوكها قبل الدّولة العثمانية، ثم ذكر حكامها بعد الفتح العثماني...؛ ثم تفصيل ما حدث من سنة اثنتين وتسعين وألف (1681)..."لم يحظ صاحب الامتياز إلاّ بالخاتمة، كأنّ المركز سلفي وموقع الحاضر في الأطراف باعتبار أنّ "عظماء الملوك يقدّمها توابعها والأمور بخواتمها". توقف الباب الثامن والأخير في سنة 1725 مقتصرا على ذكر العلماء والأمراء والأعلام وأهمّ المدن. لا يعدو التّاريخ أن يكون حضري المنحى يولي ظهره عن القبائل وعامة النّاس. فهو ضرب من أدب الخاصة، ضاقت بها أرجاؤه.

التاريخ رافد من روافد الهيمنة. ذلك هو الهدف الذي وضع من أجله وثابر عليه. لذا حرص كلّ أمير على أن يختصّ بتاريخ يقوم شاهدا على ماثره وإن تفهت. وقد تطغى التقاريض على الرّواية، مثل ما جاء في

"مفاتيح النصر" لمحمّد المختار العياضي (ولد حوالي 1718)، الذي أثر شقّ الباشيّة على خصومهم الحسينيّة. وتعلّق الصغير بن يوسف (1694- 1771 تقريبا) بالفترة الممتدّة من 1727 إلى 1771 متمّما بأثره كتاب الحلل. واعتنى حمودة بن عبد العزيز (توفي في 1775) بعلي باي الحسيني (1759-1782). وتواصل النّسق الرزنامي حتى ولو أعيض عن الأمير بغيره. لا يزال التاريخ محلّ موعظة، الشخصنة غرضها. سلّط محمود مقديش نظره على المغرب كجزء من العالم الإسلامي. فلم يتحدّث عن حمودة باشا (1782-1813) إلاّ في أسطر قليلة. إلاّ أنّه أسهب في ذكر مدينة صفاقس ووطنها باعتبارها مسقط رأسه. حتى إذا ما أقبل أحمد ابن أبي الضياف (1803- 1874)، بعد محمّد بن سلامة (توفي في 1850) ومحمّد الباجي المسعودي (1810/11-1880). فإنّه أوجز المصنّفات التي تلقّاها من أسلافه، قبل أن يمعن النظر في الفترة الاصلاحية التي سايرها الى سنة 1868. فتواصلت فيه البنية الذهنية السائدة والتي قوامها السرد أكثر من التأليف في شؤون الذاكرة. الإضافة يوشحها النقل، بالرغم من أنها لم تخل من فطنة ورشاقة.

احتفظ المؤرّخون الحسينيّون على المنهج الوسيطي. وحرصت الدولة التونسية في مختلف أطوارها على أن توفّر لنفسها من الأدوات الدعائيّة ما يدعم نفوذها ويوطّد الحكم الفردي في ربوعها، لما في العملية من اجترار للنرجسيّة المؤذنة بالاستبداد المخزني. وما أن تفطّن روّاد الاصلاح إلى مساوي الحكم المطلق حتى سخّروا التاريخ ليبرهنوا على محاسن الحكم البديل والمنشود، لتقيّده بقانون، دون أن يتبصّروا بما فيه الكفاية إلى أنهم وقعوا في ضرب من الاستبداد النيّر. وباستثناء كتابات أمثال بيرم الخامس ومحمّد السنوسي، فإنّ صناعة التاريخ قد تعطّلت إلى ما

بعد الاستقلال. فطالما أنّ الأمير لم ينشغل بمسالك الثّراء فيما عدا الموارد الجبائية، فإنّ المؤرخ لم يوسّع من نظرته بصفة تكون غير عرضيّة.

وعلى غرار المؤرخين المخزنيين الذين سخّروا أقلامهم لأغراض ذاتية، خدمة منهم لركاب الأمراء وتبرّكا بموعظة العلماء، وتمسّحا بأعتاب الصلحاء فإنّ نظراءهم من المؤرخين الغربيين قد عنوا بشؤوننا من بعدهم، من منظور الحماية، فرفدوا الدّولة الاستعمارية بما أفرزوه من قراءات ميزتها أنّها جديدة في منهجها. فتنوّعت مصادر البحث التاريخي مع المدّ الأروبي، لمّا أولى المستشرقون إهتمامهم إلى ماضي الحماية، تحدوهم دوافع متعدّدة، فمارسوا بموجبها أدب الرحلات واستفادوا من مختلف التقارير والمراسلات الصادرة عن القناصل والتجار والبعثات العسكرية. قد تكون معلوماتهم صادقة وقد يتّصف بعضها بما قد لا نطمئنّ إليه من أحكام. فإذا كان من الضروري أن نقرأ لها نحن حسابا، فلنتوخّ مع ذلك الحذر. لأن النظر في هذه المصادر بشيء من التبّصر يفرضه علينا الحرص على إيجاد صيغة من التكامل الإيجابي بينها وبين المصادر العربيّة، منهجها النقد وغايتها الصحة المعرفيّة.

لا محيد عن المصادر الاروبيّة بالنسبة للقرن السّابع عشر؛ إلاّ أنّ هذه المكانة تتقلّص نسبتها من بعد، خاصة كلّما اقتربنا من الربع الثالث من القرن الماضي. ترمز قلّة الوثائق أو غزارتها إلى اختيار حضاري يتّصل بما أبداه السّلف من حرص على صيانة مقوّمات الذاكرة الجماعية من التّلف أو من اللاّمبالاة إهمالا لها. وبالتّالي فإنّ الهويّة التونسيّة ستبقى بتراء وإن هي لا تزال محلّ رهان جسيم، من الضروري أن نهتدي من خلاله إلى أمثل السبل لاعادة برمجة ما أمكن منها، على أسس حقيقيّة أقرب ما تكون من الواقع الموثّق.

من البديهي أنّ التّاريخ ليس بعلم صحيح. ولئن ثبتت صحة بعضه، فهي تقتصر على جملة من الأحداث والتواريخ أكثر ممّا تتعلّق بأنماطه التفسيرية وأساليبه التأويليّة. تقتضي الضّرورة أن نحصي ما أمكن من أدوات العمل التي آثرها القدامى لفهم ما احتفظوا به من الماضي؛ وأن نضيف إليها ما أمكن من وسائلنا الخاصة، مواكبة لضروريّات الحداثة.

سادت النّزعة الغربية إلى حدود الستينات من هذا القرن وحصيلتها لا يستهان بها في عديد من المجالات، بل تمثّل تقدّما لا يجدر غضّ الطّرف عنه، خاصة مع بروز نزعة تصحيحيّة تزعّمتها أوساط يسارية فرنسيّة كانت تقاوم الهيمنة الإستعماريّة وتتحاشى من الوقوع في الأحكام المتطرّفة. فتقلّصت بذلك الثنائيّة بين العروبة واللاتينيّة وانفتح المجال أمام البحث التاريخي الذي سيقتفي أثره الجناح الجامعي من المؤرخين التونسيين خاصة بعد الإستقلال.

من المؤكّد أنّ الدّراسات التاريخية المتواصلة اليوم هي أحسن ممثّل للحركة الفكريّة المعاصرة في مجال العلوم الانسانية. وإنّما ذلك على غرار ما عاينّاه من تقدّم نسبي في صناعة التاريخ أثناء الفترة الاصلاحية بالمقارنة مع غيره من الفنون. وقد اعتمد أصحابها في إنجازها على مختلف أنواع المصادر، التونسية منها والأجنبية، وفق إشكالية محوريّة عمادها موضوع الهويّة ووسيلتها إشكالية الدّولة. ويتبيّن من الحصيلة أن لا الأرشيف الأروبي ولا الأرشيف العثماني يضاهيان قيمة وثراء ما يوفّره الأرشيف التونسي لصالح المنكبّ على دواخل الأمور. ويتجسّم التحوّل النوعي في إعطاء الأولويّة إلى النظرة الداخليّة على حساب العلاقات الدوليّة التي وقع العزوف عنها. وتبعا لذلك فإنّ الأعمال المنجزة لا تتمّ على

سبر للأغوار الشعبيّة. تراجع الأمير وقامت الدولة مقامه وهي علامة تؤكّد على استرسال النهج النخبوي.

ينزع غلاة البوننة إلى فرز الفترة البونيّة وغلاة الرّومنة إلى تمييز الفترة اللاتينية وغلاة العروبة إلى تفضيل المرحلة الوسيطية وغلاة العثمنة إلى ترجيح الحلقة الحديثة. ولا يخلو هذا التّقطيع من هنات حتى أنّ لمن الأفضل أن ينحصر الالتزام لا بالحقبات ولا بالسّلالات، بل بتطابق المنهج والإشكالية في تناول قضايا الماضي على مداها البعيد وإن عارض متطلّبات الإختصاص والتدريس في أشكالها الحاليّة. أن "نتفاكر" في تونس هذا هو بيت القصيد، لكن وفق ضمير نافذ يأبى الاحتواء والمسايرة.

اجترّ ماضي البلاد تراكمات متتالية ساهمت حضارات ثلاثة في إثباتها: الحضارة الغربيّة المسيحيّة والحضارة الإسلاميّة الشرقيّة والحضارة اليونانيّة العثمانيّة مع رواسب بربرية تنتظر مؤرخا من التربة يُعنَى بها. وتمحور سكّانها حول قرطاج فالقيروان ثم تونس. وألحقوا تواليا بروما والقسطنطينية ودمشق وبغداد والقاهرة ومراكش ومدريد واسطنبول وباريس. ولئن تتالت التبعيّات فبقيت افريقية تحتلّ الربوع الشرقية من افريقيا الشّمالية تتمطّط تارة وتتقلّص أخرى، بين خطي الطول الثامن والثاني عشر شرقا. ورغم تباعد الزمن فلا زالت روما تعمل فينا بواسطة الثقافة الفرنسية التي عوّضت التأثير الإيطالي السائد قبلها في موانينا. ولم يحل الفارق الديني ولا عقليّة الجهاد دون التّعامل الحضاري مع دار الحرب. وهو ما نجد له امتدادا على مستوى الشهادة الوثائقية. إن محدودية المادة التاريخيّة لهي انعكاس لما طرأ على الحضارة التونسية من

توخّ لمنهج النسيان يقوم اليوم دليلا على عجز الذاكرة التي ستبقى دون المطلوب بكثير وهوعين القصور الحضاري.

أزمة التأريخ لتونس ستكون أزمة مضمون. وآفة العلم النسيان.

أهمّ المصادر العربيّة

- ابن الشمّاع (أبو العباس أحمد)، *الأدلّة البينة النورانيّة في مفاخر الدولة الحفصية*. تعليق عثمان الكّعاك، تونس 1936 .ثم تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، تونس، 1984، 176ص.

- الزركشي (محمد بن ابراهيم)، *تاريخ الدولتين الموحديّة والحفصيّة*.

- ابن أبي دينار، *المؤنس في أخبار إفريقية وتونس*. عدة طبعات أولاها 1286 (1869 ـ 70). نقلاه إلى الفرنسية بلليسيي ورموزا (Pellissier et Remusat) تحت عنوان "تاريخ افريقيا". باريس، 1845.

- سعادة (محمد)، *قرّة العين بنشر فضائل الملك حسين وقمع ذي المين*. مخطوط بالمكتبة الأحمديّة. انتهى منه في أكتوبر 1723.

- حسين خوجة، *ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان*. الطبعة الأولى: 1908 والأخيرة تحقيق وتقديم الطاهر المعموري. الدار العربية للكتاب. تونس، 410ص.

- الوزير السرّاج، *الحلل السندسية في الأخبار التونسية*، تحقيق وتقديم محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984، 3ج.

العياضي (محمّد المختار)، *مفاتيح النصر في علماء العصر*. مخطوط بالمكتبة الوطنيّة، رقم 682.

- الصغير بن يوسف (محمّد)، *المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي* تركي. مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 3536. نقله إلى الفرنسية محمد لصرم وفيكتور سار. المجلة التونسية (1896-1900).

- حمودة بن عبد العزيز، *الكتاب الباشي*، مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 77. حقق محمد ماضور الجزء الأول منه، تونس، 1970. طبعته في جزأين دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988.

- محمود مقديش، نزهة *الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار*، طبعة حجرية، تونس، في جزأين، 1903 ـ 1904.

- محمّد بن سلامة، *العقد المنضد في أخبار المشير الباشا أحمد*، مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 18618.

- محمّد الباجي المسعودي، *الخلاصة النقية في أمراء إفريقية*، طبعتان (1866 ـ 67 و 1906 ـ 1907).

- أحمد بن أبي الضياف، *إتحاف أهل الزمان بملوك تونس وعهد الأمان*. 8 أجزاء، تونس، 1963-1965.الجزء السادس، تحقيق وتقديم أحمد عبد السّلام، تونس، 1971 طبعات أخرى.

-محمّد بيرم الخامس، صفوة *الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار*. طبعة القاهرة في 1884 ـ 1886وطبعة المقتطف في 1893 ـ 1894.

- محمّد السّنوسي، *مسامرات الظريف بحسن التعريف*، تونس، 1880 ـ 1881

- النبذة التاريخية في منشأ ووزارة مصطفى بن إسماعيل. أنظر أحمد عبد السّلام، المؤرخون التونسيون، ص 444-451؛ وتحقيق رشاد الامام تحت عنوان "سيرة مصطفى بن اسماعيل"، تونس، 1981، 176ص.

أهمّ المراجع

- A. Abdesselem, *Les historiens Tunisiens des XVIIe, XVIIIe et XIXe siècles*. Essai d'Histoire culturelle. Tunis, 1971, 590p.

-أحمد عبد السلام وحسين الحدّاد، إحصاء وتلخيص لوثائق خير الدين الخاصة، تونس، 340-36 ص.

- T. Bachrouch, - "Les Barbaresques de Tunisie au XVIIe siècle: mythes et interprétations. *"Les provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque attomane. Revue d'Histoire Maghrébine,* 1984, pp. 85-99.

- "L'historiographie tunisienne de 1968 à 1985. L'époque moderne", Ibla, 1987, t. 50, n° 159, p. 75 - 90.

- J. Ben Tahar, "Note sur les sources relatives à l'histoire des souks ruraux de Tunisie au XIXe siècle" Ibla, 1990, t. 53, n° 165, pp. 39 - 57.

– توفيق بشروش، ربيع العربان *(وثائق ثورة 1864)*: الجزء الأول، بيت الحكمة بتونس – قرطاج، 1991، ص 433ص.

- D. Brahimi, *Opinions et regards des Européens sur le Maghreb aux XVII et XVIIIe siècles*. Alger, 1978.

- R. Brunschvig, "Ibn ash-Shamma", historien hafside". *Annales de l'Institut des Etudes Orientales d'Alger*, 1936, pp. 235 - 265.

- M. H. Cherif, "L'histoire économique et sociale de la Tunisie au XVIIIe siècle à travers les sources locales: enseignements et perspectives *"Les Arabes par leurs archives (XIIe - XXe siècles) Paris*, 1976, pp. 101 - 118.

- F. Cresti, *Documenti sul Maghreb dal XVII al XIX secola* Pergia, 1988, 387 p.

- P. Grandchamp, *La France en Tunisie (1582 - 1705)*. Tunis, 1920 - 1933, 10 vol.

- R. Mantran, *Inventaire des documents d'archives turcs du Dar al-Bey*. Tunis, 1961.

- Ch. Monchicourt, "Essai bibliographique sur les plans imprimés de Tripoli, Djerba, Tunis-Goulette au XVIe siècle et notre sur un plan d'Alger. *"Revue Africaine"*, 1925, pp. 385 - 418.

- M.S. Mzali et J. Pignon, "Documents sur Khéreddine *"Revue Tunisienne"* n° 18, 21, 24, 26 (1934 - 36).

- E. Plantet, *Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la Cour (1577 - 1830)*. Paris, 3 vol, 1893-99.

- F. Elie de la Primaudaie, "Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506 - 1574)" *Revue Africaine*, 1874 - 1877.



2 ـ الحيز الترابي

قامت الإيالة التونسيّة على أنقاض السلطنة الحفصيّة. وتصارعت السّلطنة العثمانية مع المدّ القطري فلم تثن العزم عن انبثاق الوحدات الإقليميّة وتونس اليوم إنّما هي وليدة التفكّك الترابي الذي طرأ على الممتلكات التركيّة. وإذا ما أفضى التحوّل المسجّل إلى إفراز رقعة جغرافية من الحجم الصّغير، فلأنّ الحاقها بإسطنبول قد حصل في فترة متأخّرة، بعد ضمّ الجزائر وطرابلس. انتصب خير الدين في الجناح الغربي من السلطنة الحفصيّة بداية من 1529 وتلاه درغوث في الجناح الشرقي منه بداية من 1551. ولم يتسنّ لسنان باشا أن يضبط افريقية إلاّ في 1574. فتلقّى الفضاء المتبقّى، ذلك الذي أسهمت اسبانيا في الذّود عنه. لقد تفككت السّلطنة الحفصية على حساب تونس.

فمن البديهي أن تؤول تجزئة المنطقة إلى قيام إمارات متباينة وأحيانا متصارعة فيما بينها وأن يفضي تركيز السيادات المجاورة إلى إثارة

موضوع الحدود بينها. تعاملت المؤسسات الحفصيّة لا مع مفهوم الحدود الفاصلة بل مع ظاهرة المناطق الطبيعية والجهات التاريخية. ولمّا كانت السلطة لا تستمد شرعيتها من القانون الدولي وإنّما من الولاء المستوحى من البيعة، تنتهي المملكة مع انتهاء الولاء العائد إليها. لقد انتشر تأثير تونس في أقصى امتداده إلى الأوراس، فجبال الحضنة فوادي الصومام غربا وإلى برقة والجبل الأخضر شرقا. ثم تقلّص هذا التأثير، فانفصلت بسكرة في 1488 وانسلخت طرابلس في 1460، وخرجت عنّابة في 1533 وتلتها قسنطينة في السنة الموالية. وسقطت قفصة في 20 ديسمبر 1556 ومدينة القيروان في 27 من نفس الشهر من السنة الموالية. فلم يتصرّف أحمد سلطان الحفصي (1543 ـ 1569) إلاّ في إفريقيّة وهي المنطقة التي أشرفت عليها قرطاج البونية والتي سينطلق منها أتراك تونس لتأسيس الحيز الترابي الذي تحتلّه البلاد التونسية اليوم. وإن طرأ بعض التقطّع على استمرارية التواجد التركي من جرّاء الحملة التي شنها الاسبان على جربة (فيفري - 31 جويلية 1560) واستيلاء الشابية على توزر، فإنّ الوضع قد أخذ في الاستقرار بداية من 1569 إثر حملة علج علي المؤذنة بالحلّ النهائي.

أعوزتنا الخرائط لمعرفة منازل السكّان ومواضع القبائل بقدر أدنى من الدقّة وذلك قبل منتصف القرن الماضي أو قبله بقليل. واقتصرت الصّور الخرائطيّة المنجزة من قبل تلامذة مدرسة باردو العسكريّة في 1857، تحت إشراف الجنرال رشيد، على العمران الحضري من سوسة إلى جربة. ولم تفرض البحوث الميدانية لرسم الخرائط نفسها إلاّ مع قيام النّزاعات الحدوديّة. انجز الفرنسي فالب (Falbe) خريطته المتعلقة بإيالة تونس في نفس السنة.

يمكن أن نعتبر أنّ التخوم الغربيّة قد استقرّت على طول المناطق الممتدّة عموديا بين خطّي طبرقة شرقا وعنّابة غربا وأنّ الأقاصي الشرقية تحتلّ الربوع الممتدّة بين البيبان ورأس أجير. هذا ما تبديه الجغرافية السياسية. وأمّا أدب الرحلات فله جغرافيته، بالرغم من أنّه أدب معلوماته زهيدة، إتّخذ شكل دليل، أسلوبه الإشارة العابرة حتى في الاستطراد التاريخي.

وقد أورد دي مارمول (de Marmol, 1535) وعلى غراره حسن الوزّان الفاسي (1516) انّ السلطنة الحفصية تمتدّ أطرافها من جيجل إلى برقة، ومن قسنطينة إلى غريان. يقف حدّها الغربي عند مشارف جبل الأوراس وتستقطب قسنطينة مدن سكيكدة وسطيف وباطنة وتبسّة وعنّابة وحتى بنزرت. وتشرف تونس على المناطق الممتدّة بين غار الملح وصفاقس. وتحتوي مقاطعة طرابلس على الأراضي الممتدّة بين المحرس وخليج السّرت إلى نفوسة وغريان. وتمتدّ صحراء نوميديّة التي يخضع أكثرها إلى تونس من مسيلة الى الفزّان مرورا من المزاب والجريد. المملكة الحفصيّة ثلاثية التقسيم، يعود تنظيمها الإداري إلى تجزئة سبقت انبعاثها.

وأثبت لنفريدوتشي (Lanfreducci) وبوزيو (Bosio)، وهما فارسان ينتميان إلى المنظمة الصليبيّة المتمركزة في جزيرة مالطة، في تقرير لهما بتاريخ غرّة سبتمبر 1587، ان بحيرة البيبان تحتوي على مركز قمرقي وانّ قابس تكوّن مقاطعة تدعى بالصنجق باي وانّ الشيخ كاهية المسؤول على جزيرة جربة يخضع لحسن أغة والي طرابلس آنذاك، وانّ صفاقس تعود بالنظر إليه. وانّ عامل سوسة يتصرّف في الساحل إلى رأس ديماس أو جنوبه بقليل، وان ملتزم طبرقة يدفع عائداته إلى تونس، وانّ سيادة الجزائر بدايتها مدينة عنّابة. وبذلك تكون يد طرابلس قد امتدّت غربا إلى حدّ موقعه

في مكان ما بين السّاحل وصفاقس. وتمّت عمليّة الجوسسة هذه في السنة نفسها التي انسلخت فيها إمارة تونس عن الجزائر واستقلت بذاتها إداريا ولأوّل مرّة منذ الحاقها بها في 1569.

وعمل ولاة طرابلس على الاستحواذ على تونس منافسة لولاة الجزائر، خاصة وأنهم وضعوا بعد أيديهم على القيروان والساحل وقفصة. إلاّ أنّ السّلطان العثماني سليم الثاني (1566 ـ 1574). أبى أن يسعفهم، بل استجاب لطلب أهالي القيروان فضمّهم إلى قاعدة تونس في جوان 1571. وأذن بإعادة بناء مدينة المهديّة في 18 ديسمبر 1573 بعد أن انتابها الخراب، والسّماح بالغاء الضرائب لمدّة ثلاث سنوات. وأصرّت طرابلس على طلبها، فاستجاب لها مراد الثالث (1574 ـ 1595) في 19 فيفري 1579 ثم أسرع بالتراجع في قراره في 12 أوت من نفس السّنة. ولم يستثن توزر ونفطة وقفصة إلاّ في 15 أكتوبر 1581. ولم يلحق في النهاية لواء صفاقس بتونس إلاّ في 15 سبتمبر 1588، بقرار أكّده في أوائل 1594. وبذلك بقيت الإيالة التونسية مبتورة، ينقصها الجنوب. تمّت هذه الاجراءات بصفة سلميّة في ظلّ الشرعيّة السّلطانية. أمّا في ما بعد فستجنح تونس إلى استعمال القوّة للإستيلاء على مجالها الحيوي الطبيعي بداية من أوائل القرن السّابع عشر.

أفضت الحملات الموجّهة من قبل أتراك تونس ضدّ نظرائهم بطرابلس والجزائر إلى إثبات أرجاء الرّقعة الترابيّة التي تحتلّها البلاد التونسيّة اليوم. لكن بقدر ما كان التحديد مبكّرا غربا فإنّه تأخّر شرقا إلى أواخر القرن التّاسع عشر، وإن بقيت الجزئيات الدّقيقة محلّ نظر. حاول مونشيكور أن يتعرّف على الدّلالة التي تكتسيها الحدود الجزائرية التونسية. فتهيّأ له أنّها توجد في منطقة فاصلة بين مقاطعتين متباينتين

منذ القدَم، لا من حيث التضاريس فقط، بل وكذلك من الوجهة الثقافية والبشرية، إذ أنّ التأثيرات الشرقيّة والمتوسطيّة قد بدت له أكثر جلاء هنا من هناك. فهي وليدة الحتميّة التاريخيّة المتفاعلة مع الضروريّات الجغرافية. توحي هذه الفرضيّة بشيئ من الإنبهار لما تشتمل عليه من فطنة. إلاّ أنّها تفتقر إلى بحث ميداني كفيل بأن يبرز للعيان حقيقة الفوارق المفترضة. وطالما أنّ الأمر يبدو كذلك فيحسن الاكتفاء بالعامل السياسي لما له من علاقة مباشرة مع ممارسة للسيادة أوجدت حاجزا أقرّته المعاهدات تحت تأثير موازين القوى العسكرية.

آلت جزيرة جربة إلى طرابلس في 31 جويلية 1560 بعد أن استولى درغوث رايس عليها. وانقسم سكّانها حول أوجه ولايتهم؛ بحيث لمّا أجلى عثمان داي سكان الجزيرة المقيمين عنده في 1605، ثمّ أقبلت القوات التونسية المرسلة من قبل خليفته يوسف داي حسب ما أورده الوزير السرّاج، فقد تراجعت الحامية الطرابلسية لتتمركز حول الماي وتشنّ هجوما مضادا لم يثبت قدمها فيه. وما أن توجهت إلى الرجّة حتى حال البحر دون تحرّكها وقتلت تقتيلا. وبذلك أصبحت البيبان النقطة الفاصلة بين الادارتين. واحتلّ باشا طرابلس تاجورة في 1612، ممّا يجعل الأطراف غربيّها. فكانت قبائل عكّارة وورغمّة وودرنة من الأعراش الحدوديّة الكبرى الموالية لكرسيّ تونس والحارسة لأطرافه الجنوبية الشرقية مقابل اعفاءات جبائية أكسبتها الصفة المخزنية.

ولم يفارق الهاجس الطرابلسي بعض أصيلي الجزيرة لمّا انحاز حمّودة باشا الحسيني إلى جانب علي قرمانلي وهو الوالي الذي قام عليه علي برغل. وكاد أن يضيع الجزيرة لو لم يرسل علي الجزيري، أمير أسطوله،

من حلق الوادي في 8 نوفمبر 1794 ولم يعد نفوذه عليها إلاّ في اليوم الثاني من الشهر الموالي، بعد أن أسّر أربعمائة جندي أثبتهم في ديوان عسكره وقضى نهائيا على محاولة انفصالها.

ويتلخّص الوضع الذي آلت إليه منطقة الحدود التونسيّة الليبيّة في 1881 في أنّ الحدّ المتعارف عليه ينطلق من نواحي الذّهيبات جنوبا ثمّ يساير وادي المقطع تجاه الشمال قبل أن يصل إلى البحر على مشارف البيبان شرقا. نشرت قبيلة التوازين نفوذها تدريجيا فوصلت إلى وادي المقطع في 1704 وإلى وادي الفاسي في 1795. وسيطرت قبيلة الودارنة على المناطق الممتدّة بين الجبل الأبيض ونواحي غدامس التي لم تطلها أيدهم. وعلى العموم فإنّ قبيلتي الورّان ونالوت وسلسلة القصور شرقي وادي المقطع، هي لطرابلس بدون منازعة.

هذا شرقا. أمّا غربا فقد أدت ضرورة تحديد الحيز الجباني برمضان باي - وهو أحد قوّاد المحلّة - إلى الهجوم على بني شنّوف الذين كانوا يحتلّون مناطق التخوم في جوار الكاف والذين كانوا يتلاعبون بولائهم حسب ما يتحصّلون عليه من منافع. بدأت التحركات العسكريّة في 1612 وردّ الجزائريون الفعل في رجب 1022 (17 أوت - 15 سبتمبر 1613). وكاد الجيشان أن يلتحما، لو لم تقم بعض الجهات الدينيّة بوساطتها، ممّا عجّل بالاتّفاق المبرم في الثلث الأخير من صفر1023 (23 مارس - 2 أفريل 1614) والقاضي بأن يكون الخطّ التضاريسي لوادي سراط الحدّ الطبيعي الفاصل بين السيادتين. فما هو شرقيّه فهو لتونس وما هو غربيّة فهو لوجق الجزائر. وأورد إليات (Elyatt) في 1615 أنّ الحدّ الساحلي ينتهي عند الرأس الأشقر (Cap Roux).

لم يضمن هذا الاتفاق - الأوّل من نوعه - دوام حسن الجوار. بل عاد النّزاع في سنة 1628 إثر استيلاء الباي مراد كورسو (1613 - 1630) على موقع عسكري موضعه غامض يدعي بأرقو، لكنّه يكوّن مركزا أماميا بالنسبة للكاف تجاه الغرب. وتأهّب الطرفان إلى الحرب الى حدّ أنّ الوساطة العثمانية لم تجد نفعا. وطلب الجانب الجزائري بإجلاء حصن أرقو وبتسليم الكاف لفائدته وبمعاقبة الباي المعتدي. واستمال الجانب التونسي الحنانشة المقيمين في المناطق المتنازع عليها. وقام سكّان العاصمة فجنّدوا ما لا يقلّ عن الخمسة عشر ألف مقاتل. وانضمّ إليهم مثلهم من الفرسان علاوة على من التحق بهم من العربان. وغادر الجيش التّونسي العاصمة على مرّات بين 9 من أفريل و 25 منه، تحت قيادة أمير البحر القبودان أسطا مراد الجنوي. وما أن وصل إلى ميدان العمليّات حتّى توغّل في التراب الجزائري مدّة سبعة أيّام من السير على الأقدام. وأفضى الالتحام الأوّل إلى انهزام الجيش الجزائري، ممّا حمل قوّاده على المهادنة يوم 25 ماي بعد أن أضاعوا من الأودات ثلاثمائة قطعة. وجنح مراد كورسو إلى السّلم حتى لا تؤول العمليّة الى الاستيلاء على قسنطينة وعنّابة. وعادت المعارك يوم 27 ماي. وتألّق فرسان وهران. فتكبّد الجانب التونسي خسارته الأولى، إذ أنّه أضاع في الواقعة 25 صنجقا و 425 أودة و 54 مدفعا، دون الأسلحة والعتاد والمواد الغذائية وعلاوة على الضبّاط الذين نفّذ فيهم حكم الإعدام من بين الأسرى. وتقدّم الجيش الجزائري إلى العاصمة فحاصرها. وبعد عيد الفطر أعلن قائده عن شروطه في التّاسع من جوان وهي: إجلاء الكاف وإعادة أرقو وتسليم الجريد ودفع تعويض مالي قدّره بسبعمائة ألف قطعة من العملة الذهبية. ولمّا أيقن أنّه لن

يتحصّل على طلبه انسحب يوم 20 جوان عائدا الى الجزائر وتاركا الكلمة الأخيرة للمفاوضات.

وتضمّنت المعاهدة الحدوديّة بتأريخ 16 جوان 1628 وعناصر الإتفاق وهي كالآتي: الإبقاء على وادي سراط كحدّ طبيعي وتمديد هذا الخط نحو الشمال مسايرة لوادي ملاّق وجبل الحيرش وجبل قلوب الثيران وجبل الحفا إلى البحر، بحيث انّ "رعايا كلّ الجانبين إذا تجاوز الحدّ للعمالة الأخرى فلا يطالبه أهل العمالة المنتقل عنها بخراج، بل يكون خراجه للعمالة الجديدة المنتقل إليها، أيّما كانت من العمالتين المذكورتين." فلئن حافظت القبائل على حريّتها في التّرحال فقد وضع حدّ لحق الملاحقة. تحقّق هذا وكأنّ الإيالتين لا تنتميان إلى نفس الممتلكات العثمانية.

وافتقر المجال الشمالي الفاصل بين جبل الحفا والبحر إلى تحديد متفق عليه. فكانت لزمة المرجان محلّ نزاع. اعتبر حكّام تونس أن سيادة الجزائر تقف عند حدّ القالة. وعاد التوتّر في ذي القعدة 1629 دون أن يفضي إلى تحديد نهائي. وقدّر دوفال (Du Val) في 1666 انّ الحدّ السّاحلي يوافق وادي بربر (Guadibarbar) شرقي طبرقة حيث تنزل قبيلة نفزة، ممّا جعل الخلافات تتركز على قبيلة نهد. واعتبر شو (Shaw) في 1727 أن وادي العرق المنبثق عن بحيرة نهد، على بعد خمسة أميال شرقي القالة، هو الحدّ الحقيقي، إلاّ أن الجزائر تجاوزته أحيانا. وذكر بواري (Poiret) أن رجال نهد يدفعون ضرائبهم إلى باي قسنطينة. غير أنّ مدير لزمة القالة الفرنسي تدخّل لدى علي باشا كي ينصفه في 1744 من نهد. ونظر حمّودة باشا في 1791 في النزاعات القائمة بين النصارى ونهد. ثمّ تحوّل التمتّع بلزمة المرجان إلى المطالبة بالملكيّة الترابيّة وذلك قبل انتصاب فرنسا بالجزائر.

وألّح الفرنسيّون في أوت 1821 على أن يكون الحدّ مقاما طوال وادي الزّان الذي قد يكون الاسم الثاني للوادي الكبير. ورفض حسين باي (1824 ـ 35) أن يعترف حتّى بالرأس الأشقر، مقدّرا أنّ موقفه الدّفاعي يملي عليه الصرامة.

وبمجرد أن استقرّ العسكر الفرنسي بالقالة في 1836 ثمّ بقسنطينة في السّنة الموالية حتّى اتّجه نظر الوالي العام على اللجزائر إلى ضبط الحيز الترابي الخاضع لسلطته. وعاب القائد الأعلى بعنابة على عامل الرقبة تحريضه لأولاد علي على الثورة ومنعه لنهد كي يتردّدوا على سوق القالة. فمن بين الثمانية فروع المكوّنة لهم لم يبادر إلاّ فرع واحد بالعصيان. اعترفت فرنسا بأنّ الحسينيين يمتلكون جانبا من السّاحل غربي الرأس الأسود. لكنّها تعتبر نفسها في مقام الادارة التركيّة المتخليّة، متبنّية لمزاعمها السالفة.

التجأ أحمد باي (1837 ـ 1855) ـ إزاء الضّغط المسلّط عليه ـ إلى المماطلة وتدويل المسألة مرجعا النظر فيها إلى الباب العالي خاصة وأنّ انقلترا كانت تقف إلى جانبه. فما كان من فرنسا إلاّ أن رسمت حدّا لنفسها انطلقت به من الرأس الأشقر. فوجد الثلاثة أرباع من نهد أنسفهم داخل التراب الجزائري. وحرّم على البقيّة عبور وادي غزالة في تراب بني غزوان.

وتنفيذا لسياسته الحدوديّة قام حاكم القالة بجولة عسكريّة في جوان 1843 وألّح على قبائل الرقبة وورغة كي تسدّد له الضرائب كعربون ولاء. ولمّا أجاب أولاد سديرة بالرفض سقط ثمانية وعشرون منهم قتلى وأضاعوا 2.793 رأسا من الضان و1.630 بقرة و584 رأسا من الماعز و59 حمارا وخيمة بأمتعتها. وتعرّض أولاد علي البدّة وبني مازن إلى ضربات مماثلة. ونازع

الحاكم نفسه السّوالم والخمامسة وبني مازن فيما توسّعوا فيه من الأراضي غربا ورجّح أن يكون موضع الحدّ في جبال أولاد ضيا وأولاد مومن. وفّرت هذه الأحداث الفرصة كي تتكوّن لجنة ثنائية هدفها دراسة ملفّ الحدود. وشرع الجانب الفرنسي في إعادة النظر في المسألة على أساس استطلاع ميداني يغطّي الخطّ الممتدّ من البحر شمالا إلى البكّاريّة جنوبا. وواصلت اللّجنة الفنيّة اجتماعاتها في القالة بداية من 8 نوفمبر 1843. وأبدى المفاوض الفرنسي مرونة استثنت قبيلة نهد. واقتصر الطرف التونسي على التأكيد بأنّ الحدّ يمرّ من بئر مشتركة توجد بالقالة.

اقترح أحمد باي إرسال مبعوث الي فرنسا. واشترط قيزو (Guizot) تنازله على نهد. وتعدّدت المناوشات. فوضعت الإدارة العسكريّة بالجزائر حدًّا أحاديًا واعتبرته الفاصل الملزم بالنسبة إليها، بداية من 1844. تشير الخريطة المنجزة في 1849 إلى أنّ الحدّ ينطلق من نقطة غير مسمّاة توجد شرق القالة، ثمّ أنّه ينساب عبر الجبال قبل أن يلتحق بوادي ملاّق، والفاصل بين الفراشيش والنمامشة هو وادي هلال تفصله كلمترات قليلة عن تبسّة. فكان الحدّ بين فمّ الشاطئ الذي هو لتونس وماء التّاجر الذي هو للجزائر. ولا يتجاوز الهمامة بير العسلي غربا وموقعه على بعد خمسة وعشرين كلمتر من جبل بوناب، وهو يبعد مسيرة يوم عن نفطة ويومين عن سوف.

لا تنفصل مسألة نهد عن المطامع الرأسمالية حول منجم الرصاص الموجود بكاف أمّ الطبول والذي تحصّلت عليه شركة فرنسيّة في 1849. أصدر أحمد باي أوامره لاحتلال المنجم وتنازلت الحكومة الفرنسيّة عن المطالبة بالمنطقة الممتدّة بين وادي لحمر وجبل حدادة مقابل عدوله عن

استعمال القوّة، ثم قرّرت العودة إلى وادي الزين لمّا لجأ الباي إلى ايفاد محمود بن عيّاد إلى نابليون الثالث في 1852. إلاّ أن خيانته علّقت الملفّ وإن تواصلت المفاوضات فقد استحال الاتّفاق.

الانتماء إلى كرسي تونس وجداني بقدر ما هو سياسي والانفصام بين القرابة والشراكة تعمّق من كثرة الحروب بينهم. قدرت القبائل الحدوديّة في حجة يعود تاريخها الى سنة 1821 أن الجزائريين قد كبّدوا جيرانهم خسائر ارتفعت إلى 4.368 قتيل و42.050 رأس من الإبل و254.700 رأس من الغنم و50.800 رأس من البقر و31.130 أقفزة من القمح و41.250 ريال. دعّمت العداوة الحدوديّة الشعور بالانتساب التخالفي لما قد يتسبّب فيه الخطر الخارجي من مضاعفات تنهض من جرّائها السلط السياسية إما احتجاجا أو مناصرة أو تذبيا. وأحدثت المفاوضات التونسيّة الفرنسيّة شعورا أدّق بالولاء في سياق القانون الدّولي. تحوّلت الأقاصي إلى تخوم ثم إلى حدود طبيعيّة وأخيرا إلى تحديد أكثر دقّة. وفي هذا الإطار اندرج التصوّر الجديد لجغرافية البلاد.

تتبّعنا تكوين الحيز الترابّي. ولسائل أن يتساءل هل أنّ تحديد أقاصي الإيالة وحصر مجال النفوذ كفيلان بأن يوهما بوحدة الفضاء الدّاخلي ؟ أو بعبارة أخرى: ما هي العلاقة بين تراب السيادة والتجزئة الجهويّة التي عاش ضمنها الأهليون منذ أمد بعيد والتي تولّدت عن مخاض تاريخي جذوره مترامية؟ لم تتأسّس الجنسيّة التونسيّة قبل الحماية وإن بدأ العمل بجوزات السفر قبلها، إذ تكفّلت القنصلية الفرنسية باصدارها منذ 1665 .فالتونسي ليس ذاك الذي ينتمي إلى العاصمة نسبة أو ولادة فقط بل ذلك الذي ينضوي تحت سيادة البايات كذلك دون أن ينزع عنه نسبته المحليّة.

أوحت الحركة الوطنيّة بأولويّة الإتجاه الوحدوي على المنحى الجهوي عملا بالمركزيّة المستوحاة من تعاليم الثورة الفرنسيّة. نبذت السياسة الجهويّات دون أن تتفطّن إلى أنّ الخصوصيّات الضيقة هي مصدر ثراء من المؤسف تجاهلها ومحو معالمها. فلم تخل الذاتية من طمس للتنوّعات وتسطيح للفوارق. تعدّديّة التونسيّ لا تقلّ عن وحدته.

يتغيّر وجه تونس الطبيعي والعمراني والمعماري من منطقة إلى أخرى على صغر رقعتها الترابية. والتعدديّة هي القلب النّابض لمجتمعات قوامها المغايرة لم تستطع صهرها إلاّ في بودقة الخصوصيات، فكانت الإنكسارات بمثابة الحدود الداخليّة بينها.

فالفوارق مسافيّة وأداة قياسها ما يمكن لمترجّل أو لفارس أن يقطعه في اليوم الواحد. وبما ان شكل البلاد مستطيل طوله ضعف عرضه تقريبا، فإنّ علاقة الأطراف بالعاصمة تباينت جدّا. المحلّة تطوي المسافة بين تونس وباجة في خمس مراحل. ثم انّها تقيم بها ثلاثة أيّام قبل أن تواصل مسيرتها إلى عيون التهامي وإلى بوسديرة بوطن بو سالم. وأمّا محلّة الجنوب فإنّها تتوقّف في باطن القرن غربي القيروان مدّة خمسة أيّام. وتبعد ناحية "القيروان مسيرة ثلاثة أيّام للفارس الوسط." ثم تقطع المسافة الواصلة إلى قفصة في سبعة أيّام، تنزل أثناءها في العين البيضاء عند جبل الهوارب، ثمّ في حاجب العيون ووادي جلمة ووادي الفكّة وسيدي علي بن عون ووادي سوينيّة فقفصة. ومواصلة الطريق في الصحراء أوعر.

تقطع المسافة بين فريانة وقفصة في يوم واحد، لكن بمشقّة والنزول عند أولاد معمّر من الهمامة أولى. ومن قفصة إلى الحامة يدوم السفر يومين والنزول عند نقطة ماء أفضل. أحد عشر يوما تفصل بين نفطة وغدامس؛

وثلاثة أيّام بين البيبان وطرابلس وستة أيام بين الأعراض وغدامس. فالانزواء لا يعني الانغلاق. لقد تعاطى أصيلو جربة المبادلات دون أن تنطمس ذاتيتهم الجزيريّة ولا أن تندثر لغتهم البربريّة ولا يمحي مذهبهم الإباضي. وحافظ أهالي الجنوب الشرقي على لسانهم البربري بالرغم من منافسة العربيّة له.

فالبلاد فسيفساء من الفوارق في اللهجات من بدوية وحضرية وجبليّة وفي المقاييس والموازين والأزياء وحتى المساكن. ترتفع نسبة الخيام في 1886 إلى 45٪ ونسبة الديار إلى 41٪ ونسبة الاكواخ إلى 14٪، هذا إذا ما استثنينا مدينة تونس وضواحيها. والإحصاء تقريبي ودلالته على علاّته لا تخلو من فائدة. ما لا يقلّ عن 60٪ من الديّار توجد على الواجهة البحريّة. أمّا الخيام فهي تتوزّع في داخل البلاد بنسبة 89٪. في حين أنّ نواحي باجة وسوق الاربعاء وزغوان والأعراض وحتى الوطن القبلي تحتوي جملتها على 83٪ من الأكواخ. كادت تخلو صفاقس من الخيام والاكواخ. وخلت السّواسي من الدّيار والأكواخ وبنزرت من الخيام. و86٪ من المساكن في منطقة الكاف من الخيام. في حين أنّ 96٪ من مساكن الجريد هي من نوع الدور المبنيّة بالحجارة. وقائمة الفوارق طويلة، نفذت جذورها في مسيرة تاريخيّة قديمة. فلم تجر الأمور على وتيرة واحدة. وبقيت البلاد متأرجحة بين ذاتية حكّامها وتنوّع رعاياها. فكانت كائنا تاريخيّا ضرب في القدم، فانفصل عنها ما لم يكن عضويا فيها. وانحصر المنعرج في الخمسين سنة الأولى من العهد التركي.

أهمّ المراجع

- T. Bachrouch, "Pouvoir et souveraineté territoriale. La question de la frontière tuniso-algérienne sous Ahmed Bey". *Actes du Premier Congrès d'Histoire et de la Civilisation du Maghreb C.E.R.E.S.* Tunis, 1979, t. 2, p. 195-208 + 2 cartes.

- A. Berbrugger, "Les frontières de l'Algérie". *Revue Africaine*, n° 24 (1860).

- D. Camisoli, "Frontières algéro-tunisiennes, 1844-1851". *Revue Historique de l'Armée* (Février 1955).

L. Charles Féraud. *Histoire des villes de la province de Constantine*. La Calle et documents pour servir à l'histoire des anciennes concessions d'Afrique. Alger, 1878, 639 p.

- F. Lanfreducci - G.B. Boscio, "Costa e discorsi di Barberia". Trad. Ch. Monchicourt et P. Grandchamp. *Revue Africaine*, LXVI, 1925, p 35 - 165.

- J. Le Bœuf, *Les confins de la Tunisie et de la Tripolitaine* Histoire du tracé de la frontière. Tunis, 1889.

- A. Martel, *Les confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881 - 1911)* Paris, 1965.

- Ch. Monchicourt, "La frontière algéro-tunisienne dans le Tell et dans la steppe" *Revue Africaine* (1938), p. 31 - 59.

- B. Roy, "Deux documents sur l'expédition algérienne de 1628 (1037 H.) contre les Tunisiens. "*Revue Tunisienne* (n° 122), pp. 183 - 204.

- Val (du), *Carte générale de la Méditerrannée (1664)*.

- La frontière. Watha'iq. *Bulletin de l'Institut Supérieur de l'Histoire du Mouvement National*, n° 15 (1991), 158 p.

3 ـ الطائفية العسكرية

عرّف صلفاقو (Salvago)، وهو مبعوث مدينة البندقيّة إلى تونس في سنة 1625، نظام الحكم الذي أسّسه الدّايات، فارتأى فيه جمهورية شعبيّة تمارس ضربا من الديمقراطية العسكريّة. وأضاف دارفيو في سنة 1665 إنّ "دولة تونس هي جمهورية أسند إليها اسم ملكيّة على غرار جمهورية بلونيا. وتتألّف هذه الجمهوريّة من عساكر قدموا من أمم عديدة. وشرط قبولهم أن يكونوا مسلمين ولادة أو من الأعلاج". فالنّظام البلوني وإن كان ملكيّة انتخابيّة أو جمهوريّة نبيلة، لا يتبوّؤ مناصبه إلاّ الأجانب عن البلاد. كما أنّ مفهوم الجمهوريّة قد اقترن لدينا بمصطلحي الهجرة والمغامرة المصاحبين للقرصنة والجيش الانكشاري.

والفرق بين النّظام الجمهوري والنظام الملكي إنّما ينحصر في الفرق بين الحكم الوراثي ضمن سلالة مالكة واحدة والحكم غير الوراثي. وفي تونس قد التحم كلا النظامين بالعاصمة. ويجدر في هذا الصدد أن لا نخلط بين

المدينة بالمعنى القديم والمدينة بالمعنى الحديث. التحمت الأولى قديما بالإدارة البلدية المستقلّة وتميزت الثّانية بتسيير ذاتي لا يخوّل للملك أن يتدخّل في شؤونها مبدئيا إلا بعد مفاوضة السلطة البورجوازية المسيِّرة لها. ولّما كانت المدينة الخلدونيّة تابعة لسلطة تتحكّم في تسييرها وتشرف على حضوضها، فإنّ تونس في فترتها الجمهوريّة كانت أقرب إلى النّمط الغربي، قبل أن تعيدها الملكيّة تدريجيّا إلى نمطها الشرقي المألوف.اشتمل مفهوم الجمهوريّة حسب تعريف بودان (Bodin) على مختلف الأنظمة السياسيّة، الملكيّة منها والأرسطقراطية والديمقراطية، بشرط أن تكون العامة مصدر الشرعيّة وصاحبة السيادة، تتصرّف في الحكم حسب ما تراه من مصلحة، فتسنده أحيانا وتستردّه أخرى. وهو ما عانيناه في تونس إلى حوالي سنة 1665 وإن انحصرت عامتها الفاعلة على الصعيد السياسي في جندها النازل بها.

قدم المبعوث الفرنسي دي براف (de Brèves) من أجل التفاوض حول موضوع القرصنة. وأرست سفينته في خليج حلق الوادي يوم 17 جوان 1606. وعاين أثناء انتظاره مرابطة ثلاثين من العسكر في حصن تعلوه عشرة مدافع، بدا له في حالة متداعيّة بسبب الخراب الذي طرأ عليه. واتّصل بعد يومين من مجيئه برسالة صادرة عن عثمان داي يفسّر له فيها صاحبها الاسباب التي حملته على أن يتعرّض إلى المصالح التجاريّة الفرنسيّة بالضرر. ولم ينزل ممثّل السلطان الشاوش مصطفى أغه المرافق له إلاّ في اليوم الثالث. ولم يبارح هو سفينته إلاّ بعد ترقّب دام ستّة أيّام، فأطلقت المدافع تحيّة له. وعند مدخل المدينة استقبله جمع من البلوكباشيّة والجند مرسل اليه من قبل الديوان يتقدّمه بايان إثنان يرتديان ثيابا من الحرير وعلى رأس كل منهما قبعتان من الفضّة المذهبة وفي أيديهما

بلطتان. ولّا انحنوا أمامه أطلقوا صيحة ترحاب. ثم استقبله الباشا ليتحقق من الغرض الذي قدم من أجله.

وأدّى له عثمان داي زيارة ليثنيه عن مهمّته. واجتمع الديوان يوم 25 جوان لقراءة الفرمان السّلطاني وقد تغيّب الباشا. وتصدّر أغة الدّيوان الرواق محفوفا بمستشاريه وكتابه وسط صفيّن من البلوكباشيّة. وانتصب عثمان داي في مكان خلفيّ يتقدّم لفيف الجند. قرىء الفرمان وتكلّم ممثّل السلطان الشاوش مصطفى أغه وأفصح المستشارون عن رأيهم بكلّ خشوع، العين في الأرض واليد على البطن. ثمّ انفجر عثمان داي، فتحامل على الفرمان، معتدًا بعصبته. وتكلّم دي براف في جوّ صاخب. وانفضّ الإجتماع على أن تقع استشارة طرف ثالث وهو مراد رايس أحد القرصان الكبار. ولم يتمّ الصلح في النهاية إلاّ بمشقّة. وغادر المبعوث الفرنسي حلق الوادي يوم 29 أوت بعد أن تحصّل على تنازلات اعتبرها غير كافية.

ويتبيّن هكذا أنّ السلطة ثلاثيّة. لا يتمتّع الباشا بأيّ نفوذ في صنع القرار. والديوان وهو محلّ الشورى، لا يفرض شيئا. أمّا الدّاي فإنّه بمثابة الرئيس لعصابة تقوم بدور السّلطة المضادة والفاعلة. أفرغت المؤسّسات الرسميّة من جدواها السياسيّة. وانحصرت السّيادة المؤثّرة في المجتمع العسكريّ المتحزب.

لا تخوّل قلّة المصادر المتوفّرة من فرصة الاحاطة الدقيقة بالنّظام الاداري الذي أرساه سنان باشا مباشرة بعد انتصاره على الإسبان (13 سبتمبر 1574) وقبل عودته إلى العاصمة العثمانية (22 سبتمبر 1574). ويتعلّق السؤال المطروح بالتعرّف على مدى التغيّرات التي طرأت على

التّنظيم الحفصي للسلطة وعلى الكيفيّة التي توخّتها الادارة الجديدة للقيام بمأموريّاتها وقد انعدمت في هذا الصدد الشهادات الادارية المباشرة. فلا غرو أن تكون معلوماتنا جزئيّة مبعثرة.

زالت السّلطة الحفصيّة فانقرضت تباعا أجهزتها المركزيّة التي تعرّض إليها حسن الوزّان بالذكر في رحلته. وقامت مقامها مؤسّسات جديدة مستوحاة من النموذج التركي وذلك بعد أن جرّبت في إيالتي الجزائر وطرابلس. فانحصر التغيير في المجال المركزي دون أن يطرأ تحوّل يذكر على المستويين الجهوي والمحلّي للإدارة الداخليّة التي بقيت تعمل مستقلّة تحت سلطة الشيخ والقائد. فاحتفظ الأوّل بصلاحياته العرفيّة كرمز للفصل الفنوى بين جمهور الرعيّة من المالكيّة ونخبة الحكّام من الحنفيّة. وانحصر التغيير على مستوى المركز تبعا لقدوم الجاليّة التركيّة. ووضعها لا يخلو من شبه مع منزلة الجيش الموحدي في التنظيمات الحفصيّة.

الجند هو النواة الأولى للمجتمع المهيمن سياسيًا وهو المؤسّس في ما بعد للشرعيّة القطريّة. فهو ينتسب إلى جيش الانكشاريّة حسب شهادة ابن أبي دينار، الذي يضيف أنّه لم يقتطع منه إلاّ البيت الواحدة بعد المائة. وإذا ما اعتبرنا أنّ جيش الإنكشارية يتراوح عدده الجملي في اسطنبول في عهد مراد الثالث (1574-1594) بين 13.000 و20.000 نسمة، فإنّ البيت الواحد يضمّ بين 60 و 100 عضو. من الصّعب أن يكون سنان باشا قد ترك مثل هذا العدد فقط. لذا وجب أن نعتبرها كنواة أضاف إليها قائدها مجموعات أخرى لا تمتّ بصلة إلى التنظيمات العسكريّة الرسميّة.

لم يؤسّس سنان باشا النّظام الاقطاعي العثماني وهو الذي لا نعثر عليه إلاّ في الإيالات المنضوية تحت الادارة المباشرة. لذا لا أثر لا للملكيّة

السلطانية الخاصة ولا للثمار ولا للزّعامة ولا للكلتش ولا للترقّي في مجال الحوز العقاري والتصرّف فيه. وعليه فإنّ نظام الصّبايحية لم يصل إلينا.

وكذلك فإنّ نظام الانكشارية المعمول به في اسطنبول والمكوّن من "الأعجمي أوغلان" و"السكمن" و"الجماعات" و"البلوك"، فإنّه لم ينتقل إلينا أيضا. السكمن لا يتوزّعون إلاّ على 34 بيتا والبلوك تجمعهم 61 بيتا. وعليه فإنّ البيت المشار إليها لا تكون إلاّ البيت الأخيرة من بيوت الجماعات التي تضم 101.

يجدر هنا أن نغضّ الطّرف عن الجيش النظامي وأن نسلّط النظر على الجيش الاحتياطي، ذلك الذي يدعى باللّوند (levend). كان العثمانيّون في حاجة إلى مرتزقة ينتدبونهم عند الحاجة ويسدّدون لهم رواتب يوميّة. وانقسم هؤلاء إلى صنفين. الأوّل يدعى بالدنيز لوند (deniz levend). يكوّنه المشاة البحريّة الذين ينتمون بدون ميز ولا فرق إلى المسيحيّة والاسلام. وخاصيتهم أنّهم يتعاطون قرصنة شبه رسميّة. أمّا الثاني فيدعى بالكره لوند (kara levend) وهم فرسان، أسلحتهم ناريّة، ينتمون إلى بلاد الأناضول وإلى بلاد الروم ويتوزّعون على ثلاثة أصناف. فالذين هم في الخدمة (kapılı levend) ينتدبهم الولاّة ويأتمرون بأوامر البلوكباشيّة وترقياتهم العسكريّة تشبه ترقيات الانكشاريّة. والمسرّحون (kapısız levend) يتحوّلون إلى صعاليك يعيثون فسادا في البوادي. فصدرت فتوى في تشتيتهم في 1719 وذلك قبل إلغاء مؤسّسة اللّوند في 1776. أمّا الميري لوند (miri levend) فإنّهم يُنتدبون من أجل مهمّة معيّنة. وهكذا تفيد القرائن المتوفّرة ان الاغلبيّة الساحقة من الجند الذي تركه سنان باشا تتألّف عناصره من مرتزقة اللّوند بوصفهم مغامرين انتدبهم حيدر باشا فوضعوا أنفسهم تحت

تصرّفه مقابل ما تمتّعوا به من رواتب. فهذا الجيش ليس بإنكشاري من حيث الانتداب وإنّما هو يذكّر به في بعض خصائصه التنظيميّة فقط. أوكلت لهؤلاء المغامرين مهمّة حراسة الثغر الإفريقي حتى تبقى البلاد وفية في طاعتها إلى السلّطان العثماني، فلا تطمع القوّات المسيحيّة فيها. فرمزوا إلى أزليّة التبعيّة التونسيّة. ولا ينبغي أن نعتبر أنّ حلول الأتراك لا سابقة له. بل إنّ الجيش الحفصي كان يعتمد عليهم بقدر ما كان يستأنس إلى المنتدبين المسيحيين من الأعلاج. الإنكشارية الافريقية ضرب من اللّفيف الأجنبي لا علاقة لهم بالانكشارية الخالصة.

توسّع السلّطان سليم الثاني (1566-74) وأوكل حماية سلطته إلى جالية مهاجرة مثّلت أقليّة عسكريّة وسط محيط بشري مغاير من الرعيّة الأهليين. فانتابها مركّب السيّطرة، ساعدها على الحفاظ على ذاتيها. انتداب عناصرها شرقي ومصاهرتها للمحليّين توقفت على القدر الذي لا تنحلّ به عصبيتها. فتمسّكت باللّسان التركي وكانت اللغة التركية العثمانية لغة التخاطب الرسميّة مع الباب العالي إلى سنة 1838. وتعلّقت بالمذهب الحنفي فانفردت بمساجد وضعت تحت تصرّفها. وارتدت أزياء تميّزت بها إلى منتصف القرن التاسع عشر. واجتمعت في فنادق وقشل ناسبت عزوبية العديد من أفرادها. وتبعا لمنطق السلّطة، فإنّ الحماة استحالوا إلى قوّة احتلال غايتهم التّمتع بنمط الانتاج الجبائي باسم الحماية الاسلامية.

وبالرّغم من أنّ الأتراك كوّنوا أقليّة عدديّة، فإنّ التقديرات في شأنهم لم تكن واضحة. قدّرهم ابن أبي دينار بأربعة آلاف، دون أن يذكر عسكر زواوة الذين احتفظوا بمكانتهم السّابقة. ويؤكّد صلفاقو هذا الزعم. غير أنّ الوزير السرّاج أشار إلى أنّ الألف الرابع من الجند التركي لم ينتدبه إلاّ

يوسف داي بمناسبة الصّراع الثاني الذي اندلع مع الجزائر في عهده، وذلك ليعيد تعويض الجند المتخلّي أو المفقود ولم يتمّ الاكثار منه إلاّ باللجوء إلى تدابير ثلاث. أوّلها خارجي إمّا بواسطة التّرشحات الفرديّة الصادرة عن مغامرين شقّوا عباب البحر بحثًا عن موطن رزق أو عن طريق بعثات تحوّلت خصّيصا إلى اسطنبول كي تستجلب ما كانت في حاجة إليه من الرّجال. وثانيها فئوي، إذ أن الجنديّ المتزوّج بامرأة من تونس والمتحصّل على راتب يومي لا يقلّ عن الإثني عشر ناصري، بإمكانه أن يورث امتيازه في الخدمة. فكان ما سمّي تحريفا بالكرغلية (kuloghoullari) كشريحة وسطيّة بين الوافدين وأهل البلاد توسّعت بهم القاعدة الإجتماعية للسّلطة، إلاّ أنّ منزلتهم كانت من الطّراز الثالث، إذ أنّ الأتراك يأنفون من أبناء إخوتهم في السلاح، ما عدا "أولاد القشلة" الذين يخدمونهم. وثالثها محلّي من أبناء البلاد إذا ما كانوا أقوياء الجسم، رغم عداوة الأتراك لهم. كان هذا النوع من الانتداب عرضيًا من المحتمل أنه استهوى قلّة من المحلّيين اعتنقوا المذهب الحنفي مسبّقا.

إن تسميّة الجالية الشرقيّة بالأتراك لا يعني أنها سلمت من الدخلاء. فالعنصر الأناضولي هام جدًا. فهو بمثابة العمود الفقري للمجتمع العسكري، وإن تغيّرت في ما بعد الإنتماءات حسب المصادر الجغرافية للانتدابات. جلب محمد باي نحو خمسمائة أو ستمائة جندي من الشرق في 1693. وأغلبيّة المتطوعين في 1793 من الأرنؤوط. يمكن أن نفترض أنّ هيمنة المشارقة قد تواصلت إلى زمن إلغاء مؤسسة اللوند أو بعدها بقليل. ممّا حدا بالبايات إلى الاعتماد أكثر فأكثر على الأتراك مولدا. فكان جند الحنفيّة الذي تتضمنه دفاتر القرن التاسع عشر. ويبدو أن آخر انتداب أناضولي قد أمر به حمودة باشا لمّا أرسل خمس سفن الى إزمير لجلب

المرتزقة سنة 1811. ولا يصحّ أن نفصل في صلب المجتمع المهيمن المماليك عن الأتراك وإن قدموا من مختلف البلاد الأوربيّة، خاصة تلك التي تشرف على البحر الأبيض المتوسّط، البعض منهم عن طواعية والبعض الآخر كأسرى القرصنة الاسلاميّة. فوجدوا أنفسهم في أروقة السّلطة كخدّام محلّ ثقة شخصيّة، بعد أن اعتنقوا الاسلام في مذهبه الحنفي لأسباب لا يخلو بعضها من انتهازيّة. فسخّروا أنفسهم لخدمة ركاب أسيادهم وإن لم يهملوا مصالحهم الذاتيّة كوسطاء مع أروبا في كلّ ما يتعلّق بالشؤون الماديّة والضروريّات التقنيّة من تجارة خارجية وقرصنة وقمارق. اندسّوا بين المشارقة اندساس أسلافهم بين الموحّدين. وانحصر انتدابهم في أروبا طيلة القرن السابع عشر. ثمّ جيئ بهم من الشرق في القرن الموالي، فانتسبوا إلى اليونان والجركس وجورجيا والأباز والفلق. وكانوا بمثابة الحزام الواقي لذوي الحلّ والعقد، يأتمرون بأوامرهم وينفّذون لهم إرادتهم ويذودون عنهم من غوائل الزمن. هذا لا يعني أنّ الارتداد التلقائي لم يتواصل خاصة من قبل الايطاليين، فكان شكلا من الأشكال التي كانت تكتسيه هجرتهم.

ورغم دخولهم الاسلام، فالمماليك لم ينزعوا عنهم لا تكوينهم الأروبي ولا عقليتهم الغربيّة. وبما أنّهم عاشوا في عزلة الذّوات، فقد انطمست ذاكرتهم دون أن تمحي تماما. فتربيّة الغلمان تحثّ على الطاعة والاستسلام. "كان (حمودة باشا) مرهف الحسّ، شديد البأس في تربيتهم وتأديبهم من غير رأفة،... وكان لا يبيح لهم التكلّم بالعربيّة، خشية أن تكون اللغة ذريعة للخلطة، ولا يكلّمهم إلاّ باللغة التركيّة خشية أن ينساها..." لقد مثّلوا ضربا من الإزدواجية الثقافية. فتسمية Morato Rais Genovese الواردة في المصادر القنصليّة يقابلها مراد رايس بولداش بن عبد الله بالعربيّة. الاعلاج عباد

الله. يوقّع أسطا مراد (Osta Morato Genovese) بختم كتب عليه "المتوكّل على الله المجاهد في سبيل الله مراد بن عبد الله". ويحمل ختم ابنه مراد (32-1631): "راجي لطف الملك الجواد البند مراد بن مراد". أما محمّد الميورقي (Mamet Maiorquino) فتضمن ختمه: "عبده بن محمّد عبد الله". أسلم أحد المماليك الاسبان، إلاّ أنّه استغلّ فرصة خروجه إلى الحج كي يفرّ إلى بلاده. وأوصى مملوكا آخر بدفنه في كنيسة مسيحيّة. وتركت مملوكة أملاكها إلى أحد رجال الدين المسيحيين. ولم ينضب حنينهم إلى المسيحيّة ولم تنقطع صلة الرحم بذوي قرباهم. ترك أحدهم مخلّفاته إلى أخته بمدينة ران (Rennes) الفرنسية. كان المماليك تحت جناح الأتراك ذيولا لدار الحرب في القلب السياسي لدار الاسلام، فأدّوا دور الوساطة بينهما. وكانوا بمثابة الفنيّين في مجالات الخبرة العسكريّة والملاحة وصنع الأسلحة الناريّة الثقيلة.

لم تتأسس الجاذبية تجاه الجنوب على المصالح الماديّة فقط. بل هناك من لبّى دعوة الاسلام لأسباب روحيّة. فهذا الفرنسي طوماس داركوس (Thomas d'Arcos) - وهو من مواليد لاسيوطات (la Ciotat) أو روان (Rouen) في فرنسا في سنة 1568 أو 1573 - قد حمله شغفه بالاستشراق إلى التجوال بين ضفاف البحر الأبيض المتوسّط بحثا عن المخطوطات النادرة، فوقع في الأسر في 20 جانفي 1625 قرب تولون في طريقه الى كاقلياري وبيع لمّا كان في تونس. وحتى اعتناقه الاسلام عن طواعية في 1632 على أكثر تقدير تحت اسم عصمان وذلك بعد عتقه، لم يثنه عن المسيحيّة، إذ اعترف في كتاباته أنّه لم يتغيّر فيه إلاّ اللباس وأنّ حبّه للعذراء لم يمح فيه. مثّل أمثاله ضربا من الحوار الاسلامي المسيحي.

سواء أكان من جنس الأتراك أو من جنس العجم، فإنّ مجتمع السّلطة كان أجنبي المنشأ وخارجي الانتداب في أغلبه؛ فلا غرابة أن ربط مصيره بالخدمة العسكريّة والنّشاط القرصني تبعا للمنطق الذي عمل بموجبه جند اللوند. فكانت تونس الأرض الموعودة لكلّ من يرغب في نفض العربدة الاجتماعية عن نفسه والوقوع في ضرب من النّهم المادي. ممّا حدا السلطان مراد الثالث إلى إصدار أمر بتاريخ غرّة سبتمبر 1579 جاء فيه: "بلغني أنها تجري في إمارة أمراء تونس أمور منافية للقانون لا تتناسب مع ما تجري في غيرها من الممالك المحروسة وتخترع أنواع البدع والذي يجبي من الرعايا يدخل جيوب الذين يجبونها ولا تعطي للخزينة، والإنكشاريّون والموظفون يغتصبون أراضي الأهالي فيزرعونها ويحصدونها ولا يدفعون أعشارا للدّولة، ويسجلّون أبناءهم وخدّامهم غير القادرين على الخدمة في قوائم المرتبات ويقبضون مخصّصاتهم عن ثلاثة شهور سلفا. وكانوا يجرون ترقيات لا لزوم لها فيبدّدون أموال الخزينة ويظلمون الرعايا. إن في أوضاعهم وأطوارهم ما يخلّ بناموس وكرامة السّلطنة وينافيه، اصلحوا هذه المساوىء" (تعريب عبد السلام أدهم). وبذلك خضعت الايالة إلى مصالح اللّفيف الأجنبي الذي واصل تفسّخه وبعض الباشوات يغضّون الطرف عن أعماله؛ إن لم يتورّطوا فيها. ممّا استوجب التذكير بأوامر نهي جديدة في 13 نوفمبر 1587 و7 سبتمبر من السنة الموالية.

تداول على تونس ما يناهز العشرة ولاّة بين 1574 و1591. حاول بعض المترشّحين استلزام الايالة، دون أن يظفروا بها. وحسنت إدارة بعض الولاّة في أوّلها ثم ساءت وسقط البعض الآخر في سوء التّصرّف مباشرة، نزولا عند رغبة الجند. فكان الدّيوان محلّ السّلطة الحقيقيّة، تداول على رئاسته ضبّاط عديدون مسكوا بزمام الأمور وكأنهم في بلد فتحوه عنوة،

فسيّروه بواسطة آغوات كانوا يعيّنونهم بأنفسهم مرّتين في السّنة. ولمّا تفطّن مراد الثالث إلى مساوىء هذا الوضع، أصدر أمره في تعيين الآغوات لا بصفة آلية حسب نظام الأقدمية بل من قبل الباشوات، وذلك في 7 سبتمبر 1588 حين أعلن مخاطبا باشا الوقت: "بعثت لسدة سعادتي عرائض متعدّدة بأن جماعة الانكشاريين يبدلون أغاواتهم كلّ ستّة شهور وبالاضافة إلى أنهم يحمّلون الفقراء أنواع التكاليف وانّ الخزينة أصيبت بعجز شديد من جرّاء العلاوات المتتالية على مخصصاتهم وبما أن نصب الأغوات وعزلهم كان من اختصاص أمراء الأمراء وأنهم يعملون خلاف رضاهم فقد أمرت بأن تنبّه على جماعة المماليك بأنّه اذا اقتضى الأمر تبديل الأغوات السابقين فليكن ذلك مرّة واحدة في العام ويجري من قبلك." (تعريب عبد السلام أدهم) يهدف الاجراء إلى إعادة الأغوات تحت نفوذ الوالي مباشرة والتقليل من التهافت على المنصب بدون مراقبة عليا تردع المتداولين عليه عند الاقتضاء.

قدم الباشوات من اسطنبول وتلقوا تعييناتهم لفترات قصيرة لا تتجاوز مدّتها سنتين أو ثلاثة، مخافة أن يتجذّروا في مناصبهم فتهواهم النزعة الاستقلالية. ولمّا كانت طائفة الانكشارية تمثّل عنصر الاستقرار والتّواصل، فإنّه سرعان ما استحوذ أغواتهم على مواقع النفوذ، بفعل ديمقراطيّة تداوليّة كفيلة بأن تقذف ببعض الوافدين من النكرات إلى قمّة المراتب، لما أبدوه "من الميل إلى كون الأمر دولة في أهل العصبيّات منهم" (ابن أبي الضياف). ولم يقتصر ظلمهم على الرعيّة، بل شمل صغار الجند. قامت طائفة البلوكباشيّة حاجزا بين السلطان والرعيّة القطريّة. ممّا استوجب إزالتها. فهجم عليهم لفيف الجند بغتة، يوم الجمعة 18 أكتوبر1591 وقتلوهم تقتيلا في ساعة تجرّدوا فيها من السّلاح. "ولمّافعلوا فعلتهم تحزبوا أحزابا

وصار كلّ حزب له رئيس. واجتمعت عدّة رؤساء وصار كلّ رئيس يد
باسم الدّاي... وصارت جماعاتهم تقرب من ثلاثمائة رجل. وإذا حلّ
أمر تجمّعوا في القصبة وتشاوروا بينهم إلى أن يتّفقوا على رأي وا.
ولكن لا يتمّ لهم أمر من كثرة داياتهم" (المؤنس).

أن أعدم العسكر البلوكباشيّة بإشارة من السّلطان أو أنه ثار لنا
بنفسه، فإنّ الفرصة كانت سانحة كي يتطوّر نظام السلطة، لكن في ح
يجدر أن نقف عندها. تتكوّن السريّة الواحدة (böluk) من مائة نفر ويد
قائدها باليايا باشي (fantassin chef=yaya-bachi). إذا ما تلّقى أوامره
القائد الأعلى المسمّى بالشربجي (tchorbadji). ويدعى بالبلوكباشي، إذا
تلقى أوامره من رئيس الجيش الملقّب بالآغة. ولمّا كانت الحالة الثانية تند
على الوجق التونسي، فإنّ الدّايات إمّا أنهم قاموا مقام البلوكبا
فعوّضوهم، أو أنهم لازموهم حتّى يراقبوا أعمالهم وهو الافتراض المر
لكن بعد أن تمّ تعويض المفقودين من كبار القوّاد. وبهم حلّ التص
القاعدي محلّ التصرّف النخبوي من حيث أنهم وكلاء على الجند لا د
للإدارة العسكرية في تسميتهم. ينمّ الوضع الجديد على تحوّل لن ؛
آثاره إلاّ بعد عشريّة من الأمد تقريبا.

لم يطرأ أي تغيير على تركيبة الجند. إنّ المترّشح للخدمة العس
مطالب بتسجيل اسمه على دفاتر الديوان. ثمّ يتدرّج كجندي بسيط يا
باليولداش (رفيق الدرب = yoldach) ويتوزّع العسكر على غرف تا
الواحدة منها بالأودة (oda) ورئيسها الأودة باشي (capitaine). وتخوّل
الرّتبة من الانخراط في زمرة الضبّاط بعد التقلّب في الدرجات التاليّة
أسفلها إلى أعلاها: بيرقدار (porte-étendard)، كاهية، آغة الصنجق، شا

بالبلدان، شاوش الآغة، شاوش بالديوان وباش شاوش (sergent-major). ثمّ ينتقل الأودة باشي إلى مرتبة الباشي أودالار كمستشار بالديوان، ومنها يتحوّل صولاقا (حارس في خدمة الباشا) فبلوكباشيا (colonel)، فآغة ببلدان المملكة، فآغة العسة بالقصر، فآغة بالديوان، فآغة معزولا محالا على التقاعد. يتوزّع العمل العسكري بين الخدمة بالعاصمة والمرابطة بالحصون الداخلية. ولا تتمّ الترقيّة إلاّ بالمسايرة بينهما والتّعاقب عليهما.

فالآغة المعزول هو الذي ارتقى إلى رئاسة الديوان ثمّ تخلّى عن مهامه بعد ستّة أشهر بصفة آلية إمّا ليحال على المعاش أو ليتكفّل بإدارة بعض الوكالات كالأحباس الخاصة أو العامة.

وآغة الكرسي هو رئيس الديوان، يترشّح إلى هذه الخطّة الوظيفيّة بعد أن يتحصل على درجة بايا باشي (رئيس التريس وهم المشاة على الأقدام) أو بلوكباشي (رئيس الخيّالة).

وآغة المحلّة هو الذي يلازم الباي في جولته العسكريّة، وهو المسؤول عن الأتراك أثناءها.

وترجمان الديوان هو الوسيط اللغوي لأنّ التركيّة هي اللسان الرسمي على مستوى الادارة المركزيّة.

ويقوم الأغوات والبلوكباشيّة والبايا باشية بخد مات مدنيّة مثل أمانة المعاش ووكالة الأحباس ونظارة الجوامع والمساجد والمدارس.

ويماقات (مساعدون= yamaqat) البلوكباشيّة، فإنهم يباشرون جملة من الخطط مثل شاوش السّلام، وترجمان، وأمين السرّاجين وأودة باشي مماليك السقيفة، ووكيل سبيل باجة، وباش حانبة، وسقّاي المحلّة، ووكيل

تربة، ورئيس مرسى جربة، ووكيل المارستان. والحوانب (مليشيا أسسها الداي محمّد رايس طباق: 1677-1682) ينتمون إلى هذه الزّمرة.

وإذا ما أضفنا كتّاب الديوان والعلمداريّة والشّواش فنكون قد أحطنا بأهمّ من كانت له منزلة غير عاديّة في السّلم العسكري.

الأودة هي الخليّة الأساسيّة. فهي تتكوّن من إخوة في السّلاح يتراوح عددهم بين 20 و30 نفرا أو أكثر، ورئيسهم الأودة باشي أو السر أودة، البعض منهم يباشر الخدمة مقابل رواتب تتراوح مقاديرها بين ثلاثة وثمانية وعشرين أقتشة أو ناصريا في اليوم. والبقيّة فمتقاعدون مرتباتهم تتأرجح بين نصف ناصري وستة نواصر. لم يطرأ تغيّر على الرواتب طيلة الفترة الحديثة، وذلك حتى لا تثقل الميزانيّة القارة المخصّصة للجند وحتى تكون العلاوات (خدمة، ضيافة، علفة) حافزا على المزيد من العمل.

وعلاوة على رجال السيف هؤلاء، وكذلك الأمناء (أمين البنّاية، أمين القنطار، أمين اللحم، أمين الوزن، أمين الحدّادين، أمين الخيّاطين، أمين القزدير...) والطّبجيّة تحت مسؤولية الباش طبجي في الأبراج (باب الخضراء، وباب سيدي عبد السّلام، ويوسف خوجة، وسيدي بويحي، والزّاوية وباب عليوة، وباب الفلّة وباب سعدون...) و البومباجيّة تحت قيادة الباش بومباجي، فلا يكتمل الوجق عناصره ما لم نذكر فقهاء الحنفيّة من قضاة ومشائخ وأيمة ومدرّسين ومؤذّنين وقرّاء، يمثّلون صنف رجال القلم والعلم والطقوس الدينية من الجيش الانكشاري. المالكية عمامتهم بيضاء. أمّا الحنفية فإنّهم يتطيلسون بالأخضر ويقيمون شعائرهم مثل ما جاء في رسالة الكيلاني بن الطّاهر: "قانون الخوجات بالجوامع الحنفيّة" (ذكره محمّد بن الخوجة في معاليمه دون أن نعثر عليه).

لم يكن عدد الأودات ثابتا ولا عدد الأنفار المكوّن لكلّ منها مستقرّا. اشتمل الوجق التونسي على مائة وخمسين غرفة أوّلا، ثم على مائة وتسع تسعين، وأضاف مصطفى لاز (1647-53) الغرفة الأخيرة لتمام المائتين. واعتبارا للاكتضاض الحاصل في كلّ أودة، لجأ حمودة باشا إلى زيادة النصف من عددها، فحوّلها إلى ثلاثمائة في 1810. ولم يستقرّ عدد الجند كذلك. انعدمت التقديرات مبكّرا. وتفيد الاحصائيات المتأخّرة أنّ عدد الكهول من الرّواتبيّة قد تراوح بين 5138 في 1778، و5483 أو 6093 في 1828، قبل أن ينزل إلى 4643 في 1883. وإذا ما اعتبرنا الغلمان فإنّ العدد الجملي للمرسّمين الصّغار يرتفع إلى ما بين 5080 و5529 أوّلا، ثم إلى ما بين 2767 و3095 ثانيا وإلى 1814 آخرا. تشير هذه الأرقام إلى التراجع الذي طرأ طيلة القرن التّاسع عشر على الانتداب المؤسّس على أبناء الجند.

يتبيّن من خلال الكشف الذي قمنا به بالنسبة لسنة 1883 ـ ورغم تأخره ـ أنّ 40٪ من جند الحنفيّة يتكوّن من الأطفال والعجّز والمتقاعدين. ويمثّل الحوانب ما يقارب الـ 5٪ من المباشرين للخدمة وكذلك رجال الدين. أمّا الضبّاط فيتوزّعون على النحو التّالي: باش عشي وكاهيته والعشية (8)، البيرقدارات (20)، أغوات الصناجق (20)، كواهيهم وشوّاش البلدان (85)، الأودة باشيّة (125)، السلاقات (12)، البلوكباشايّة (131)، أغوات البلدان (22)، أغوات معزولين (23)، ترجمان الديوان، آغة الديوان وكاهيته وخوجته وكتّابه الثلاثة، وبذلك تقارب نسبة الضبّاط 12٪ ولفيف الجند 38٪.

الجمهوريّة العسكريّة تحتضن هذه الطائفة المؤلّفة لأعوان السّلطة. يحقّ للسّلطان أن يرسل الفرمانات. إلاّ أن أوامره لا تصير نافذة المفعول إلاّ إذا ما أقرّتها السّلط الإقليميّة وصادقت عليها. الانتماء العثماني لا يخلو من

ليس. فلا آغة الانكشاريّة في إسطنبول ولا وزير البحر، الذي من المفروض أن تعود إليه الايالة بالنّظر، يتدخلان في الترقيّات العسكريّة. الارتقاء آلي من رتبة إلى أخرى حسب ترتيب للأقدميّة يسيّره العرف وحسب توسّم الكفاءة لدى كلّ مترشّح. والتكتلات كفيلة بأن تضمن قدرا أدنى من الديمقراطية ميزتها أنّها عسكريّة طائفيّة ضامنة للوصولية.

دار الباشا هو الجهاز المركزي الرّسمي لهذه السّلطة العسكريّة. تأسّست في 1574 وتصرّف في شؤونها الولاّة وكواهيم قبل أن تؤول إلى المراديين ثمّ إلى الحسينيين. وتتألّف هيأتها من خزندارين وكاتبيهما وباش كاتب وعشرة كتّاب وصاحب الطابع وأغوات الجند من التوانسة والسواسة والقراوة والكافيّة والباجيّة وشواَشهم وخوجاتهم وخوجة عسكر زواوة وكاهيته وكاهية وجق بنزرت وكاهية وجق غار الملح وشيخ المدينة بالعاصمة وشيخي الربطين بها وشيخ الأندلس ووكيل الزندالة وباش حانبة أولاد عرب ومشايخ القيروان ومقدّم اليهود ووكيل أملاك المدينة ومشايخ الشنانفة وقائد الأعراض... إلى غيرهم من الضبّاط والأعوان. تمركزت الدّار في العاصمة بالقصبة أوّلا، ثم انتقل مقرّها إلى نهج دار الباشا. وهي لم تقتصر على الأتراك بل ضمت غيرهم من جند البربر والبدو، حتى لا تبقى السّلطة أسيرة لطائفة عسكريّة واحدة. ومهمّتها الأساسيّة إمداد الجند براتبه إذ قدّرت نفقاته في 1779بما يساوي 94٪ من مداخيلها نقدا. فهي مصلحة ماليّة وجهاز فنّي واصلت نشاطها إلى 20 أوت 1856 تاريخ إلغائها، فأسند مقرّها إلى مهمّات الجيش النّظامي الجديد المؤسّس في 1831، قبل أن يقيم مصطفى بن اسماعيل داره على أنقاضها في 1879 وأن تشيد مكانها دار البنات المسلمات في 1900.

أمّا الجهاز الثاني فهو الديوان. يرأسه آغة الكرسي لمدّة لا تفوت الستة أشهر ويساعده كاهية ينوبه. وتتألّف هيأة الديوان من الباش خوجة (رئيس الكتّاب) وعدد من الكواهي، إضافة إلى الرقمجي والطبعجي و الباش شاوش والشواش (تسعة أنفار) والترجمان (عربي - تركي) ووكيل أحباس الحرمين ووكيل صندوق بيت المال ووكلاء الثقيل والأخبية والسور والأودة باشية (عشرون) والبلوكباشية (أربعة) وباش طبجي القصبة. وينطلق التعاقب الرتبي من الأودة باشي فالباشي أودة فالصلاقات ثم الباشي صولاق والبلوكباشي صاري فالكاهية فالآغة فالعزل. ولجماعة الديوان مكان يحضرون فيه كل يوم ساعة من نهار فيخضر الآغة وهذه الجماعة المذكورة في ذلك المكان ويسمّونه دار الديوان ولهم شوّاش ستّة ولباسهم مثل الأودة باشية إلاّ أن الذي على رؤوسهم فيه بعض خلاف فيعرفون بذلك. فإذا اجتمعوا في المكان المذكور جلس الآغة على كرسي في الصدر، ثمّ الذي يليه بحيث لا يتقدّم أحد عن رتبته ولهم كتبة وترجمان ولهم أربعة من أكابر الأودة باشية يقال للواحد منهم باش أودة معناه كبير رؤوس الديّار ويصلون إلى هذه الرتبة بالترقي. ثم إذا انفصل عن هذه الرتبة صار من البلوكباشية ويترقى إلى أن يصل إلى منصب الآغة. وعادة الآغة ستّة أشهر لا يخرج من بيته إلاّ إلى الديوان أو في يوم معلوم. ثم إذا جلس في الديوان يكون أكبر الشوّاش قائما بين كتفيه والترجمان بإزاء الآغة. فإذا أخذوا مراتبهم قام خطيبهم فدعا بدعوات للسلّطان وقرئت الفاتحة. ثمّ يخرج مناديهم عند الباب يقول من له دعوى فليدخل... فإذا تمّت أحكامهم حطّ لأكابرهم طعام أكلوه ثمّ ينصرفون إلى مآربهم إلاّ أنّ آغتهم يروح إلى بيته. وإذا افترق ذلك الجمع انصرف من أكابرهم جماعة مثل الخوجات وأكبر الشواش ومضوا إلى حاكم الوقت فيخبرونه... (ابن

أبي دينار) تبيّن هذه الشهادة جملة من الخصائص: أوّلها أنّ المراسم من التقاليد الثابتة والمرعيّة، المؤسّسة على المرتبيّة العسكريّة؛ ثم انّ الدّعاء للسلطان يمليه الوفاء الدائم لشخصه الذي هو أمانة في عنق الجند؛ وأخيرا تحيط الريبة بشخص الآغة للعزلة التي يجد نفسه فيها خارج أوقات عمله وللتقارير التي كان يرفعها في شأنه بعض أعضاده من جرّاء قيام هيمنة الدايات فالبايات من بعدهم.

تأسّس الديوان في 1574 وألغي في 13 من نوفمبر سنة 1856، فأصبح مقرّه مأوى لدار الشريعة. وموقعه قرب سيدي جفّال الذي يوجد غربيّه بوسط المدينة.

تمثّل الدريبة المؤسّسة الثالثة ومقرّها بالقصبة. أشرف الداي عليها بداية من 1591. وتتكوّن هيأتها من خوجته وترجمانه وباغة القصبة وكاهيته. وواصلت نشاطها إلى 7 سبتمبر 1860 وبإلغائها أُحدثت الضبطيّة التي حلّت محلّها.

هذه هي المؤسّسات المركزيّة. انبثقت كنتيجة للتوسع العثماني واندثرت مع عهد الأمان؛ فجسّمت خصائص النظام القديم طيلة ثلاثة قرون إلاّ قليلا. آلت السلطة الحقيقيّة إلى الباشا ودار الخلافة العائدة بالنّظر إليه. ثم انتقلت إلى الأغوات والديوان قبل أن تتحوّل إلى الداي والدريبة وأخيرا إلى الباي والمحلّة. هؤلاء هم الذين اصطلحت الدبلوماسيّة الفرنسيّة على تسميتهم "بأصحاب النفوذ".

انحصر شرط الانتماء إلى المجتمع المهيمن في الانخراط في جند الترك مع التفاوت في درجات الامتياز والحظوة الاجتماعية. لقد خوّلت الجنديّة في مستواها الأدنى من التمتّع بنصيب من الجباية كلّ حسب مرتبته؛ وفي

منزلتها العليا من التمتّع بالمنافع المتولّدة عن ممارسة السلّطة. فالتوجّه طائفي في مجمل عامته وأوليغارشي في خاصته. غير أنّ المكانة فرديّة، لم تخضع لا للوراثة في ما يتعلّق بالتقلّب بين المناصب ولا للإقطاعيّة في ما يخصّ الاستحواذ على الثروات غير المنقولة. لقد كوّن الأتراك مجتمع الرواتبيّة وبقي يرتزق من الجباية إلى الحماية الفرنسيّة، مستمدًا موارده من نمط انتاج مخزني خاصيته أنه جبائي قبل كلّ شيء.

والارتقاء إلى الملكيّة العقاريّة تولّد عن استقرار الرواتبية وتحويل وجهة اهتماماتهم إلى الأرض حسب أساليب لم تدرس بعد.

أهم المصادر والمراجع

- Arvieux (chevalier d'), *Mémoires.. contenant ses voyages à Constantinople, dans l'Asie, la Syrie, la Palestine, l'Egypte et la Barbarie*, publ. par Jean-Baptiste Sabat, Paris, 1735, six volumes.

- Bachrouch (T.), *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle* Tunis, 1977, 252 p.

- Brunschvig (R.), "Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des deys et des beys", *dans Studia Islamica*, (XXIII) 1965, pp. 27-71.

- Grandchamp (P.) "Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècle. J.B. Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis", trad. de l'italien dans *Revue Tunisienne*, 1937, pp. 299-322 et 471-501.

- Jean-Léon l'Africain, Description de l'Afrique, *nouvelle édition traduite de l'italien par A. Epaulard, Paris*, 1956, 2 vol., 629 p.

- Laugier de Tassy, *Histoire des Etats barbaresques qui exercent la piraterie. Paris*, 1757, 2 vol., 391 et 290 p.

- Lucas (P.), *Voyage fait par ordre du roi dans la Grèce, l'Asie mineure, la Macédoine et l'Afrique*. Paris, 1712, 2 vol., 410 et 417 p.

- Magnin (J.), "Costumes des fêtes à Tunis au XIe/XVIIe siècle, d'après Ibn Abi Dinar", dans *IBLA*, 1952/4, pp. 387-412.

- Mantran (R.), "L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVIe au XIXe siècle", dans *les Cahiers de Tunisie* 1959, pp. 319-333.

- Pignon (P.) "La milice des janissaires de Tunis au temps des deys (1590-1650)" *Les Cahiers de Tunisie*, 1956, pp. 301-326.

- Saint-Gervais, *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis.* Paris, 1736, 344p.
- XXX, *Histoire des dernières révolutions du royaume de Tunis et des mouvements du royaume d'Alger* Paris, 1689, 378 p.



٤ـ الغلبة الرئاسية

كان الأغوات بمثابة أمراء النواحي، أفضت قساوة تصرّفاتهم إلى استعباد صغار الجند وإلحاق الضرر بعامة النّاس. فكان الخرق الكبير الذي أدّى إلى التصفية الجسديّة لسلك الضبّاط وتعويضهم بعصبيّات تبدو مستحدثة، آلت إلى انبثاق الدايات كوكلاء، تقدّموا مجموعات اعتبرتهم وصيين عليها لرعاية مصالحها ووضعها في مأمن من الجور والعدوان. فانفردوا تدريجيا بالرئاسة، دون أن ينفردوا بالكلمة في ما بين 1591 و1598 تقريبا. إلاّ أنّ الفوضى الناجمة عن وهن سلطتهم حتّمت قيام سلطة قويّة باشرت الأمور بحزم، في حدود ضرب عسكري من الشورى استأثرت بها العصبيّات. فكان الداي بمثابة "الرئيس الحقيقي للجمهورية" حسب تعبير دارفيو (d'Arvieux).

تأكّد نظام الدّايات في 1591. إلاّ أنّه لم يتألّق إلاّ بين 1594 أو 1598 و1600، قبل أن يتعرّض إلى احتواء البايات بداية من 1653. ولم يتوصّل إلاّ

حسين باي (1705 ـ 1735) من السيطرة عليه بصفة تكاد تكون نهائ
استولى الدايات الأوائل على السلطة عنوة؛ ثمّ استسلموا إلى التعيين
مضض إلى 1686. ولئن سعوا مرار إلى نفض الوصاية المسلّطة علي
فإنّهم أذعنوا في النهاية إلى 1860، مع شيء من الحسرة في قلوبهم.

ولمّا كان التناوب على المنصب اختياريا في شكله، فإنّ تراتيبة الأو
تذكّر بالنموذج الإسلامي الذي تمّت بموجبه البيعة لفائدة الخل
الراشدين. الخلافة لم تقنّن في تونس ولم تحدّد شروطها بكلّ وضو
فكانت مدعاة إلى البادرة الفرديّة. ولا أدلّ على ذلك من الأحداث المس
في 1598 أوّلا، ثمّ في 1611 ثانية وفي 1637 آخرا.

اقتضت العادة أن يكون المترشّح للخلافة معروفا من قبل الخا
والعامة. لكن افتكّ عثمان داي (1598 ـ غرة أكتوبر 1610 أو 11 جانفي 11
السلطة بأن "لبس لامة حربه" واستنفر عامة نحلته ولزم باب القصبة ح
إذا ما أقبل منافسه ـ وهو صفر داي ـ ليتسلّم مقاليد السلطة، أرغمه
هدّده بسلاحه على أن ينسحب لفائدته رغم قلّة شهرته. وسرعان ما ان
بالكلمة دون أن يجبر على الاستعفاء مثل أسلافه. فتبوّأ خطّته ر
المعارضة التي تلقّاها خاصة من قبل بعض رؤساء البحر، وكأنّ طا
الريّاس لم تكن لتطمئنّ إليه، على غرار ما كان سائدا بالجزائر. تعا
القرصنة كمجهّز للسّفن وكمنتفع أساسي بعائداتها؛ إلاّ أنّ عماد قوّته
اقتصر على الجند. ميزته أنّه قاوم الاجرام ومهّد البلاد و"جعل قوا
للرعايا" لم تصلنا تفاصيل حول فحواها .ترأس المحلّة بنفسه وأعاد سدّا
جنوب الجريد، الى حظيرة النفوذ، فواكب الانفراد بالسّلطة التوسّع الم
تجاه البحر وكذلك نحو البرّ، وأفضى منطقه إلى التفكير في الخ
الوراثية. آلت الفوضى إلى الاستبداد الفردي.

وحيث أنّ عثمان داي قد لجأ إلى التهديد لإقناع منافسه كي يفسح له السبيل أمام الجاه، فإنّ بيعة خليفته قد تمّت عملا بما يشبه حادثة السقيفة (سقيفة بني ساعدة). انخرط يوسف داي (غرّة أكتوبر 1610 أو 11 جانفي 1611/11 ديسمبر 1637) في عسكر طرابلس وما أن أطرد منه حتّى قدم إلى تونس ونزل بدفتر جندها إلى أن تحصّل على رتبة شاوش. ثمّ صاهر عثمان داي على ابنته ممّا جعله يرشّحه لخلافته وإن لم يدخل عليها.

يتبيّن من خلال قراءة ممعنة للمؤنس أنّ الأتراك كانوا محاطين بمحليين وضعوا أنفسهم في خدمتهم، فكانوا مصدر تأثير عليهم ووسيلتهم توخي المناورة. انفرد الزهاني من جهته بعثمان داي إلى حدّ المصاهرة، فكان جدّ أبنائه. والتحم الرّمال على ثابت من جهة أخرى بيوسف داي، فكان صاحب البادرة في تقبيل يده، إعلانا بالبيعة، وتبعه الحاضرون. حتّى إذا ما قدم منافسه وجد نفسه أمام الأمر المقضي، فما كان منه إلاّ الرّضوخ أمامه. وبذلك أصبح على ثابت الرجل القوي المتستّر وراء صنيعته. لم يخل الصراع حول السّلطة من خلفيّات محليّة أثرت على مساره، لكن بصفة غير مباشرة.

وقد لا تخلو التجربة الثالثة من طرافة؛ إذ لأوّل مرّة يترشّح أحد المماليك على حساب الأتراك. قال الأعلاج كلمتهم بأن انقضّوا على السّلطة، فداهموا القصبة واستولوا بالقوّة على أرجائها. مدبّر العملية هو المملوك مامي (أصيل مدينة فرّاري بإيطاليا) وغايته حجز الولاية لفائدة ابن سيّده. فقدّم اسطا مراد (أصيل مدينة جنوة) عوضه إلى أن يخلو له الجوّ. وصورة العملية هي أن وضع المتآمرون مسكن يوسف داي تحت الحراسة وجلبوا إليه أعيان الأتراك ممن كان له رأي في الخلافة وقد ناهز عددهم

التسعين وجرّدوهم من أسلحتهم ووضعوهم رهائن في مكان واحد. ثم استنفروا حوالي ثلاثمائة من الأعلاج واستولوا على القصبة وبايعوا سطا مراد (11 ديسمبر 1637 ـ 8 جويلية 1640). تمّت الغلبة لفائدة الشق الإيطالي من بين الأعلاج في شخص رئيس البحر. فحيث أن عثمان داي قد تسبّب في غربة منافسه، فإنّ سطا مراد قد نفي حليفه إلى زغوان قبل أن يتسبّب في قتله.

هؤلاء الدايات من رجال السّيف. وأوّل داي انبثق عن سلك الكتّاب هو أحمد خوجة (8 جويلية 1640-جوان 1647) وقد تمّ انتخابه لأوّل مرّة من قبل الديوان وبإجماع العسكر. إلاّ أنّه دبّر الأمور عن رأي مملوكه كشك مراد. أصله من مدينة صناب على البحر الأسود وكان قدومه سنة 1639. فكانت ترقيته سريعة، ممّا يؤكد أنّ تونس كانت الأرض الموعودة لمسيحي ومسلمي ما وراء البحار وكعبة الهامشيين.

ولمّا كانت المصاهرة من أدوات الاحتواء، فإنّ المزاوجة لم تخل من حسابات سياسية. عدل يوسف داي عن ابنة وليّ نعمته. فتزوّج علجيّة إضعافا لنحلة الزّهاني. وخطب حمودة باشا (1631 ـ 1666) ودّ أحمد خوجة بأن أغدق عليه النعم، فوجد فيه حليفا مطيعا. وما كان محمّد لاز (جوان 1647 ـ 16 سبتمبر 1653) ليخلفه لو لم يفتعل أحد الأيّمة وصيّة واهية استفاد منها على حساب منافسه. وبمجرّد أن تولّى مصطفى لاز (16 سبتمبر 1653 ـ 3 جويلية 1665) خطته بمساعدة أغة القصبة مقابل تسلّمه لستة آلاف ريال، حتى زوّجه حمودة باشا احدى جواريه. فلم تكن ولايته محلّ رفض ولم يتنكّر له الجند، بل طالت مدّته. وتدارك مصطفى قاره كوز (3 جويلية 1665 ـ ماي 1666) الأمر من بعده بأن نصّب نفسه دايا مستغنيا عن مؤازرة

الديوان ومساندة الباي. وباشر مهامه بحزم حتّى تعطلت غالب الأحكام. فأطعم سمًّا وتعكّر مزاجه، ممّا استوجب خلعه. وبإقالته "انفتق الرّتق وصار كلّ أحد بقدر اجتهاده؛ وانفتح باب الخلع على الدايات". (ابن أبي دينار) فعلاوة على ما يتّصل بالارتقاء إلى السلطة، تنضاف التعقّدات الناجمة عن مغادرتها.

أهمل الحاج محمّد أغلو (ماي 1666 ـ 14 جويلية 1669) مهامه وأوكل التصرّف إلى كاتبي الديوان فما كان منهما إلاّ أن تسبّبا في خلعه لفائدة أحدهما، وهو الحاج شعبان خوجة (14 جويلية 1669 ـ 12 أفريل 1672). واتجهت النيّة إلى خلع مراد الثاني من قيادة المحلة. فعالجه وجاء خليفته طيّعا ليّنا بين يديه، في شخص محمّد منتشالي (12 أفريل 1672- 6 مارس 1673)، قبل أن ينثني عليه. باءت أوّل محاولة لإزاحة المراديين بالفشل، وإن تورّط فيها صاحب قسنطينة. وأبدى الدايات هشاشة لن يتغلّبوا عليها. وافق النصف الأوّل من القرن السابع عشر العصر الذهبي للجمهورية العسكريّة.

وحصلت للأتراك قناعة مفادها أنّ المراديين لا يمثّلونهم. فلاقوا معاضدة من قبل إخوان لهم قدموا من الجزائر. وكانت المؤامرة التي انطلقت من أسفل سوق البشامقية وتعرضت إلى أشياع المراديين بالعاصمة في 27 أفريل 1673 فاستصفيت أملاكهم بعد تقتيلهم. وتعيّن محمّد آغة لولاية الأمحال. وانتصب الحاج علي لاز دايا (6 مارس ـ 4 جوان 1673). وعزّز المثاليث وأولاد سعيد صفّيهما. إلاّ أنّ واقعة الملاّسين كانت وبالا عليهم (2 جوان 1673). وبعد يومين أولى الديوان مامي جمل (4 جوان 1673 ـ أوائل مارس 1677). تمتّع مراد الثاني بموقع قوّة ساعده على أن يستأثر بالكلمة الأخيرة.

وحتّى لما اندلعت الحرب السلاليّة بين المراديين أنفسهم، فإنّ الدايات
يسلموا من النزاع، بل أوجد كلّ طرف صنيعة له. انتابهم الوهن، فاختطّ
عصبية الجند، ممّا حدا الداي محمّد رايس طباق (غرة جويلية 1677-
أكتوبر 1682) على أن ينتدب أربعمائة من العسكر، أوكل لهم مهمّ
حراسته. وبهؤلاء "الحانبة" قويت شوكته، فسيطر على العاصمة حين كا
المراديون يتصارعون في الآفاق. وباشر الأحكام إلى أن تغيّر عليه عا
باي معيّنه، فأزاحه وعوّضه بأحمد شلبي (5 أكتوبر 1682 - 3 ماي 1686)،
بمحمّد إزميرلي.

تأسّست شرعية الدايات على البيعة وموضع تلقيها القصبة ولباس
الفرو. وقد تتمّ بالديوان أو بدار الباشا أو بالمحلّة حسب تقلّب الأحدا
ولمّا كان الجند عمادها والوفاء إلى السلطان مقصدها، فإنّ تحرّكهم
اكتسى صبغة تركيّة محضة. فحرصوا على أن لا تخرج السلّطة العليا
أيديهم. وحتّى لمّا آل أمرهم إلى التراجع، فإن بعضهم قد عمل على أن
تكون هزيمتهم نهائية. فرّق محمّد طاباق بين أبناء حمّودة باشا، غير أنّه
ينجح. واستجلب أحمد شلبي الجزائريين، فأقاموا بالحرايرية من أوا
أوت إلى 12 سبتمبر 1684. وأعاد الجزائريون الكرّة بطلب من المرادي
فوطئوا التراب التونسي في 14جويلية 1685. ووصلوا إلى العاصمة في
سبتمبر الموالي مرورا بباجة. وتواصلت المعارك بين أهل المدينة (أترا
وزواوة وأولاد سعيد والطرابلسية والجبالية) وأهل الأمحال الى 3 جوا
1686. وفاز المراديّون عسكريّا، فنصّبوا الحاج بقطاش (4 جوان 1686- بدا
1688) دايا وإن تلقّى أحمد شلبي - ولأوّل مرّة في تاريخ الدايات – فرم
الولاية من السلطان. كان ميزان القوى الميداني محدّدا، فأثّر على السيا
العثمانية، الأمر الذي آل بها إلى اسناد منصب الباشية الى الحاج بقطا

في 1687؛ فأصبح بذلك المباشر الأعلى في مراتب الجهاز الاداري. وتمتّع حفيده علي رايس (بادية 1688 ـ 30 جوان 1694) بنفس خطته من بعده.

أحمد شلبي هو آخر عظماء الدّايات. وكاد المراديّون أن ينقرضوا لو لم تأتهم النصرة من الجزائر. غير أنه أخفق في مشروعه لانحصاره مثل أسلافه بين أسوار العاصمة واعتماده على الحصون المجاورة لها، فضاقت أرضيته الاجتماعية التي لم تمتدّ إلا قليلا إلى مجتمع الآفاق. بقي وفيّا لأصوله، يجرّ أذيال الغربة، فلم يتخلّص من عقدة العزلة المتأصّلة فيه وفي أمثاله من بعده. وبقطع النظر عن الأشخاص فإنّ الخطة قد تدعّمت أسسها، فلم تتبادر إلى الأذهان فكرة إلغائها ولم يعدل بعض خلفائه مثل محمّد طاطار (26 نوفمبر 1694 ـ 27 أفريل 1695) ومحمّد خوجة (12 جولية ـ 27 ديسمبر 1705) عن نعرتهم الفئوية.

وبذلك فقدت الجمهوريّة العسكريّة منزلتها، فأصبحت مجرّد مؤسّسة مختصّة ترعى أحوال الجالية التركيّة وتدير شؤون العاصمة. تتالى واحد وثلاثون دايا بين 1591 و1702. أربعة منهم لاذوا بالفرار وغادروا البلاد. وسبعة ماتوا ميتة طبيعية. وأصيب أحد عشر منهم بالعزل. ومات ثلاثة ميتة شنيعة. وتعرّض إثنان إلى النفي في سوسة وفي زغوان. وقتل ثلاثة بعد عزلهم. واستعفى واحد. أذن فمن معوقات الخطّة عدم الاستقرار. فمنها ما هو ناجم عن طبيعتها ومنها ما هو متأت عمّا استهدفت له من احتواء وضغوط.

أسندت التواريخ جملة من النعوت تنمّ عمّا كان منتظرا من الدّايات ليحظوا بالتأييد، أو عمّا كان مردودا عليهم لأنّه يعرّضهم إلى الانكار. باشر عثمان داي الولاية بجأش وصرامة فخافه المفسدون ومالت عامة

النّاس إليه لاستقامة سلوكه. واتّصف يوسف داي بحسن تدبيره وكذلك كان شأن أسطا مراد من بعده. وتحوّل أحمد خوجة ممّا كان يبديه من بشاشة ولطف في بدء ولايته إلى غلظة وشهامة أدت به إلى ضرب من الانفراد بالكلمة، حتّى أنّ الديوان أبطل اجتماعاته، لما اشتهر به من التحام العسكر بشخصه. فمن يخشاه الناس لا رغبة فيه؛ وإن كان على صواب. كأنّ الافراط في إظهار الشهامة عيب وكأنّ الذكاء الحاد في تسيير الأمور أو الاستقامة الصارمة ليست من الصفات التي ينظر إليها بعين الرضا. قاوم الدّايات الإجرام. لقد قضّى مصطفى قاره كوز تسعة وتسعين يوما في الولاية، أعدم أثناءها مجرما في كلّ يوم. فهابه النّاس وتعطّلت الأحكام. كانت الصرامة مرفوضة ولو عند الضرورة؛ وكذلك الشدّة وان اقترنت بالنجابة والحزم. المطلوب من الدّاي أن ينظر في أحوال المدينة دون الإفراط لا في حسن التدبير ولا في سوئه. وهنا تكمن صعوبة المعادلة. اشتهر محمّد أوغلو بلطفه؛ لكن لم تظهر غباوته إلاّ بعد تعيينه. تولدّ سوء الضمير وتعكّر المزاج عن تقلّد مهام السلطة. وتعفّف شعبان خوجة قبل أن يتداخله الغرور لغرض في نفسه. وأبدى محمّد بيشارة (أوائل مارس 1677 ـ 8 أفريل 1678) طيشا في أحكامه. وانقلب حال مامي جمل من اللين إلى القسوة، فتجاسر حتّى على العلماء. وعيب محمّد طابق لسفكه الدّماء وأحمد شلبي لاستبداده الجائر ومحمّد طاطار لإزهاقه النفوس ظلما (أعدم "ما ينيف على ثمانمائة رقبة بغير وجه شرعي")، ويعقوب داي (أفريل ـ 15 أكتوبر 1695) للين عريكته. فالتوازن بين الغباوة والفطنة، يبدو كأنّه صعب المنال، إذ أنّ الارتقاء إلى الولاية يفضي إمّا إلى الاستسلام إلى منطق القوّة أو إلى الوقوع في العجز والشلل أمام جسامة التناقضات. فالمطلوب هو أن يكون الداي "رجلا مسنّا عاقلا عارفا بقوانين البلاد"، لا غير.

اتسمت الجمهورية العسكريّة بضرب من الديمقراطية القطاعيّة تحوّلت في النهاية إلى رئاسة استبدادية إمّا مدى الحياة أو حتى تتمّ الاقالة. لقد وفّرت إلى الجند فرصة الإرتقاء، فاستحال على المراديين الغازها. ولمّا همّ ابراهيم الشريف (1702 ـ 1705) بضمّها إليه سخط عليه الجند، ممّا حدا حسين بن علي على فصلها، مراعاة للمصالح الكامنة وراءها.

ولم ترسخ قدم الدايات بين 1591 و1598 ففضّلوا مغادرة البلاد. ثم استتبّ لهم الأمر بين 1598 و1653. لكن سرعان ما استهدفوا إلى احتواء البايات بين 1653 و1669. وحاولوا أن يزيلوا عنهم هذه الوصاية بين 1669 و1673. وتصيّدوا فرصة الحرب السلاليّة لينتفعوا من الصراع القائم بين أبناء مراد الثاني (1675 ـ 1682). وأزّموا الوضع، فتحوّلت الحرب السلاليّة إلى حرب أهليّة (1682 ـ 1686)؛ ولم تضع أوزارها إلا بفضل التدخّل العسكري الجزائري. ولئن لم يستعد الدايات منزلتهم التالدة، فإنّهم توصّلوا إلى الحصول على لقب الباشية لفائدتهم. على غرار مراد كورسو في 1631 وحمودة باي من بعده، إلاّ أنّهم لم يفلحوا في الانتصار على خصومهم.

الفرق كبير بين الدّايات الذين توالوا طيلة القرن السّابع عشر وخلفائهم بين 1705 و1860 وعددهم لا يقل عن العشرين. لقد توفّر الاستقرار لديهم أكثر من توفّره لدى أسلافهم ولئن عرف أغلبهم بالإنصياع، فإنّ البعض منهم قد تجرّأ فجاهر بالعصيان، مثل محمّد خوجة الأصفر (19 جويلية 1705 ـ 2 جانفي 1706) والحاج علي أصيل إزمير (سبتمبر1726 ـ أكتوبر 1739) ومحمّد القزدغلي (5 ـ 1754/8ـ1757). وسقى حمّودة باشا الداي قاره برنلو (مارس 1805 ـ ماي 1808) السمّ، منكرا عليه تورّطه في حث الجيش على الثورة. وفي ما عدا ذلك فقد عاش متأخروهم حسب قول الدكتور

فرانك (عمل كطبيب لدى حمودة باشا) "محاطين بظل المؤسّسات القديمة التي حفّت بأقدم أسلافهم، فمثلوا مسرحية بسكينة الوقار المعهودة لدى التركي، لا حقيقة فيها سوى الأمر بقرع بعض المخالفين بالعصيّ وتقبّل بعض الريالات"، هذا إذا ما سلّمنا بصدق هذه الشهادة. والمطلوب من الداي أن لا يظهر عنفا وأن لا يبدي شدّة في أحكامه، بل أن يكون "ليّن العريكة عارفا بمنازل الناس". وأن لا يظهر ولاءه المفرط للعثمانيين. فقد أقال أحمد باي الداي مصطفى الطرابلسي في غرّة أوت 1842؛ "والسبب الحقيقي في عزله أنه لما قرئ فرمان التنظيمات، وهو ممّن يشار إليه في ذلك الموكب، شرع يبكي ويفسّر للنّاس بالعربيّة معاني الفرمان المجبول عليها الانسان، فأسرّها الباي في نفسه، وكان يذكرها بين خواصّه، حتى وجد لعزله هذا السّبب" (الأتحاف)، وهو ضربه لفقيه مالكي تخلد دين بذمته.

ومن علامات التراجع أن أضحى الدايات لعبة بين أيدي البايات. إلاّ أنّ من الدايات الموالين من كانت له سياسة ذاتية حاولوا بواسطها فكّ الحصار الذي ضرب من حولهم. فهذا أحمد شلبي "وكان رجلا شهما مهيبا، ذا سمت ووقار وهمّة وشجاعة ورأي وسياسة وتدبير لطيف ورأي سديد وفراسة واتقان في جميع أموره" ومع ذلك "كان ذا غضب صعب المراجعة". فقد انتدب "لقدمه ومعرفته بالقوانين" (السرّاج). فتميّز عن أمثاله إذ أنّه "كان يحسن قراءة الخط العربي والتركي والفارسي ولا يكتب. ولم يتقدّم قبله في مقامه من هو في سطوته". أحبّ العلماء وشدّد على رجال سلفه محمّد طاباق وتقرّب من أعيان المدينة بأن تزوّج إحدى بناتهم، حيث أنّه لم يتزوّج من قبل. وكان من مجهّزي السّفن قصد القرصنة. اعتمدت سياسته على الاستفادة من الصراع القائم بين المراديين، لأنّه"

شديد الحيلة قوي المكر" فانتصر عليهم في واقعتي غدير السلطان (بين سمنجة وتونس) ووادي العلم (جوان 1685) قرب القيروان. وانفرد بالحكم بتأييد من الدولة العثمانية فاستنجد خصومه بحاكم الجزائر. "وفي ذلك الاختيار أعظم عنوان على عليّ مقامه وشامخ درجته ورفيع مكانه مع ما جبل الله قلوب العباد على الميل لحبّ الرئاسة والإنفراد بالصدارة." (السراج) وتصدّى لحصار العاصمة بداية من أوت 1685. لكن تراجعت أحواله بداية من فيفري 1686 قبل انحلالها بداية من 8 أفريل الموالي من نفس السنة. ولّما انسلخ عنه أولاد سعيد في 31 ماي 1686 وامتدت أيدي رجاله إلى أملاك النّاس، أيقن أنّه في حالة عزلة، فالتجأ إلى القصبة. وفور مغادرته إيّاها ألقي عليه القبض وقتل خنقا في 20 جوان 1686.

والداي هوضابط عسكري أو كاتب بالديوان وأحيانا رئيس بالبحر يتصرّف في الجند ويدير شؤون العاصمة، ويحفظ الأمن بها وينظر في معاشها ويساهم في تجهيزها. نظّم عثمان داي حراسة الأراضي الفلاحية المحيطة بها وراقب أرباب المعاش وبنى القنطرة الموصلة إلى بنزرت. وأصلح يوسف داي الحنايا وشيّد المسجد الذي يحمل اسمه (شرع فيه في 13 نوفمبر 1614 وفتح للصلاة في 2 نوفمبر 1615) وبني المدرسة اليوسفيّة بإزائه وقد هدّمت في سنة 1879. وأضاف إليها ميضاة وحمّاما وفندقا وسوقا (وهو سوق البركة) وطاحونة وقهوة ورمّم الثغور وأقام القناطر منها الجسر الموجود بطبربة وأضاف سوق الجرابة وأكثر من المواجل في المناطق التي تشكو قلّة الماء. وعمّر حيّ دار الباشا. وبنى سطا مراد برج غار الملح. وأحيى أحمد خوجة المدرسة الشمّاعيّة. وضرب مصطفى لاز الأثمان في 1656 ولم يأذن بإقامة الحدود إلا بعد الإفتاء وبنى برج شكلي. وأنجز مصطفى قاره كوز البرج المجاور لسوق السراجين وصمّم باب

القصبة على أسلوب قلعة حلب حسب ما قيل. "وكان طاباق أحيى بعض مساجد كانت خربة ومكاتب وبنى سقاية في طريق غار الملح تعرف بسبّالة طاباق." (السراج).

والتحمت الرئاسة بالدّايات. فكان لهم النظر في الولايات والعزل؛ وكانوا أصحاب الرأي والمشورة، وكانوا يقودون العساكر والحروب وكلمتهم نافذة في طبقات العامة والجند والوافدين من النصارى واليهود. فهم الحكّام المشرفون وأصحاب المدينة وضواحيها والقائمون بأحكام الجرائم والحدود إذا ما تنزّه القضاة. فكان الداي صاحب شرطة يقطع مادة الفساد بمن في خدمته من أعوان المخزن. تصرّف في الخطط الدينيّة والشرعيّة من إفتاء وقضاء وحسبة. وكان له الاشراف على التكاليف الشرعيّة والتصرّف في الخطط السياسية مع النظر في المظالم والجرائم ومباشرة ضرب النقود والسهر على اختطاط المباني. لقد تمحور نظره حول شؤون العاصمة مباشرة.

ولا شك أن خصائص الوضع السياسي الذي تميز به عهد الدايات من عدم استقرار في مناصبهم واستقلالية النزعة لدى بعضهم، سواء تجاه الباب العلي أو إزاء البايات، وميل من توسّم في نفسه القوّة الى الإستبداد، فكان "ظلوما جهولا غشوما"؛ وانعدام تجذّرهم المصلحي في المجتمع المحلي، هي التي جعلت منهم في النهاية أناسا ضعفاء، لم يتوصّلوا إلى تأسيس دولة ترابيّة يباشرون مهامها بأنفسهم، إذ عيبهم أنهم حصروا حقيقة حيزهم في حدود العاصمة. وهو أحد أوجه الشبه مع المدن الايطالية التي فصلت نفسها عن الريف سياسيا، لأنّ ما يسمّى بالكنتاتو (cantato) لا يعدو أن يكون منطقة تابعة لسلطة المدينة، لا يتمتّع سكّانها بأي قدر من المساهمة فيها. لقد نظّم الأتراك أنفسهم بصفة تخوّل

لهم أن يتمّتعوا بالغنيمة التي وفّرها لهم البحر وبالخراج الذي وفّره لهم البرّ. وأشرف الدّايات على نظام تمثّل فيه الخدمة العسكريّة موطن رزق مثلما آلت إليه المدن الايطالية. غير أنّ وطأة الحرب كانت أقلّ ثقلا نسبيا هنا من هناك، باعتبار الفوارق في وزن الصّنائع والتجارة. هشاشتهم مصدرها حساسيتهم إزاء المتغيّرات الدوليّة في البحر الأبيض المتوسط؛ حتى إذا ما فرض البايات نفوذهم الشخصي، بالاعتماد التدريجي على النابتة لا على الأباعد، كانوا بمثابة الأمراء (signoric) الذين استحوذوا على السلطة الحقيقية في المدن الايطالية انطلاقا من مواقع ريفية.

وحافظ الدايات إلى آخرداي من بينهم على صفتهم الدّخيلة، فلم يولد ولو واحد منهم في البلاد، وإنّما قدموا كمتطوّعين للخدمة في الجند وتدرّجوا في الخطط العسكريّة إلى أن بلغوا ذروتها، فامتزجوا بأهل المدينة. أقبل الداي فيضي (غرة أكتوبر 1821ـ 26 أفريل 1823) من إسطنبول. وانتظم مصطفى داي (المتوفي في 1842) في جند طرابلس قبل أن يحلّ بتونس. وآخر الدايات هو كشك محمّد (المتوفي في 7 سبتمبر 1860) وكان من الأرناووط. قدم إلى حلق الوادي للمتاجرة قبل أن يثبت نفسه في الديوان بإيعاز من خال له سبقه في عسكر البحر. وقد تفطّن لما "لهذه الخطة من العادات والظروف الفارغة" فطلب التخلّص منها بأن لا يقدم لديه الباي ليقابله وأن لا يمثل هو بين يديه إلا بإذن منه وأن لا يكون بمثابة السجين في عقر داره لا يغادرها إلا بترخيص منه. ومن الجليّ أنّ الدّاي كان محلّ ريبة، وكأنّه تحت الاقامة الجبريّة والمراقبة المستمرّة. يذكّر هذا الوضع بوضع دوق جنوة. وقد تواصلت التراتبيّة الشكلية إلى الآخر وإن أفرغت من محتواها. وبإلغاء منصب الداي تأسست شرطة الضبطية

وانحصرت مهمّتها الأساسية في حراسة العاصمة، وهي الوظيفة التي أشرف عليها الدّايات طوال مدّة تناهز القرنين ونصف.

لا تكمن حقيقة الظاهرة الجمهورية في ذاتها فحسب بل وكذلك في نوعية العلاقات الرابطة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسّط. هل تختلف جوهريا المدينة الاسلامية في افريقية عن سابقتها القديمة ومعاصرتها الايطالية؟ فالصراعات الدولية بين المسيحية والاسلام مجالها السياسة، غير أنّها لم تقم حاجزا ضدّ تنقل الأنماط، إما أخذا عمّا سبق أو اقتباسا عمّا يجري من تجارب عند الجيران.

أوجه الشبه عديدة بين المدينة الافريقية والمدينة القديمة، وهي تتلخص في الحكم الذاتي والوعي بالارتباط بالحضارة المدينيّة وملكية الأرض في الضواحي وقصر الخدمة العسكرية على أهل المدينة وعلى من يتمتّع منهم بالحق السياسي وممارسة الطبقة المهيمنة للعبودية دون القنانة وغياب المؤسسات البنكية والفصل بين العمل الفكري والعمل اليدوي وتوخي العدوان بحثا عن الغنيمة... وينحصر الفارق الأساسي في انعدام المواطنة القانونية التي وإن اندثرت، فرواسبها جعلت من الأتراك مؤهلين دون غيرهم لتسيير الشؤون السياسية.

وقد تبدو الفوارق أكثر وضوحا بالمقارنة مع المدينة الايطالية حيث سيطرت المؤسسات الاقتصادية المتطوّرة وساد توتّر العلاقات مع الريف؛ هذا وإن بقي الحكم ذاتيا والتنظيم لقوى الانتاج حرفيّاً والفصل واضح بين سكّان الحواضر وسكّان الأرياف. وتأسّست الهيمنة لا على النسب والوراثة بل على الثروة، وهي خصائص تنسحب على المدينة الافريقية.

واعتبارا لكل هذا فمدينة تونس تبدو وكأنّها متقادمة، تحتل منزلة بين المنزلتين. أسهم الايطاليون الوافدون عليها من أعلاج وعبيد وتجار وبحّارة في نحت بعض ملامحها. وكانت للفرنسيين في هذا الشأن مشاركة. تتالت الأنظمة السياسية قديما من أرسطقراطية إلى استبدادية فملكية. وتعاقبت الأنظمة في إيطاليا من ارسطقراطية فئولغرشية فاستبدادية. ولما انتحى التحوّل في تونس المنحى الأخير، والمماثلة ليست بعفوية وإنّما تبرّرها اجترارات عميقة يفسّرها التوسّع المركنتيلي في نطاق الاقتصاد العالمي الجديد، وجب علينا أن نقرّ بأن الشبه يبعث على الإعتراف بالتأثيرات وترابط المصير.

برزت الدّولة المطلقة (Etat absolutiste) في الغرب في غضون القرن السادس عشر، في ظل مخلّفات النسق الفيودالي وفي إطار الاقتصاد المركنتيلي الناشىء. فلم تشمل لا إيطاليا ولا تونس وإن احتلّتا موقع الأطراف منها.

وقامت الدولة العثمانية على الإقطاع الشرقي، وتميّز نمط انتاجها بأهمية الملكية السلطانية، ممّا جعل التراتبية لا تنبثق مباشرة وبالدّرجة الأولى عن الموقع في نسق الانتاج، بل عن الرتبة المتحصّل عليها في أجهزة الدولة والجيش فتقلّبت الامتيازات المادية حسب تقلب الحظوة. فهذا الوضع وإن صحّ بالنسبة للممتلكات الشرقية، فهو مدحوض بالنظر إلى تونس حيث القاعدة العقارية للسلطة ضيقة لانتشار الملكية الجماعية القبلية وتعدّد الملكية الخصوصية الفردية وتكاثر الأحباس الخاصة. وبذلك غاب الحاجز الاقطاعي بين السلطة والمجتمع، وبقيت السلطة محافظة على صفتها التقليدية، تعدل بين الناس دون أن تصدر قوانين جديدة. فلم تتحوّل السيادة القطرية إلى سيادة تشريعية في ما عدا إصدار الأوامر. تسلّل

الحكّام بين الاقتصاد الزراعي القطري واقتصاد المبادلات الدولي في ظلّ الدولة المتعسكرة، فاستحال أقطعتها من أجل تأسيس فيودالية جديدة. وبذلك غاب الحكم المطلق (pouvoir absolu) وظهر الحكم الاستبدادي على النحو الذي رسمه له الاستشراق.

ولمّا لم تقم السلطة في تونس لا على نمط الانتاج الإقطاعي ولا على نمط الإستبداد الشرقي، اقتضى تحديد السلط أن القاضي لا يحكم إلابما تدل عليه القرائن والإمارات الظاهرة، لتعفّفه عن الفحص عن المنكرات. فهو لا يحكم إلاّ في ما يرفع اليه على أساس ان القضاء النصفة والقاضي منزلته الرهبة. لذا يواصل الوالي حيث يتوقّف القاضي. يستعمل الارهاب بمعنى التخويف، فيراعي شواهد الحال ويستقصي الامارات الدّالة ويحقق في أوصف المتّهم في مدة التهمة بمعية أعوانه. ومدّة الاستبراء والكشف لا تتجاوز الشهر، إلاّ عند الضرورة. ويجوز له شرعا أن يعزر المتّهمين فيؤدّبهم بالضرب والصفع والحبس وعرك الأذن والشتم وينظر اليهم بوجه عبوس. وله أن يسجن سجنا مؤبدا من تكررت منه الجرائم ونفقته على بيت المال. للوالي مطلق التصرّف عملا بالمصلحة المسترسلة التي تقتضي التوسعة عليه ما لم يخرج عن الشرع بالكلية خاصة في كل ما لم يشهد هذا الأخير لا باعتباره ولا بالقائه. الاستبداد شرعا في الخروج عن الشرع من قبل الوالي. ولمّا كانت أعماله عائدة بالنظر الى أخلاقية الشرع، فلا يمكن له أن يكون مصدرا لقانون عام. لا تعدو المسألة أن تكون تقويمية، تتقلّب من وال الى آخر حسب التغيّرات الشخصية. إلا أنه من الخطأ القول بأن الحكم مسترسل، لا حدّ له. بل علاوة على الشريعة، هناك العرف وفي أقصى الحالات الانكار والمقاومة.

5- الجمهورية والبحر: القرصنة

تحتل القرصنة المرتبة الأولى من بين المواضيع المثيرة التي تباينت في شأنها المواقف وتضاربت في خصوصها التقديرات قديما وحديثا، فلم تسلم من الأحكام المسبّقة. باشرها الأتراك من موقع القوّة دون أن يسخّروا أدنى طاقة دعائية للتنديد بالقرصنة المضادة. أما المسيحيون فإنهم تعاطوها وأقرّوها وقنّنوها ونادوا بعدم تعرضهم لضررها وبذلوا الكثير قصد التقليل من وطأتها عليهم. فبقدر ما تناولتها وثائقهم بالذكر فإن مقابليهم لم يجعلوا منها مادة وثائقية يكتب لها الدوام حتى تصل إلينا وتقوم شاهدا على منافسيهم. وعليه فالتناول الآحادي مخلّ بثنائية النظرة وتوازن المقاربة. لقد وقع التركيز على القرصنة الإسلامية حيث بقيت القرصنة المضادة محل نظر.

القرصنة جهاد أم ارهاب بحري؟ ارتاح لها المسلمون على أنّها حرب بديلة لا تضع أوزارها حتى في زمن السلّم، فتتعرّض إلى المسيحيين في

مصالحهم البدنيّة والماديّة، بغية أن تلحق بهم ضررا اعتبروه متطا
وضميرهم الديني. وشنّع بها المسيحيّون، فعبؤوا طاقاتهم الدعائية م
والعسكرية ضدّها، وكأنّ قرصنتهم المضادة ليست في الميزان، وهي ا
استمدّت شرعيتها من الحركة الصليبيّة التي ما أمكن لهم أن يتخلّص
منها قطّ. فلكلّ في هذا الشأن حقيقته المنزّلة. لكن ومهما اكتس
الإعتبارات العقائديّة من أهميّة، فلا يجدر أن نتغافل عن أمر، وهو
التعاليم الدينيّة قد حوّلت وجهتها لتستعمل كتعلّة تبرّر المغامرات الما
وهو ما أدركه الأعلاج في ضربهم للمسيحيّة باسم الإسلام، والحال
اعتناقهم للدين الإسلامي لا يخلو من ريبة. القرصنة قطاع هامشي.
الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي ولكنّه يتنزّل في جوهر الإتص
الحضاري بين ضفّتي البحر الأبيض المتوسّط.

مصطلح القرصنة دخيل. أخذ عن الإيطالية (corsare) وتولّد عن اللاط
المتأخرة (cursarius)، وما يقابله فهو الغزو في البحر، إلا أنّ أقلّ
معجمية منه، لارتباط مفهوم الجهاد بالدلالة الدينيّة. لا تخضع اللصوص
البحرية (piraterie) لأي ثبت، في ما عدا الجدوى الفردية خارج أي إ
قانوني يضبطها. أمّا القرصنة، فهي في التصوّر الغربي ذلك القطاع ا
تمتع فيه روّاده برخصة رسمية (lettre de marque) تخوّل لهم أن يهاج
السّفن التجاريّة التابعة لأعداء بلدانهم. غير أنّهم لا يتصرفون في الغ
المجلوبة من قبلهم إلا بعد الحصول على تأشيرة تمدّهم بها محكمة الغ
(cour des prises) بها، فيتقاضى أمير البحر (amiral) عشرها. فالقرصنة
هذا المنظور قطاع منظّم تشجّعه الدّولة وتراقب مسيرته؛ فلا يتمّ لها مق
إلا بتزكية قضائية تفاديا للفوضى. أمّا في تونس فالفرق يتمثّل في انع
المراقبة القضائية، وهو وجه ترعاه السّلطة السياسية وتسخّره لأهدا

الاستراتيجيّة، دون أن تضبطه بقانون وقد يدعى في هذه الصورة بالكورسو (corso). والغزو الافريقي هو من هذا القبيل. ومن ثمّ تعدّدت الحملات الديبلوماسية والتهديدات العسكرية بغية تقنينه حفاظا على المصالح القطرية المتضرّرة من ضرباته.

التقاليد القرصنية قديمة. انطلق الأمويّون من حلق الوادي وأبحر الأغالبة من سوسة وجهّز الفاطميون من المهديّة. فإذا ما أضفنا بنزرت وغار الملح وأحيانا صفاقس وقابس وجربة والمنستير، نكون قد أحطنا بأهم مراكزها. المحيط الطبيعي له خصائصه وعوائقه. لا تصلح نواحي جرجيس والبيبان إلا للكايك وهو مركب صغير يصاحب السفن الكبيرة، لقصر الماء فيها عند الجزر وطول الجرف القاري بها، بحيث لا تمرّ الفرقاطات إلا من مجرى ضيق ينبغي الإهتداء إلى موقعه مسبّقا. ولا يسمح قنال جربة بعبور السفن لقلّة عمقه. وفي قابس يسهل للغلياطات الإحتماء بواديها. ويمكن للأساطيل أن تبحث عن مرفأين ساحليين يوجدان جنوب وادي عكاريت وناظور الصخيرة. وتوفّر المهديّة حماية خاصة لا باعتبار مينائها وحصونها بل بالإعتماد على سكّانها. ولا تتجاوز طاقة الإيواء في المنستير ثلاثة أو أربعة أغربة. ويتّسع ميناء سوسة إلى نحو خمسين غرابا من الحجم الكبير، إلا أن الرّياح الشرقية والشمالية مضرّة بها. ويتألّف أسطولها من 15 أو 18 فرقاطة. هدّم الأتراك قلع حلق الوادي وسدّوا فوهة البحيرة، فتعثر المرور من قنالها. وميناء غار الملح هو المكان الوحيد الذي يتّسع إلى أسطول كبير، شكله مستدير، يحيط به ذراع من جهة البحر ويعلوه برج رفع على قمة الجبل. وفي بنزرت يحتلّ المرسى القنال الرابطة بين البحر والبحيرة حيث ترسي الأغربة والغلياطات، عيبه أنه مهدّد بالترمّل. القيعان الساحلية القريبة غير عميقة والأرصفة الرملية مرتفعة. ومع ذلك لا تتطلّب

القرصنة معدّات متطوّرة لإيواء وحداتها، بل إنها تتكيّف بالتضاريس الساحليّة حتى تجد فيها الملاجىء الضرورية لسلامتها، مع دراية بالأعماق المائية، تفاديا للإرتطام بالقيعان. تنطبق هذه الملاحظات على سنة 1587 وفق معاينة ميدانية أنجزت بطلب من منظمة فرسان مالطة.

لم تنفرد البلاد التونسية بالقرصنة، إذ تعاطاها سكّان كتلانة منذ القرن الثالث عشر؛ وواكبهم فيها سكّان كرسيكة والباليار، وانضافت إليهم صقلّية ومالطة وليقرنة والميرية وبلنسية. واحتد الصراع التركيّ الاسبانيّ مذكّرا بالنزاع الذي قام سابقا بين الزيريين والنورمان. وحاولت الإمبراطورية الاسبانية ضبط السواحل الإسلامية المتاخمة لها، عملا بتراتيب المعاهدة المبرمة مع مولاي الحسن في 6 أوت 1535 وتحسّبا لما قد ينجرّ عن بروز ثلاثة أجيال من الغزاة الأتراك: بيري رايس (Piri Reis) وجماعته أولا بعيد سقوط غرناطة في 1492، ثمّ عروّج وخير الدين وأنصارهما ثانية بعد سقوط طرابلس بين أيدي فرسان مالطة في 1510، فدرغوث رايس وأتباعه ثالثا بعد الاستيلاء على المهدية .فإثر مثل هؤلاء العمالقة الذين أسّسوا الإيالات العثمانية، يأتي دور المنتفعين من مواردها، عندما يحلّ طور الرتابة، وهو الوضع الذي آلت إليه القرصنة الإفريقية في القرن السّابع عشر، لمّا عوّض الإستثمار إرادة مواصلة التوسّع.

بالغزو برّا بواسطة المحلّة وبالغزو بحرا بواسطة القرصنة، أتمّت الهيمنة العثمانية مشروعها الحضاري واتجه الرأي إلى المحافظة عليه. وبتأسيس "الغرب أجقلري"، تلاشت المطامع السياسيّة، وتواصلت الرغبة في التمتّع المنفعي بفتات ما يوفّره الإقتصاد المركنتيلي. لعبت القرصنة دورا هاما لا في تغيير مجرى التاريخ بشمال افريقيا فقط، بل وكذلك في

رسم ملامح المجتمع البربرسكي المنبثق عنها. إلا أنه شتّان بين الإقرار بأهميتها وبين البرهنة عليها بشتّى التفاصيل. العجز وثائقي،لا تحتوي خزينة الوثائق بدار الباي على ما يفيد أنها وجدت حقّاً. بل إن زهيد ما وصل إلينا باللسان العربي أو التركي ليحتّم الإعتماد على المصادر الأوروبية التي تبدو بالمقارنة ثريّة إلى حدّ بعيد. وقلّ ما كتب المؤرخون العرب في هذا الموضوع عكس نظائرهم الغربيين. وضحّى الطرف التونسي بتجارته الخارجيّة من أجلها، على عكس الطرف المقابل الذي ذاد عن مبادلاته بأن أقدم على تكاليف الخفر من ناحية ولم يتردّد أمام توخي السياسة المدفعية من وجهة أخرى. فكان موقفه هجوميا، على الصعيدي التجاري والعسكري، مع اختلاف الأولا ويّات بين حوضي البحر الأبيض المتوسط.

فمنذ أن استولى الأتراك على جزيرة رودس في 1522، إلى أن انهزموا في معركة لبانت في 1571، أمام جبهة التحالف المسيحي، فإن الحوض الشرقيّ قد تمتّع بمناعة جعلته في مأمن من العدوان، خاصة وأن طليعتهم كانت تتحرّك في الحوض الغربي. وبمجرّد أن عادت الأساطيل الحربيّة الكبرى إلى مواقعها، إثر انتهاء الصراع العثماني الاسباني حوالي سنة 1580، حتى دخلت القرصنة في عهدها الجديد، فكانت مسلمة انطلاقا من طرابلس وتونس والجزائر وسلا، ومسيحية انطلاقا من مالطة وتوسكانيا والصافوا وصقلية وموناكو وميوركا وبرشلونة وحتى البرتغال أحيانا. وركزت القرصنة المسيحية على منطقة الثالوث المتكوّن من جزيرة قبرص وجزيرة رودس ومصبّ نهر النيل، طوال الطريق الواصلة بين الاسكندرية واسطنبول والمتّبعة لنقل المواد التجارية والدفوعات النقدية. لا ننسى أن مصر قد اسهمت بما لا يقل عن خمس أو ربع الميزانية العثمانية في 1631.

وهو ما رفضت الإيالات الغربية تحمّل عبئه. وإزاء هذا القطب الشرقي، فإن القرصان الأفارقة قد اختصوا بالحوض الغربي بما في ذلك بحر الأدرياتيك والبحر الأيوني إلى خليج السرت؛ كما ركّزوا ضرباتهم على البحر الليقوري والبحر التيريني والمناطق المطلة عليهما الى جنوب فرنسا وحتى البندقية.

يمكن أن تتألّف الحملة الواحدة من سفينة أو سفينتين. امتطى قرصان من تونس مركبين الواحد من نوع البولاكر والآخر من نوع البرتون. ولاحظوا في شهر فيفري 1624 سفينة فرنسية قادمة من ترابني غرب صقلية وقاصدة ميناء مسّينة في أقصى جنوب إيطاليا. فتبعوها حتى لحقوا بها على بعد حوالي أربعين ميلا شرقي مالطة، واقتادوها إلى طرابلس حيث بيعت حمولتها من القمح، قبل أن يتحوّلوا بالأسرى إلى سوسة. وأمام تدخل القنصل الفرنسي أفرج يوسف داي عن الأسرى، باستثناء طفل عمره اثنتا عشرة سنة اعتنق الإسلام. وتطلّبت استعادة السفينة دفع 243 ليرة فرنسيّة (livres tournois).

وكان الرايس الشريف على متن سفينة كلفه اسطا مراد الصقلي بقيادتها. فالتقى في أواخر سنة 1629 بسفينة يمتلكها "فرانسوا باتوا" من فرانتينيان وعلى متنها حمولة من الخمر، تكلف بنقلها من لارجين بسردينية إلى إيطاليا. هربت النوتيّة إلى الساحل واقتيدت السفينة إلى بنزرت. ولم يستعدها صاحبها إلاّ بعد دفع 600 ريال من العملة الإسبانية.

الباشوات أنفسهم لا يتورّعون من ركوب البحر. غادر النيساوي "برنردان أودا" مدينة البندقية يوم 18 جويلية 1618 على رأس كوكبة من الجند تعدّ خمسين من المشاة وقصد بهم جزيرة "تينو" بالأرخبيل. وما ان

قاربت سفينته رأس "لوكاتا" بعد ثمانية أيّام، حتّى التقى بستّة أغربة تونسيّة، امتطى باشا تونس إحداها. ودام تبادل الطلقات نصف ساعة ومات خمسة أنفار من جانب المسيحيين. وفضّل رايس السفينة الإستسلام. فاستولى القراصنة على العسكر وأطلقوا سراحه هو لما أبداه من تواطىء معهم سهّل عليهم مأموريتهم.

ويمكن أن تتجمّع السفن التونسية ومثيلاتها الجزائرية في حملة مشتركة. خرجت ستّ غلياطات من الجزائر وسبع من تونس وتوجّهت نحو الساحل الدلماشي. وهجم ركّابها وعددهم يتجاوز الألفين، على قرية براسطو صبيحة يوم 22 جوان 1624 وأسّروا 450 نفرا من رجال ونساء وأطفال ورفعوا معهم من الأدباش ما قدّر بأكثر من مائة ألف دوقة. وتعرّضوا في طريق عودتهم الى خمس سفن كانت راسية بميناء دورس فنهبوها. وتحوّلوا من هنالك إلى البحر الأيوني حيث هجموا على بعض جزره ومنها إلى جزيرة "تياكي" بعد أن انضمّت خمس سفن تركيّة إليهم. وتواصلت هذه الحملة إلى أواخر شهر جويلية.

إن الحديث عن الأسطول التونسي لهو من باب المجاز، لأنه لأي كان أن يشقّ عباب البحر، ما دامت قد توفّرت لديه وسيلة تقلّه، مجهّزة بالعتاد البحري والحربي، علاوة على الملاحين والعساكر واللومانيين (chiourme) وطاقم الرئاسة. رأس المال ضروري لتقديم التسبقة إلى الجند ولتوفير ضروريّات التجهيز ولاقتناء الأسلحة، البيضاء منها والناريّة، وللحصول على قطع الغيار في كلّ ما يتعلّق بالأقلعة والشراع والصواري والمقاذف... إلاّ أن الإنتماء إلى المخزن أولى لما للتراكم المالي من ارتباط بالمكانة السياسيّة. واعتبارا للسند السياسي، فبقدر ما كانت القرصنة الخصوصية ظرفيّة، فإن القرصنة المخزنية ميزتها التواصل والثبات.

لذا لم تنقطع قط وإن تقلبت أحوالها بين المدّ والجزر. هذا ما نلمسه من خلال استقراء المصادر. إلاّ أنّه تعوزنا أدوات القيس الدقيقة والثابتة لتقويمها. إذا ما أصغينا إلى التشكيّات الغربية، فكأنّ المغاربة قد اكتسحوا البحر فملؤوه وجلّلوه تجليلا. وإذا ما تمعنّا في الوثائق، فإنّ التحفّظ ضروريّ، لما نعاينه من بون بين الخطاب الإحتجاجي والواقع الملموس. لا تخوّل الدراسات المنجزة نظرة موضوعيّة، إذ لم يخل أدب التقبيح والفضح من انحياز صليبي وتناصر لحقوق الإنسان، فكانت الأسطورة القاتمة. ومقابل ذلك لا نعثر في الكتابات التونسية على تشيّع مضاد في ما عدا التصريح باللعنة على أعداء الدين دمّرهم اللّه، وفي غياب أي بذل فكري معاكس.

الأسطول لن نتعرّف بدقّة لا على عدد وحداته ولا على نوعيّة التصرّف فيه. تعود التقديرات المتحصلة في شأنه إلى المصادر المسيحيّة. لقد زعم "قيوم فوك" أن عدد المراكب، من صنف القنج أو الفلياطات (galiote)، لم يتجاوز الإثنين أو الثلاثة إلى أوائل القرن السابع عشر. وفجأة حصل تطوّر لافت للإنتباه بداية من حوالي 1604، لمّا قدم مغامرون جدد من أنقلترا وهولاندا أدخلوا سفنا كبيرة من الشكل المستدير لم تكن معهودة من قبل، لمّا انطوت عليه من تقنيات جديدة. ومن جملة هؤلاء القبودان الأنقليزي وارد (Ward)، الملقّب بيوسف رايس بعد اعتناقه الإسلام. فاشتمل الأسطول على 12 قطعة من الحجم الكبير (grands vaisseaux) وستّة أغربة (galères) وأربعة أو خمسة بطاشات (patachcs) وثلاث فركاطات (frégates). وإذا ما اعتمدنا على شهادة "أليات" (Ellyatt) في 1615، تتألّف البحريّة من 24 غليونا (galions) وستة أغربة (galères) وستّة بطاشات وأربعة أو خمسة أغربة (brigantins) وفوستات (fustes). وذكر صلفاقو أن المراكب تعدّ في 1624 سبع

سفن كبيرة تابعة ليوسف داي وسبع سفن أصغر منها على ملك الخواص و10 أو 12 غرابا (brigantins) و6 أو 7 أغربة (galères). لم يتجاوز الأسطول أربعين قطعة على أقصى تقدير في قمّة نشاطه، وطبيعته أن لا يعرف الإستقرار، إذ قدّر بخمسة أغربة وأربعة عشر سفينة مستديرة في 1634؛ وبأربعة عشر سفينة مقرّها غار الملح وستّ سفن عائدة الى سوسة وبنزرت في 1671. وسقط عدده الى خمسة مراكب في 1697. من الجليّ أن الظروف السائدة في النّصف الأوّل من القرن السابع عشر تختلف عن الظروف السائدة في نصفه الثّاني. أفاد ملاحظ أنّ تونس تعيش في 1661 من التجارة أكثر من قيامها على القرصنة. لقد واكب تطوّر التجارة الخارجية تراجع نسبي في احتراف الغارة البحرية تحت تأثير الضغوط القنصليّة والحراسة البحرية والجمع بين السياسية المدفعية وابرام المعاهدات الموثقة.

هذا الأسطول عناصره متنوّعة والمصطلح في شأنه متردّد. ورد في الوثائق القنصلية أن الغراب الكبير يعدّ من 15 إلى 20 مقعدا جانبيا وأنّ الصغير منه يتراوح عدد مقاعده من 7 إلى 11. وفي الواقع إن الأغربة تختلف أحجامها حسب عدد المقاعد أو المجاذيف في كلّ جانب من جانبيها. ويشتمل الغراب الكبير على 25 أو 26 مقعدا ويتطلّب الواحد منه استعمال خمسة لومانيين (بين 235 و255 في الجملة). وانحصر عدد المقاعد بالنّسبة للقنجة (galiote) بين 17 و23 عامة. أمّا الغراب الصغير فيعدّ من 8 إلى 16 مقعدا بحساب لوماني واحد على كلّ مقذاف أو مقعد. وقد تكون الفركاطة أصغر منه: من 6 إلى 16 مقعدا بحساب رجل واحد على كلّ منه. والشانيّة (galéasse) هي بمثابة الغراب من النوع الضخم؛ تعدّ من 50 إلى 60 مقذافا (rame de galoche) ويحرّك كلاّ منه سبعة أو ثمانية رجال. وإذا ما أضفنا أن الواحد من هذه المراكب في امكانه أن يقلّ من 30 إلى 150

مقاتلا، أو أكثر بقليل أحيانا حسب اختلاف الأحجام، فتتكوّن آنذاك فكرة عن الطاقة البشرية المجندة من قبلها، والتي لا يمكن حصرها إجمالا، لما يحيط بنوعيّة هذه السفن من غموض حول حقيقة التغييرات المدخلة عليها.

السفن الطويلة (galère, galiote, brigantin, frégate) تقليدية، فرضت نفسها بالبحر الأبيض المتوسط منذ القديم. واقتصر العمل بها على فصل الصيف. ميزتها أنها حثيثة السير، سريعة التنقل عند الملاحقة والفرار أيضا. غير أنّها لا تقتحم البحار العميقة ولا تصمد أمام العواصف؛ اقتصرت حمولتها على الجند والآلات الحربية. فمدفعيتها قليلة واقترنت قوّتها النارية بعسكر المشاة المهاجم. فإذا ما قدّرنا ان كبرياتها تتطلب الواحدة منها 50 رجلا من النوتية ومن 50 إلى 200 من العسكر وحوالي 200 من اللومانية، يكون العدد الجملي من 300 إلى 450 شخصا. أمّا السفن المستديرة (galion, patache, polacre, pinque) التي جلبها الشماليون فهي كبيرة، تصمد أمام العواصف. لذا فهي تشتغل في فصل الشتاء، إلاّ أنها قليلة العدد لما كانت تتطلبه من تقنيات جديدة لم يقع استيعابها بعد.

تتكيّف الطاقات المجنّدة حسب حجم القرائس المرتصدة. خرجت سفينة أولى من كاقلياري بجزيرة سردانية قاصدة جنوة، تقلّ على متنها سبعة بحّارة وحمولة من الجبن. فاعترضتها في طريقها يوم 29 ديسمبر 1612 سفينة تونسية يرأسها سيدي سليمان وعلى متنها 45 رجلا، فاستحوذوا عليها. وكانت سفينة ثانية تقلّ القمح من أليكانتة إلى نابولي. فاكتشفتها سفينة من التّرتان أو الفلوكة (6 أو 10 مقاذيف) تقلّ خمسين جنديا ومجهزة بستّة مدافع. فنشبت المعركة المدفعيّة وتكسّر الصاري الأوسط وتمزّقت الأشرعة من جرّاء الطلقات المدفعيّة وجرح صاحب المركب برصاصة

بندقيّة. واقتيدت الغنيمة في النهاية إلى سوسة حيث احتفظ بقمحها وأسّر فرنسيّان لا يدخلان تحت نفوذ المعاهدات لأنّهما متزوجان بإيطاليتين. وأفرج عن البقيّة لأنّهم من رعايا الفرانسيس. وكانت سفينة ثالثة في طريقها من البندقية إلى نابولي، فاعترضها غرابان اثنان من تونس يقلان 300 جندي استحوذوا على الحمولة وأخذوا المدافع والبنادق (arquebuses) والبارود وأرسلوا "الشقف" إلى حلق الوادي. مثل هذه الأحداث كثيرة لا تخضع لأي حصر إحصائي. فلا يتجمّع الأسطول إلا تحسبا للقيام بحملات قويّة. خرجت مراكب بنزرت في 1619 وعددها خمسة مع أغربة الجزائر وعددها ثلاثة، وهجم ركابها على مدينة سان مارك بصقلية وأسّروا قرابة 120 من سكّانها ونهبوا أمتعتها. وأخذوا في طريقهم سفينتين هولانديتين الأولى قادمة من البندقية بحمولة من الخمر والثانية تقلّ الزّيت إلى جنوة. يختلف التجنيد حسب الأهداف المرسومة. وقع القبض في 1617 ومن قبل أسطول فلورنسا على سفينتين الأولى ليوسف داي والثانية لسطا مراد وقد امتطاها ثلاثمائة تركيّ خرجوا للغزو. وأبحر الأسطول المشترك التونسي الجزائري في أوت 1623 وكان يعدّ تسع شواني؛ فنهب سواحل إيطاليا قبل أن ينتقل إلى جنوب فرنسا وعاد محمّلا بـ 623 أسيرا. وفي هذه الحالة قد لا يقلّ طاقم المقاتلين عن 1.300 شخص. يمكن أن نقدّر إفتراضا أن أسطول بنزرت يشغّل حوالي ألفين من الأسرى وألف وخمسمائة من العساكر على أكثر تقدير، أو ما يقابل ثلث الجيش وذلك بقطع النّظر عن المراكب الأخرى.

ساهم الباشوات في ملكية هذا الأسطول. ومن بين الأسماء المذكورة: جعفر باشا (1591) ومامي باشا كورسو (1593) وحسين باشا (1595) وقادر باشا (1600) ومصطفى باشا (1602) ومحمّد باشا (1605) وسليمان باشا

(1607) وعلي باشا (1611) وسليمان باشا (1613) ومحمّد باشا (1633) و
باشا (1643) وأدرمان باشا (1644) وأحمد باشا (1646) ومحمّد باشا (51
ومهردار باشا (1652) وشعبان باشا (1653) وموسى باشا (1658). ولعلّ س
باشا هو أشهرهم. كان إبنه محمد قائدا لأسطول بنزرت. تذكره المص
القنصلية بين 1603 و1608. نشّط القرصنة وقد يكون من المدافعين عنها
لم يحصل لبس مع محمّد باي ابن حسن باشا الذي لا تذكره المص
لآخر مرّة إلا في سبتمبر 1606) ضدّ المساعي الديبلوماسية الرامية
الحدّ من حرّيتها؛ فاغتاله عثمان داي واستأصل أمواله. تنسب إليه مل
غراب كبير وسفينتين. وقد عدّ من الأثرياء إذ بلغ عدد أسراه الأربعم
وإن واكب بروزه مجيىء الشماليين، فإنّ المصادر القنصلية لم تحص له
فدية حوالي اثني عشر أسيرا مقابل 4.513 اسكودس (بما في ذلك الفائ
ومختلف الحقوق أحيانا) ولورثته خمسة أسرى مقابل 1.030 اسكو
تقريبا (écus d'or d'Espagne). يبدو أن تقديرات الرحّالة مشطّة. خر
ثمانية أغربة من تونس والجزائر. واستولت يوم 14 جوان 1607 على سف
فرنسيّة كانت في طريقها من صفونا إلى باليرمو، على بعد عشرة أم
من مونتي كريستو. فحجز الأتراك ما كانوا في حاجة اليه من حمو
واقتادوا الملاّحة إلى تونس حيث تسلّمهم قنصل فرنسا بمعيّة المركب.
أن الافراج عن بعض الأسرى قد ترتب عنه التقليل الإرادي من ق
الفدية، تحسّبا لإيجاد العدد الكافي من اللومانيين؟ أو بعبارة أخرى
سياسة الافراج عن الاسرى قد ضغطت على عدد اللومانيين وحدّت بالتّ
من تطوّر القرصنة. وفعلا فإنّ أسطول بنزرت لم يتجاوز عدد وحد
الثمانية ولم يعمل دوما بتمامه. ولمّا كانت موارد الفدية محدودة، فمذ
الأسر تكمن في ايجاد الطاقة المحرّكة أساسا.

هل أن الثبت القنصلي لم يشمل إلاّ جزءا يسيرا من الإستعباد والنخاسة؟ قيل أن أغلب العمليات كانت تحصل بدون تقييد مسبّق في احدى القنصليات الأجنبية. وهو أمر مستبعد لما فيه من ضياع للحقوق، إلاّ في ما يتعلّق بالتخليص البشرى المنظّم من قبل البعثات الرسميّة والذي وصلت إلينا منه بعض اثاره. يزعم الأب "دان" أن تونس تعدّ في 1633 تسعة معاقل للأسر وسبعة آلاف أسير إجمالا. إلاّ أنه شتّان بين المزاعم وحقيقة الأرقام المسجلة. أحرز دي براف على 150 أسيرا في 1606. وشمل الافراج المتحصّل عليه من قبل قنصل فرنسا 187 أسيرا بين 1615 و1616، و110 في السنة الموالية. وفدى يوسف داي 22 فرنسيّا في 1621 وعتق 182 في 1623 وما قارب الستّة وخمسين في 1624 و150 في 1626 و350 بين 1627 و1632. العتق الآلي تنظّمه المعاهدات. أمّا العتق بمقابل فقد تسلّط على الذين أبدوا سلوكا عدوانيّا. وفي هذا الصدد لم يتسلّم يوسف داي بين 1612 و1637 إلاّ فدية 77 أسيرا تقريبا ولم يبع إلا حوالي إحدى عشرة سفينة.

تتظافر القرائن لتوحي بالمحدودية العدديّة. هجم أسطول بنزرت على فرسان مالطة في 1625، فأسّر 140 نسمة؛ وأغار على سردينيا فاعتقل 140 شخصا في 1627 وعلى كالابريا فضبط 700 من سكّان المنطقة في 1636. تنمّ هذه الأرقام على أن الحملات الكبرى والجريئة لا تخلو من ضراوة؛ إلا أنّها استثنائية ولا نعثر على ما يضاهيها لدي الأطراف المقابلة. أغارت أغربة مالطة وصقلية على الحمامات في 15 أوت 1605. وهجمت وحدات فرنسيّة على حلق الوادي في 1609 فأحرقت 22 سفينة. وتعرّض نفس المرسى إلى هجمتين أخرتين الأولى في ماى 1614 والثانية في فيفري 1616. واعتدت أغربة جنوة على نفس المكان في 2 أكتوبر 1623. وهاجمت أغربة

توسكانة على غار الملح في 1629 وأغربة مالطة في 24 أوت 1640 ولم تسفر إلاّ على احراق السفن الراسيّة في مياهه. وأعاد فرسان مالطة الكرّة على حلق الوادي في 24 أوت 1640. ولمّا كانت الحملات الكبرى ظرفيّة، فإنّ الإستعباد الشائع قد ارتبط بالتجارة البحرية أكثر من ارتباطه بالغارات الساحلية. فالسّفن المغزوّة قد مثّلت نسبة 32٪ تقريبا من بين السّفن المسّجلة في الدفاتر القنصليّة الفرنسيّة بين 1611 و1620 و22٪ بين 1621 و1630؛ وعلى سبيل الضبط 69 و52 مركبا، أطلق سراح عدد منها.

التضارب بين الصورة والواقع نلمسه كذلك في ما يتّصل بأسطا مراد الجنوي. ولد بالّبيصولا على خليج جنوة وقدم إلى تونس في تاريخ غير معلوم. إلاّ أنّنا نعثر على اسمه وقد اقترن بعد بلقب سطا بداية من غرّة نوفمبر 1594 ولم يزل يعرّف في 1606 بالإنكشاري التركي ولم تبرز صفته كقبطان عام لأغربة بنزرت إلاّ في 15 نوفمبر 1623. تنسب إليه الذاكرة العائلية افتكاك 900 سفينة وأسر 077 .24 مسيحي وامتلاك اثني عشر مركبا. غير أن المصادر القنصلية لا تنسب إليه إلا فدية حوالي مائة من عبيده وبيع سبعة عشر مركبا (ماقيمته حوالي 22.000 اسكودس مع 25 000 ريال اسباني)؛ هذا مع أنه بلغ القمّة وعمّر طويلا. واكتفى محمّد لاز من بعده بفدية 14 أسيرا وبيع سفينتين محجوزتين. واقتصر أحمد خوجة على ثمانية أسرى وسفينة واحدة. وعتق مصطفى داي 29 رجلا وفوّت في ثمانية مراكب. وباشر عبدي خوجة، أحد الكتبة بالديوان، الاستعباد من 1596 الى 1647، فلم يتلقّ إلاّ فدية 46 أسيرا ومقابل بيع سفينتين. وواصلت ذرية هؤلاء تعاطي القرصنة من بعدهم، لكن بدون توسّع.

يتمتع صاحب رأس المال بحظوة خاصة في قانون القسمة؛ فلا غرابة أن يكون الدّايات من كبار المستعبدين. عشر الغنيمة (أو 12,5٪ منها) يحوّل

إلى الباشا. والبقية توزّع حسب نوعين من السفن. لا يمتطي الأغربة إلاّ العنصر التركي، بما في ذلك المماليك. وفي هذه الصورة فالحالات ثلاث. إذا ما نزل القرصان إلى الأرض فإن 83٪ من الأسرى يعودون إلى مموّلي العمليّات؛ والبقيّة تترك إلى الجند مع الأمتعة المحتجزة. وإذا ما كانت الغنيمة سفينة تجارية فإنّ الملاّحين والمسافرين يسندونها إلى رأس المال مع إضافة 75٪ من الأمتعة ولا يعود للجند إلا ربع واحد منها إذا ما كانت المخاطر محدودة. وإذا ما كانت الغنيمة مركبا حربيًا فالأسرى للمموّلين، مع تعويضات لفائدة العسكر المشارك. وفي خصوص البرتونات التي يخوّل للعنصر المحلّي أن يمتطيها، فإنّ المجهّز يحضر المؤونة والذخيرة ويتمتّع بنصف الغنيمة. والبقيّة توزّع كما يلي: السفينة: 200 أو 300 قسمة، الضبّاط: 4، الخوجة: 6، مباشر الأشرعة: 8، الإنكشارية: 1.5٪ وغيرهم نصف نصيب. يدعم منطق الربح أعضاء الجالية التركية وعلى رأسهم كبراؤهم من ذوي رؤوس الأموال. وإذا ما وجدت مساهمة محلية فهي ثانوية، هامشية، تأتي في آخر الترتيب.

كانت القرصنة مزمنة منذ القديم. وشهدت القرصنة دفعا جديدا في عهد عثمان داي. وتوسّعت في عهد يوسف داي. وارتقى اسطا مراد إلى السلطة، وقد واكب تطوّر القطاع منذ أواخر القرن السادس عشر.

وقد يطول النقاش لمعرفة هل أنّ الأرشيف القنصلي يمكّن من تقويم القرصنة من الوجهة العددية على الأقلّ. فما يعكسه يفنّد مزاعم التكاثر. اعتبر المجتمع القديم العبوديّة من مقوّمات النظام الطبيعي للأشياء. وساندتها الضمائر وفق التعاليم الدينيّة سواء المسيحية منها أو المسلمة. ودعّمتها ضروريات العمل، خاصة المنزلية منها. فكانت الطاعة من خصالها

وفق آراء أفلاطون وما أبداه فقهاء الإسلام من تطابق معه في النظر من بعده. وتأسّس نظام الهيمنة الإجتماعية على تقسيم ثنائي للأدوار: على العبد الإمتثال للأوامر وللسيّد أن يصدر منها ما شاء في حدود التعاليم الدينية. وفي جميع الحالات فلا مساواة في الكرامة الإنسانية. العبد هو في عداد البضائع وإن لم تنزع منه صفته البشرية، فيعطى ويكترى ويوهب ويورث ويباع ويشترى. فهو بمثابة الحيوان الإنساني عملا بمقتضيات فقه العبيد، فلا نجاة له إلا بفدية أو بعتق أو بالقوّة.

توخّت الدّول الأروبية سياسة تهدف إلى حماية مصالحها في البحر الأبيض المتوسّط. فأبرمت المعاهدات تلو المعاهدات. واحتجّت ضدّ التجاوزات وهدّدت سعيا منها لفرض الإلتزامات واعلنت الحرب في حالات قصوى بغية فرض تصوّرها للأشياء. فكان التمثيل القنصلي وتبادل المراسلات وإصدار البعثات والتوافق في النهاية عل حلول غير متكافئة أنفع إلى الطرف الأروبي منه إلى الطرف التونسي، خاصة وأن فرنسا قد آلت على نفسها أن تتزعّم حماية الشعب المسيحي في الأقطار الإسلاميّة. اعترف لها الحفصيون بحريّة التجارة، فاقترنت بحرية المعتقد وذلك بداية من 21 نوفمبر 1270. وتحالفت فرنسا مع السلطان العثماني، فكانت معاهدة 1535 فاتحة لسلسلة من الإمتيــازات توالي تجديدهــا في 1569 و1581 و1597 و1604. ولّما كانت الأوامر السلطانية لا ينفذّها أتراك تونس بحذافيرها، فضلّت الملكيّة الفرنسيّة الإتصال بهم مباشرة. فكانت الإتفاقيات المبرمة بالتوالي في أوت 1606 (معاهدة صلح وتجارة) وفي 12 أوت 1616 (اتفاقية حول تبادل الأسرى) وفي 25 و26 نوفمبر 1665 (معاهدة صلح وتجارة) وفي 2 أوت 1666 (اتفاقية حول تامكرت وهو الرأس الأسود) وفي 28 جوان 1672 (معاهدة صلح وتجارة). لم تنبثق هذه النصوص إلى

الوجود إلا بعد مفاوضات عسيرة وصل بعضها إلى حدّ التهديد بإعلان الحرب. أوفد ملك فرنسا ما لا يقلّ عن ثلاثين مبعوثا بين 1606 و1672، قدموا لمؤازرة المساعي المبذولة من قبل ما لا يقلّ عن ثلاثين قنصلا بين 1577 و1674. من البديهي أن الجمهورية العسكرية لم تكن طيّعة إزاء التدخّلات الأجنبية. لكنّها أبدت بتنازلاتها المتتالية هشاشة دلّت على تراجعها.

انحصرت المعاهدة الأولى في نطاق العلاقات الثنائية بين تونس وفرنسا. ولئن بدت بنودها متكافئة لصالح البلدين، فإنّ فرنسا كانت أوفر حظّا من تونس. التزم الطرفان بالافراج عن الأسرى من رعايا البلدين فقط، مع إرجاع الغنائم لأصحابها أو تعويض ما نقص منها واحترام حريّة الملاحة لكن لفائدة أسطوليهما فحسب، وضمان الأمن لرعاياهما في موانيهما. وإذا ما التقت سفنهما في البحر، فالتعرّف على هويتهما لا يتمّ إلاّ عن طريق رفع الأعلام ودون تبادل الزيارات. والبضائع المقلّة على السفن الفرنسية والتي هي على ملك المسيحيين لا تحجز. وبما أن التجارة التونسية في اتجاه السواحل المسيحية تكاد لا تذكر، فانفراد فرنسا بالضمان الأمني في البحر جعلها تتأهّب كي تستأثر بنقل السلّع التي لا ينضوي أصحابها من الأجانب تحت حماية الإتفقيات. لقد تمّتعت مدينة البندقية بالتمثيل القنصلي في تونس بداية من 1580، بعد فرنسا بسنوات قليلة (28 ماي 1577)، وأنقلترا في 1599 وهولاندا في 1616. غير أن فرنسا حظيت بمكانة خاصة لما بذلته من مساع ديبلوماسية وفّرت لها فرصة المطالبة باحترام المعاهدات، واللجوء إلى استعمال القوّة عند الإقتضاء لفرض الإلتزام بها. لقد أصدر لويس الثالث عشر أوامره في 1610 من أجل

إرسال أسطول متجوّل يحرس البحر طيلة السنة ويردع الافريقيين، وتكرّرت فيما بعد مثل هذه التدابير.

لكن شتّان بين الإلتزام والإنجاز في مجال يحرّكه منطق القوّة ! ممّا أدّى إلى تجديد الإتّفاقيّات في 1616. لم يقتصر الافراج الآلي هذه المرّة عن الأسرى الفرنسيين فحسب، بل شمل كذلك علاوة على الفرنسيين المهاجرين والمتزوّجين بأجنبيات، جميع الأجانب المتزوّجين بفرنسيّات. وانضاف حقّ الزيارة إلى رفع الأعلام للتثبّت من هويّة السفن في البحر. وفُرض على القرصان التونسيين الإستظهار برخصة من الداي يضع عليها قنصل فرنسا طابعه وذلك إذا ما دخلوا المياه الإقليمية الفرنسية. ولا يعتنق مسيحيّ الإسلام إلا إذا ما اعترف بفعلته أمام القنصل الفرنسي. وفي صورة غرق سفينة فرنسيّة في المياه التونسية، فإنّ ركابها لا يقعون في الأسر، بل من حقهم تلقّي المساعدة واستعادة أملاكهم. وإذا ما مات مسيحي فيرثه من يدفنه، في غياب توصية تعيّن الوارث. وأخيرا يمكن لقنصل فرنسا أن يتعهد مصالح غير الفرنسيين ممّن لم تتحصّل دولهم على معاهدات ترتّب أمورهم. ترمي السياسة الفرنسية إلى مواصلة السعي قصد الحصول على مزيد من الضمانات القطرية وإلى إرساء الزعامة الدينية الفرنسية على غير المسلمين الوافدين إلى تونس رغم إرادتهم أو الذين هم محلّ تتبّعات محليّة. وحتّى هذه الإجراءات، فإنّها لم تسفر على نتائج مرضيّة، ممّا دفع ملك فرنسا الى منع المبادلات مع البلاد التونسية في 8 أكتوبر 1631.

تذرّعت فرنسا بالدّفاع عن السّلم ولم تغفل في الآن نفسه الحرب. لذا تعاقبت العمليّات الحربية مع الدعوات الملحّة إلى احترام الذات البشرية

باسم الكرامة الإنسانية، والحال أنّ أسطولها لم يخل من مسلمين. قدّرت السلط البحريّة في 1600 أنّ ثمانية أغربة تكفي لإحراق الأسطول التونسي الراسي بميناء حلق الوادي. وإن مهّدت بعض الغارات المتقطعة إلى ابرام اتفاقية 1616، فإنّها لم تكن رادعة، خاصة وأنّه بقدر ما كان الطرف الفرنسي يتباطأ في تسريح الأسرى المسلمين، فإنّ مقابله كان لا يرتاح إلى تمكين أعداء المسلمين من حقّ الإحتماء برايته.

كبّلت المعاهدات القرصنة بقيود عديدة أفضت إلى نزاعات شائكة. فرض الديوان على رؤساء البحر تأشيرة أحدثها في 1619 للتثبت من نواياهم. وحجّر عليهم الدّايات الحاق الضرر بالمصالح الفرنسيّة. حتّى أن الغنائم غالبا ما كانت تردّ إلى أصحابها بمجرّد شكوى يرفعها الممثّل القنصلي. ومع ذلك فإنّ العديد من القضايا المطروحة لا تخلو من نزاعات لصعوبة التحقيق في شأنها، خاصة في فرنسا، لعدم وجود من يمثل الداي فيها. ومن ثمّ أتى الإقتراح الصادر عن الحكومة الفرنسية والقاضي بفتح قنصلية بمرسيليا تعنى بالشؤون التونسية. ولئن بقي العرض بدون ردّ فقد دأب أسطا مراد على الإفراج عن الأسرى مع التهديد بالقتل لمن يخالف أوامره. لكن من طبيعة القرصنة أن لا تخضع لا إلى مراقبة ولا الى حصر. والحسم فيها قوامه القوّة.

وبقدر ما كانت فرنسا تكثر من ارسال البعثات وتجميع المعلومات حول الشؤون الداخلية للبلاد التونسية، فإنّ الدايات لم يرسلوا إلاّ مبعوثين اثنين، الأوّل بابا درويش إلى مرسيليا في 1617 والثاني الشّاوش رمضان إلى باريس في 1660. وكانت فرنسا تطالب دوما بالإفراج المطلق ومحاكمة المخالفين. ولم يوافق الحاج مصطفى داي على الإفراج المجاني بالنسبة

للأسرى الذين اشتراهم أصحابهم في سوق العبيد. وتشبث بالفدية حتى بالنسبة للذين أوقفوا تحت الرايات الأجنبية. وأمام المأزق الذي آلت إليه المفاوضات المتتالية، عقدت فرنسا العزم على توخّي سياسة الترهيب. وقدّر قائد أسطولها المكلّف في 1661 باجراء العمليات العسكرية أنه ينبغي فتح جبهتين: الأولى ضدّ السّفن المغيرة تتكفل بها قوات تتألف من 8 سفن حربية و4 سفن محرقة (brûlots) و1900 مقاتل، مهمتها ملاحقة القراصنة؛ والثانية لمهاجمة الأبراج الساحليّة قصد السيطرة على حلق الوادي وغار الملح وحتى سوسة وبنزرت. وتتطلّب هذه العملية توفير 6 سفن كبيرة و4000 مقاتل. وإذا ما كانت الحملة العسكرية أوسع نطاقا، فهي تستوجب تجنيد عدد من المقاتلين يتراوح بين عشرين وأربعين ألف نسمة وقد تمكّن من القبض على عدد مرتفع من الأسرى المسلمين. ومردّ هذا الموقف العدائي الإمتيازات التي تحصّلت عليها كلّ من هولاندا وانقلترا ولم تنلها فرنسا.

تؤكّد معاهدة 1665 على جملة من الإجراءات أهمّها:

1. الإفراج عن الفرنسيين المعتقلين في تونس مقابل الإنكشاريين المعتقلين في فرنسا دون غيرهم من أبناء البلاد.

2. الإعتماد على الراية ثم على الزيارة للتعرّف على هوية السفن. والإستظهار بشهادة صادرة عن قنصل فرنسا بتونس بالنسبة للتونسيين وبجواز سفر صادر عن أمير البحر بفرنسا بالنسبة للطرف المقابل وذلك للتثبّت منها.

3. تحجير الإستحواذ على الغنائم مهما كانت ولو بعد ابداء المقاومة، شريطة أن تكون على ملك إمّا التونسيين أو الفرنسيين فقط.

4- فتح أسواق البلد الواحد أمام الغنائم المفتكّة من قبل سفن البلد الآخر، شريطة أن تكون على ملك أطراف معادية إمّا لتونس أو لفرنسا وبذلك تتمتع سفن البلد الواحد بما تحتاج اليه من خدمات في مواني البلد الآخر.

5- تمكين تجّار ومسافري البلد الواحد من حريّة التنقّل في مواني البلد الآخر ومدنه.

6- تكفّل سلط البلد الواحد بحماية مختلف سفن البلد الآخر في موانيه من أي عدوان كان.

7- فتح مواني البلاد التونسية للسفن الفرنسية، الحربية منها والتجارية، قصد الإصلاح والتعهّد.

8- إغاثة السفن الفرنسية الغارقة على السواحل التونسية دون اتلاف لبضائعها أو الحاق الضرر بركّابها.

9- منع القراصنة من غير الفرنسيين أو التونسيين من بيع غنائمهم في كلا البلدين.

10- منع أسر رعايا البلدين مهما كانت الراية، باستثناء المحاربين والنوتية المنضوين تحت راية معادية، ففديتهم حدّدت قيمتها ب 175 ريالا.

11- منع استعباد التونسيين في فرنسا والفرنسيين في تونس.

12- تبادل الأسرى المحتجزين واحدا بواحد والفارق فديته 175 ريالا (مقابل 185 ريالا بالنسبة لرعايا الأنقليز).

وأفرج بموجب هذه المعاهدة عن 300 أو 360 أسيرا فرنسيًا. وإذ بقي عدد الأسرى التونسيين المسرّحين مجهولا، فإنّ فرنسا كانت تمانع أحيانا وتتباطأ أخرى في عتقهم، لما كانت تحتاج إليه من لومانية في فترة توسّع أثناها أسطولها. ولمّا لم تخل المواقف من خلفيّات، استحال الوفاق من كلا الطرفين. قد يصعب إعادة الغنائم الموزّعة وقد يؤول حقّ الزيارة إلى ترصّد التجاوزات وقد يرفض الأسياد عتق أسراهم الذين اشتروهم بأموالهم دون دفع فدية مقبولة؛ ومن بينهم الداي شعبان خوجة الذي كان يمتلك ثمانين أسيرا اقتناهم من السوق حسب اعترافه. وأمام المأزق عاد الأسطول الفرنسي ليحاصر الموانى التونسية من جديد في أفريل 1670، خاصة وأنّ الضررالملحق بالتجارة الفرنسية قد قدّر من جانب واحد في السنة الموالية بمليون ونصف ليرة فرنسية و400 ملاّح أسرّوا تحت الراية الفرنسية و110 نسمة ألقي القبض عليهم تحت الرايات الأجنبية والمالطية منها على وجه الخصوص. وعادت التعليمات شديدة اللهجة موصية برمي غار الملح وبنزرت بالقذائف. وإثرها أدخلت اتفاقية 1672 بعض التعديلات على المعاهدة السابقة.

ويتلخّص فحوى هذه التعديلات في النقاط التاليّة:

1 - إذا ما أضاعت سفينة فرنسية جواز سفرها، فإنّها تحجز لدى القنصل إلى أن يقع التثبّت من هوية ركّابها.

2 - يحجّر على السفن القادمة من الجزائر وطرابلس وسلا بيع الأسرى الفرنسيين في الموانى التونسية باستثناء السلّع، مع المعاملة بالمثل في الموانى الفرنسية.

3 - حدّدت فدية المدافعية والجند والملاّحين بمائة وخمسين ريالا، إذا لم يؤسّروا على سفن حربيّة معاديّة، مع المعاملة بالمثل.

4 - وضع جميع الأمم المسيحيّة في كامل أنحاء التراب التونسي تحت حماية القنصلية الفرنسية، بما في ذلك الإغريق إذا مارغبوا في ذلك وإن كانوا من رعايا السلطان؛ وباستثناء رعايا الأنقليز.

5 - اعتبار الفرنسيين المتزوجين والمقيمين خارج فرنسا كأجانب والأجانب المتزوجين والمقيمين في فرنسا كفرنسيين.

6 - تسريح المعتقلين وإعادة مكتسباتهم بدون تسديد أي مصروف.

وبلغ عدد الأسرى الذين أفرج عنهم بهذه المناسبة 300 نسمة.

ويتبّين هكذا أن لا العبودية ولا القرصنة ولا الغنائم كانت محلّ نزاع من الوجهة المبدئية، بل حصل الإجماع حول إقرارها ومواصلة العمل بها، وإن حاولت الدول القطرية الأروبية أن تتخلّص من مساوئها على أساس المطالبة بالإمتيازات المؤسسة عل المنافسة ثم الحصول عليها عن طريق التفاوض. وبذلك تحوّل عبء القرصنة إلى البلدان التي لم تبرم اتفاقيات مماثلة مثل اسبانيا والبرتغال والدويلات المكوّنة لشبه جزيرة إيطاليا. وبإخضاع القرصنة إلى القانون الدولي الناشيء، فإنّها اكتسبت شرعية الإندماج المعترف به في الإقتصاد المركنتيلي. وفي الآن نفسه، فإنّ تضييق الخناق عليها جعل أهمّيتها تتقلّص نسبيًّا في الثلث الأخير من القرن السابع عشر بالمقارنة مع ما كانت عليه من قبل.

يستحيل أن نقدّر الغنائم المحوّلة من البحر إلى تونس والعنصر الوحيد الذي يمكن أن ننفذ إليه بعض الشيىء يتعلّق بفدية الأسرى من العبيد

البيض. أكثر من الخمس بقليل ينتمي إلى فرنسا. وحوالي 60٪ يعودون الى إيطاليا و6,1٪ إلى إسبانيا و4,4٪ إلى مالطة و3,5٪ إلى هولاندا و3,1٪ إلى اليونان من جملة ما يقارب أربعة آلاف عملية تغطي القرن برمّته. وإذا ما نظرنا إلى مردود الفدية نقدا والتي بقي منها أثر، فقد ارتفعت قيمتها الجملية إلى ما يقارب المليون الواحد ومئتي ألف ريال تتوزع زمنيا كما يلي: 19٪ (1601 ـ 1615) ثم 28٪ (1616 ـ 1630) ف 15٪ (1631 ـ 1645) و15٪ (1646 ـ 1660) و13٪ (1661 ـ 1675) و9٪ (1676 ـ 1690). فالتراجع واضح في ما بين 1661 ـ 1690 (22٪) بالمقارنة مع 1601 ـ 1630 (47٪) و1631 ـ 1660 (30٪) وعلى أساس القيمة المتداولة للريال. وقد تزامن هذا النقص مع تطوّر الضغوط الغربية وتزايد نجاعتها.

تذرّعت البلدان الغربيّة بالحرّيات الأساسية المساعدة على التوسّع المركنتيلي، من حريّة المعتقد في البلاد الإسلامية وحريّة الفرد وحريّة التنقّل وحرية التجارة وحريّة الإقامة. وذلك لتفرض إرادتها على طائفة مسلمة أو متأسلمة نظرت إلى أهل الكتاب من منظور الجهاد أو من منظور فقه أهل الذمّة؛ وتعاملت معهم كمتعاهدين تمتّعوا بامتيازات فعلية. وتمتّع الجانب التونسي بنفس الإمتيازات، لكن دون أن يستفيد منها، فبقيت هذه حبرا على ورق، لتغيبه عن السوق الفرنسيّة أو الأنقليزيّة. فكانت الوصاية الأوربيّة على التجارة الخارجية التونسيّة وكانت وصاية فرنسا على المسيحيّة برمّتها أو تكاد.

وإذ تراجعت القرصنة ولو تراجعا نسبيًا بتضييق الخناق عليها، فلقد أبدت الجمهورية العسكرية هشاشة جعلتها لا تقوى أمام البايات وما تقمّصوه من مشروع ملكي، فكانت ضحيّة ترابط التوسّع التجاري بظاهرة

حقوق الإنسان، خاصة وأن المشرفين عليها لم يتلقّوا من التكوين ما يؤهلهم لصنع البديل، إنطلاقا من المبادىء الإنسانية وسعيا وراء تحقيق مآرب منفعيّة ماديّة.



- T. Bachrouch, *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle*, Tunis, 1977, p. 59 - 92.

- T. Bachrouch, "Rachat et libération des esclaves chrétiens à Tunis au XVIIe siècle. *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n° 40 - 43, 1975, p. 121 - 162.

- G. Bonaffini, *Sicilia e Tunisia nel Secolo XVII. Palermo*. 1984, 180 p.

- G. Bonaffini, *La Sicilia e i barbareschi. Incursioni corsare e riscatto degli schiavi* (1570 - 1606). Palermo. 1983, 217p.

- S. Bono, *I Corsari barbareschi*. Torino, 1964, 516 p.

- S. Bono, *Siciliana nel Maghreb*. Trapani, 155 p.

- F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*. Paris, 1966, 2 vol., 589 et 629 p.

- P. Dan, *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*. Paris, 1637, 514p.

- P. Deslandres, *L'Ordre des Trinitaires pour le rachat des captifs*. Toulouse-Paris, 1903, 2 vol. 644 et 514p.

- G. Fisher, *Barbary Legend, War, Trade and Piracy in North Africa* (1415-1830), Oxford, 1957.

- M. Fontenay, "La course dans l'économie portuaire méditerranéenne au XVIIe siècle", *Annales, E.S.C.* nov. déc., 1988, pp. 1321 - 1347.

- A. Jal, *Glossaire nautique, Répertoire polyglotte des termes de marine anciens et modernes*. Paris, 1848.

- J. Mathiex, "Trafic et prix de l'homme en Méditerranée au XVIIe et XVIIIe siècles" *Annales, E.S.C.*, 1954, pp. 157 - 164.

- J. Monlaü, *Les Etats barbaresques*. Paris, 1964, 125 p.

- J. Pignon, "L'esclavage en Tunisie de 1590 à 1620". *Revue Tunisienne,* 1930, pp. 18 - 37 et 1932, pp. 345 - 377.

- J. Pignon, "Malte et la côte orientale de la Tunisie au XVIIIe siècle". *Les Cahiers de Tunisie*, 1964, pp. 59 - 87.

- A. Reggio, *Tabarca e il riscatto degli schiavi in Tunisia da kara Othman Dey a kara Moustafa Dey* (1593 - 1702). Genova, 1938, 94 p.

- A. Sacerdoti, "Le plan du bagne de Tunis dit de saint-Léonard et de Kara Ahmed. *Revue Africaine*, 1950, p. 149 - 152.

- P. Sebag, *Tunis au XVII siècle. Une cité barbaresque au temps de la course*. Paris, 1989, pp. 89 - 150.

- G. Van Krieken, "Trois représentants hollandais à Tunis (1616 - 1628)". *IBLA*, 1976 / 1, n° 137, p. 41 - 71.



6 ـ الجمهورية والبحر: المبادلات

سادت القرصنة واحتدّ الصراع حولها دون أن تقوم عائقا أمام المبادلات الخارجية، سواء تلك التي تعلقت بتصريف الغنائم أو التي انحصرت في النشاط المركنتيلي العادي. لقد أقبل التجار المسيحيون وتحرّكت السفن ورؤوس الأموال بأمر منهم ممّا استوجب فتح قنصليات تحميهم، فانضوت منزلتهم القانونية تحت نظام "الإمتيازات"، وذلك إلى أن تمّ إبرام الدفعة الأولى من المعاهدات التجارية الموقّعة في 1662 (مع هولاندا: 20 سبتمبر وانقلترا: 5 أكتوبر) و1665 (مع فرنسا: 25 نوفمبر) والتي قد تشير إلى أنّ منعرجا قد حدث على مستوى القانون الدولي، على الأقل في سبيل إرساء علاقات ثنائية تقوم على ضمانات تعاقدية خاصيتها أنّها قطريّة.

لاح الإقتصاد العالمي في الأفق في القرن السادس عشر أو قبله بقليل. فانتفعت المركنتيلية من موارده. وامتصت القرصنة ما أمكنها أن تتناوله

منه، إما بحثا عن العملات الصعبة أو رغبة في الإستحواذ على الأمتعة المنقولة أو سعيا وراء مسك العبيد. إلاّ أنّ قدمها لم تثبت أمام الضغوط المسلطة عليها. وما صحّ بالنسبة للقرصنة ينسحب على التجارة؛ إذ تفيد الدراسات المنجزة وهي قليلة، أنه لا يمكن أن نراهن على معرفة حقيقيّة للمبادلات قبل أواخر القرن السابع عشر. وتبقى المعلومات جزئية ومتقطّعة حتى بعد هذا التاريخ. لقد أوت الموانى التونسيّة تجّارا من مختلف الأديان، لكن فقر الشهادات حولهم لا يمكّن من النفوذ إليهم بقدر أدنى من الدقة.

انطلق الإقتصاد العالمي الرأسمالي من أوربا وانتشر شيئا فشيئا حتى عمّ بلدان ما وراء البحار، فركّز مصالحه على الشرق، ولم يعر لشمال افريقيا إلاّ عناية ثانوية أحدثت بالرغم من محدوديتها ثنائية داخلية في قطاع المبادلات. أشرف الأمناء على الأسواق المحلية تحت نظر أعوان المخزن عملا باجراءات الحسبة. وتصرّف المصدّرون والموردّون، المحلّيون منهم والأجانب، تحت رقابة أعوان القمارق. وغاب الصنف الأوّل عن ادراكنا لاندثار اثاره اندثارا كلّيا، فاستحال التحدّث عنه. ووصلنا من الصنف الثاني بصيص من نور ما كان ليتوفّر لدينا لو لم يحتفظ الغرب بشيء منه. المبادلات الداخلية تقليدية تحتل موقع الطرف على هامش الإقتصاد العالمي. واندمجت المبادلات الخارجية في السوق المتوسطية كإسقاط لا لأروبا الأطلنطية التي كانت تحتلّ موقع الصدارة في قطاعي الصناعة والتجارة، بل لأروبا المتوسّطية التي حافظت على حيويتها في المجالات المالية والبنكية والتجارية. فكانت مرتبطة وثيق الإرتباط بمقاطعات تسكانيا وليقوريا والبروفانس. أما مساهمتها في السوق الشرقية فيكتنفها الغموض التام. لذا فلا غرابة أن تكون المعلومات هزيلة ولا تلقى أضواءها الضعيفة إلا على الإتجاه الشمالي، في ظروف عالمية مسارها العام منتكس.

ارتبطت المبادلات الخارجية بالظرفية الدوليّة وبما أن أروبا كانت المحرّك لها، فاتجاهها نحو الإزدهار أو الركود قد تحكّم فيها. وقد قسّم فردريك مورو (Frédéric Mauro) القرن السابع عشر إلى حلقات هي الآتية:

- 1595 ـ 1620 : ضائقة اقتصادية عامّة باستثناء فرنسا وبلدان الشّمال.
- 1620 ـ 1635 : تحسّن باستثناء إيطاليا.
- بعد 1630 : تأزّم فرنسا وألمانيا وازدهار الشمال الغربي.
- 1660 ـ 1670 : انهيار في البلدان المتوسطية.
- 1670 ـ 1690 : كساد عام.
- 1690 ـ 1720 : انتعاش الاقتصاد البحري.

وإذا ما صحت هذه الحلقيّة فإن جمهورية الدايات قد واكبت وضعية دولية غير سانحة.

ازدهرت التجارة الدولية في القرن السادس عشر بعد انتكاسها. فانقلبت ظرفية القرن الخامس عشر من طور "ب" المتراجع إلى طور "أ" المتوسّع، إثر تدفّق المعادن الثمينة وارتفاع أسعار السوق وتنشيط المبادلات وتكثيف الإنتاج. أتت المعادن من ذهب وفضة من المناجم الأمركية وبلغت ذروة استيرادها بين 1591 و1600 قبل أن تتراجع ثم أن تنهار بعد 1650 (1521 ـ 1550: الرقم القياسي القاعدي 100: 1551- 1560: 120٪ : 1621- 1630: 18,7٪ : 1651- 1660: 2,8٪). لقد ساير الجيل الأوّل من القراصنة ظرفية تصاعدية سانحة (1503- 1600). ووجدت جمهورية الدايات نفسها في فترة تراجع نسبيّ في أوّلـه بـين 1600 و1630 ثم متزايد بعد 1630. وكذلك فإنّ

الأسعار قد التهبت في أوروبا إلى حوالي 1630 قبل أن تعرف استقرارا عابرا ثم انخفاضا بطيئا فنزولا إلى أدنى مستواها بين 1660 و1680. فإذا ما كان الوضع على هذا النحو فلا يجدر أن نتوهّم أن المبادلات كانت مزدهرة كمّا وقيمة.

حافظ الاقتصاد التونسي على صفته التقليدية، فكانت أبعاده جهوية ومحليّة. ومع ذلك فإنّ فائضه هو الذي وقع إدراجه في الإقتصاد المتوسطي عبر مواني اندثرت وثائقها. تعوزنا المعلومات حول العلاقات مع الشرق وبقية بلدان المغرب. وتفيد سجلاّت المواني الأروبية (مالطة وجنوة وعلى وجهة الخصوص لقورنا ومرسيلية) أن عدد السفن القادمة إليها من السواحل التونسية قد تصاعد اتجاهه من 1606 إلى 1621، ثم أخذ فجأة في التراجع من 1621 إلى 1640 قبل أن يعود متباطئا إلى الصعود من 1640 إلى 1653 ويهوي مجدّدا من 1653 الى 1668 وينعرج متردّدا الى الإرتفاع إلى 1690. هذا مع الاشارة إلى أن الخطوط البيانية التي تمّ التحصّل عليها تبدى ذبذبات متفاوتة من سنة إلى أخرى ومرتفعة التباين أحيانا، خاصة في النصف الثاني من القرن. وصحتها تبقى رهينة التثبت من الطريقة المتوخاة في استغلال مصادرها.

وهذا ميناء لقورنا. لم يتجاوز العدد السنوي للسفن القادمة من الإيالة التونسية والراسية بمياهه 31 وحدة (1653) وينبغي أن نعود إلى 1621 كي نعثر على رقم يقاربه (27) أو أن نلتحق في آخر القرن بسنة 1698. تمثل هذه التواريخ قمم الفترة. وهذه مرسيليا. الإحصائيات في شأنها قليلة ومبعثرة، لا تمكّن من المقارنة المركّزة. لكن يبدو أنها كانت أقل مرتبة من الأولى. تلقّت 11 سفينة بين 1614 و1616 وهو ثلث ما تلقته لقورنا في المدّة نفسها.

وتقبّلت 28٪ من السفن القادمة إلى أروبا المتوسطيّة بين 1665 و1690. لم تكن العلاقات من وجهة أخرى منتظمة. ويتّضح تقلبها من خلال بعض الأمثلة المتعلقة بجنسية المراكب القادمة الى المراسي التونسية. 1615: لقورنا 12،5٪، إيطاليا وفرنسا 18،7٪، هولندا 6،2٪ ، كورسيكا 31، 2 ٪. 1620: لقورنا 26٪، إيطاليا 4،3٪، فرنسا 21،7٪، انقلترا 4،3٪، هولاندا 8،6٪، كرسيكا 26٪. ومعدّل 1651-1652-1653: لقورنا 35،5٪. فرنسا: 28٪، انقلترا 9،6٪ هولاندا 5،2٪. المعطيات متقلّبة وما يمكن أن نستنتجه مع ذلك هو أن لقورنا قد استقطبت حركة السفن بمعدّل يفوق معدّل الموانئ الأخرى المنافسة لها وذلك إلى أواخر الأربعينات. ثم بعد انقطاع في المعلومات تواصل من 1657 إلى 1680، نلاحظ أن فرنسا قد احتلت المرتبة الأولى من 1681 إلى 1705.

توزّعت حركة الموانئ التونسية بين 14 نقطة ساحلية متفاوتة الأهميّة في ما بين 1654 و1672. واحتلت تونس المرتبة الأولى رغم التقلبات. لقد نزلت نسبتها الى 5،8٪ في 1671 وذلك بصفة استثنائية. وتراوحت بين 25 و29٪ أحيانا في 1661 أو 1672 مثلا. لكن غالبا ما تقلّبت بين 33 (1664) و77٪ (1657). وتأتي سوسة في المرتبة الثانية لتأرجح نسبها بين 5٪ (1665) و50٪ (1661 و1664). ثمّ يأتي دور صفاقس: 4٪ (1668) و50٪ (1662 و1663). أمّا بقية النقاط فهي طبرقة ورأس تامكرت وبنزرت وغار الملح وقليبية والحمامات والمنستير وجربة وجالطة. وقدّرت جملة المراكب ب 374 قطعة.

لقد جعلت جنوة من شمال افريقيا منطقة توسّع تجاري. وركّزت في معاملاتها مع تونس على توريد الحبوب والأصواف والجلود طيلة القرن الخامس عشر، بعد أن فسحت لها كتلانة المجال. واحتكرت صيد المرجان بطبرقة والتنّ بسوسة. وأقلت التجار الحفصيين المتوجهين الى الشرق على متن مراكبها. وتدعّم وجودها في الشمال الشرقي التونسي لمّا تسلّم شارل

الخامس ملك اسبانيا جزيرة طبرقة مقابل افراجه عن درغوث رايس أسيره في 1540 وسلّمها خليفته بصقلية إلى شركة جنوية في 1542.

وطبرقة هي صخرة منفصلة عن اليابسة بعد رمي بندقيّة، يُعبر مجازها على الأقدام. وهي على ملك الجنويين، بها حصن متين تعلوه مدافع وتحرسه حامية تعدّ مائتي جندي. ويصدّر أصحابه مواد متنوّعة مثل الحبوب والجلود والشموع والخيول بأثمان بخسة. والحقيقة إن ضمان الحريّة لهذه التجارة وجعلها في مأمن من التضييقات التي قد تصدر عن الأتراك أسياد البلاد أوجب دفع 000 4 قطعة ذهبية إلى باشا تونس و 000 2 قطعة إلى باشا الجزائر وتعهّد حامية من الإنكشارية تراقبهم وتسهر عليهم وذلك حسب شهادة دي براف في 1606. فما كان غربيّها فقد أسند مسبّقا إلى شركة مرسيلية أسّسها أحد التجار الكرسيكيين في 1524 وجعل فرعين لها هما المصرف التجاري برأس تامكرت ومحطة الصيد بالرأس الأشقر، إلاّ أنّهما لم ينشطا طويلا. وما كان شرقيّها على بعد أميال قليلة منها فقد أسند إلى شركة فرنسية سنة 1520 اسرعان ما أفلست.

يبدو أن الكرسيكيين قد أنشؤوا شركات عديدة. ومنها تلك التي تأسست في 1591 وواصلت نشاطها إلى أن حلت في 9 جويلية 1604. فهي تتألف من 32 قيراطا و28 مساهما. تعاطت صيد المرجان بتامكرت ثم تحوّلت إلى بنزرت حيث جلبت جالية من الصيادين وأحدثت لهم فرنا ومعبدا وأمدّتهم بأسطول صغير بلغ عدده 26 سفينة. وكان المرجان المتحصّل عليه يصدّر أكثره إلى الإسكندرية مقابل قيمته من التوابل.

تواصل الحضور الجنوي في طبرقة وتقطّع الحضور المرسيلي في رأس تامكرت. واحتدّ التنافس حول المنطقة الشمالية الغربيّة. ولم تتوصّل فرنسا

1666 وقد تضمنت العناصر الأساسية التاليّة:

ـ ضمان حريّة التجارة والأمن الشخصي والملكية الفرديّة.

ـ ترميم المباني المتداعيّة الموجودة وتسييجها بجدار. أمّا احداث المباني الجديـــدة فيخضع لشروط.

ـ التجارة في الشمال الشرقي حكر تنفرد به الشركة الفرنسيّة المستثمرة. وحتى ما كان يعود منها إلى طبرقة سابقا فهو لها.

ـ تسدّد الشركة "لزمة" حدّدت قيمتها ب 35.000 ريال تتوزّع كما يلي: الباشا (12.000) والداي (2.000) والحامية المكلفة بالحراسة (13.000) ومشايخ المنطقة (3.000) والباي (5.000).

– مدّة المعاهدة عشرون سنة كاملة.

– عدد الأسطول لا حدّ له.

-- الصادرات المجمّعة في المنطقة لا تخضع للأداء القمرقي. وهكذا فقد وضعت مختلف الشركات المصدّرة أيديها على منطقتي طبرقة ورأس تامكرت رغبة منها في الإستحواذ على منتوجات الفضاء الخلفي من قمح وشعير وحمص وفول وغيرها من الخضر. وقد سُخِّرت الحاميات التي تكفّلت بتسديد مصاريفها لاجبار الفلاحين على امدادها بفوائضهم. فلم تترك لطبرقة إلاّ صيد المرجان. لقد تأسست إحدى هذه الشركات في 8 جوان 1686 تساندها أكبر شخصية مالية في مرسيليا (Joseph Fabre) وتحميها الحكومة الفرنسية، ممّا مكنها من أن تمنع مثيلتها شركة

البسطيون المجاورة لها على الساحل الجزائري من أن تستولي على جزيرة جالطة (1686).

وبقيت جزيرة طبرقة خارج السيادة التونسية تشتمل على 800 نسمة في 1686 وتدفع عشر مرجانها إلى ملك اسبانيا؛ إضافة إلى اللزمة التي كانت تتألف كالآتي: الباشا (5.000 ريال)، الداي (1.000)، بيعة كلّ داي جديد (5.000)، داي الجزائر (ثلاثة صناديق من المرجان) وشراء ألف قفيز قمح من الباي...

أنْ تَعَاطَى تجار مسلمون المبادلات الدولية ـ قلة قليلة تجاه الشمال والبقية نحو الشرق ـ هذا لا شك فيه. لكن من هم وما هي معاملاتهم وأسواقهم وحجم أعمالهم؟ تعامل بعضهم مع قطاع القرصنة فباشر إعادة بيع الغنائم البشرية والمادية. وفضّل البعض الآخر المبادلات العادية. لكن هل يصحّ فصل الإقتصاد القرصني عن الإقتصاد التجاري؟ تداخل القطاعان وإن احتفظ كلّ منهما على خصوصياته. فلم تكن الفوارق دوما واضحة بين الأسطول الحربي والأسطول التجاري والأسطول القرصني. لقد سيطر المسيحيون واليهود على المبادلات الخارجية وتنافسوا في ما بينهم ركضا وراء مصالحهم.

هذا محمّد سيالة من صفاقس له سفينة يعمل عليها كرايس وقد استأجر مساعدين مسيحيين لنقل البضائع إلى مختلف الموانى بما في ذلك مالطة. افتكت له سفينته لما هجم أسطول جنوة على حلق الوادي في 2 أكتوبر 1623. فاقتنى سفينة ثانية تدعى Le Pint كانت بسوسة. وكان ينقل السلع لحساب المسيحيين واليهود وكان يقوم بدور الوساطة المالية في

العمليات المتعلقة بفك الأسرى أو تسديد المبالغ المقترضة. وكان يشترك مع التجار الأجانب في شتى المصالح.

ما هو تأثير المبادلات على ميزان الدفوعات وعلى الإنتاج الفلاحي والحرفي وعلى مداخيل التجّار وكبار المخزن؟ هنا التخمينات افتراضية. يبدو أن الطرف التونسي لم يمثّل قوّة اقتصادية لهامشية الموقع الذي تحصّل عليه في المبادلات المتوسّطية. ويبدو أن الدايات لم يراهنوا على التجارة مثل مراهنتهم على القرصنة. ويبدو أن التجار المسلمين قد هيمنوا على السوق الداخلية مع منافسة جدّية من قبل اليهود. إلاّ أنّ تجّار القرانة من اليهود المهاجرين قد أحدثوا مصالح وثيقة مع ممثليهم في الخارج وخاصة في لقورنا، لارتباط هذا الميناء بأنشطة فلورنسا. ولم تكن مشاركة المسيحيين من مختلف الجنسيات بأقلّ أهمية مع تقدّم القرن.

أهمّ المراجع

- S. Boubaker, *La Régence de Tunis au XVIIIe siècle: ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne (Marseille et Livourne)*. Zaghouan, 1987, 272p.

- A. Boutin, *Les Traités de paix et de commerce de la France avec la Barbarie* (1515 - 1830). Paris, 1902, XXV - 622p.

- M. Callens, "L'hébergement à Tunis. Fondouks et oukalas", dans *IBLA*, 1968, pp. 257 - 271.

- M.H. Chérif, "Introduction de la piastre espagnole (riyâl) dans la Régence de Tunis au début du XVII siècle", dans *Les Cahiers de Tunisie*, 1968, pp. 45 - 55.

- Y. Debbasch, *La Nation française en Tunisie* (1577 - 1835). Paris, 1957, 538 p.

- M. Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516 - 1830), dans *Revue Africaine*, 1952, pp. 114 - 187 et 343 - 384.

- G. Fisher, *Barbary Legend. War, Trade and Piracy in North Africa* (1415 - 1830). Oxford, 1957.

- P. Grandchamp, "Notables français à Tunis de 1592 à 1881", dans *Revue Tunisienne*, 1942, pp. 201 - 241.

- P. Grandchamp, Documents turcs relatifs aux relations entre Tunis et Toscane (1626 - 1703). *Revue Tunisienne*, n° 41 - 42, pp. 109 - 114.

- P. Masson, *Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque* (1560 - 1793). *Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc*. Paris, 1903, XXII, 678 p.

- J. Pignon, "Gênes et Tabarca au XVIIe siècle", dans *Les Cahiers de Tunisie*, 3e et 4e trim. 1979, pp. 1 - 141.

- E. Plantet, *Correspondance des beys de Tunis et des consuls de France avec la Cour* (1577 - 1700). Paris, t.I, 1893, XLVI . 654p.

- A. Rousseau, *Annales Tunisiennes ou aperçu historique sur la Régence de Tunis*. Paris, Alger, Constantine, 1864, 571p.

نـصـوص

1 ـ قبيلة بربريّة

"Les ouerghamma habitent dans le Sahara tunisien, au sud des chotts et j'usquà la frontière tripolitaine. Ce sont d'intrépides guerriers dont la soumission au gouvernement beylical n'a jamais été bien complète... De race libyenne, ils parlent un dialecte berbère, possèdent une jurisprudence civile indépendante du Koran et réglée par des Kanouns écrits, et ont un gouvernement populaire qui n'est pas sans analogie avec l'ancienne constitution kabyle . "

E. Fallot, *Notice sur la Tunisie*. Tunis, 1888, p. 34.

2 ـ واقعة عام السطارة

"وفي شهر رمضان سنة سبع وثلاثين وألف (1037/ ماي ـ جوان 1628) كانت الواقعة العظمى بين عسكر الجزائر وعسكر تونس وهي المعبّر عنها بعام السطارة. ومات فيها الخلق الكثير. وكان استجلابهم فيها على يد الشيخ ثابت بن شنّوف وهو الذي أطمعهم في البلاد. وكان ورودهم أوائل شعبان سابق رمضان المذكور. ولّما التقى الجمعان كانت الدائرة على أهل الجزائر في أوّل يوم حتى طلبوا الأمان. ثمّ إنّ أولاد سعيد خانت فانكسرت محلّة تونس ونهبت وكانت الكسرة يوم السبت الثالث والعشرين من شهر رمضان سنة سبع وثلاثين وألف (27/1037 ماي 1628) وبلغت الأعراب مناها من أنواع البغي والفساد، فاجتمع أعيان العسكر إذّاك ورأوا أن الأجدى في تلافي القضيّة بالصّلح أولى وأليق بالعباد. وكان من الرّأي أن وجّهوا

في القضيّة أبا عبد الله الشيخ محمد تاج العارفين العثماني. وكان هو الخطيب الإمام بالجامع الأعظم جامع الزيتونة، والشيخ إبراهيم الغرياني، والشيخ البركة إبراهيم الجديدي، والشيخ رمضان أفندي، خطيب جامع يوسف داي، والشيخ أحمد خوجة جدّ الإمام الشيخ عبد النبي، خطيب جامع القصر، والشيخ مصطفى شيخ الأندلس، وعقدوا إصلاحا مرضيا للفريقين وقف عليه جامع هذا التّاريخ، وبالطّرتين أعلاه ويمناه عشرون طابعا.

الوزير السّراج، الحلل السندسيّة، بيروت، 1984، ج II، ص360 - 361.

3 ـ الحدود والمركنتيليّة المحلّية التابعة

De Viens à Richelieu, sur la commodité du commerce du Cap-Nègre . Marseille, 21 novembre 1632.

" Monseigneur, il y a quelque temps que Ragop- Bey, un des plus riches et des plus élevés en autorité qui soit à Tunis, obtient permission du Diwan et de Issouf-Dey, qui est comme le souverain du pays, de bâtir une forteresse à Cap-Nègre, distant de trois journées du dit Tunis, pour y établir un négoce qui ne sera pas de petite considération. L'admis de ce dessein luy fut donné par un marchand de cette ville, mari d'une sienne niepce, fort honneste homme et de bon esprit, appelé Jehan Estelle, qui l'alla trouver exprès à Tunis pour le faire résoudre à cette entreprise, ce qu'il a si bien mesnagé que, depuis le mois de janvier passé qu'on a commencé de mettre la main à l'oeuvre , la forteresse est entièrement achevée et tout plein d'autres bâtiments fort avancés qui servent à la commodité du négoce. Pendant que le travail se continue, le Bey

l'a mandé en cette ville pour former une Compagnie avec tels de ses amis qu'il advisera, afin de rendre ce commerce plus riche et plus profitable. "

E. Plantet, *Correspondance des Beys de Tunis*, t. I, p. 117 - 116.

4 ـ جزيرة جالطة والنّزاع البحري

Ibrahim Khodja, dey d'Alger, au sieur Sorhainde, gouverneur du comptoir français du Cap- Nègre (Alger , août 1687)

" Nous avons appris que vous vous êtes emparé de l'île de la Galite, et même que vous y avez fait faire quelques bâtisses; Nous vous ordonnons de faire démolir incessamment tout ce que vous y pouvez avoir bâti et même de faire retirer vos gens, vous assurant, si vous ne le faites, que nous donnerons de si bons ordres que tous vos corailleurs ou autres qui pourront être descendus à terre seront encloués et amenés dans cette Ville, dans notre Beylik, sans qu'il y puisse avoir d'espoir pour leur liberté; Vous ne doutez pas que la Galite ne nous appartienne... Nous comptons que vous obéirez à nos ordres, autrement soyez assuré que toute la protection de Tunis ne saurait empêcher que nous vous fassions ressentir l'effet de notre courroux. Nous attendons votre réponse."

E. Plantet, *Correspondance des Deys d'Alger*. Paris, 1889, t. 1, p. 146-147.

5 ـ التقلّص الترابي في نظر الأب دان (Dan)

Pour ce qui regarde la grandeur de ce Royaume, il s'en faut beaucoup qu'elle soit telle qu'autrefois : car il est certain qu'il contenait jadis toute la Numidie, la petite Afrique, les villes et les Etats de Bonne, de Constantine, de Tripoly de Barbarie, et autres païs, qui le long de la coste de la mer avaient plus de deux cens lieuës d'estenduë. Il est borné maintenant vers le Ponant, des terres

d'Alger, près de Tabarque et de Bonne, et du costé du Levant, de celles de Tripoly : tellement que ce qu'il a de plus vaste est au Midy, vers la contrée des nègres, ne possédant proprement que les milieux où estait jadis Carthage.

Pierre Dan, *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*. Paris, 1637, p. 146.

6 ـ استعادة جزيرة طبرقة

وفي سنة ثلاث وخمسين ومائة وألف (1740 ـ 41) أخذ علي باشا طبرقة. وذلك أن أهل جنوة كانت لهم يد عند السلطان العثماني، فطلبوا منه أن يعطيهم جزيرة طبرقة ـ وهي جبل مرتفع في البحر ـ ليتخذوا بها أبنية من خشب، تقيهم الحرّ والقرّ أيّام التقاطهم المرجان من بحرها، فأعطاهم ذلك وكتب لهم عهده. فبنوا قرية وجعلوا قصبتها بأعلى الجبل، مطلّة على البحر من كلّ جهاتها، وانعقدت لهم ذمة مع صاحب تونس وصاحب الجزائر، لأنّها على ساحل بين بونة وبنزرت، وقدّروا على أنفسهم ضريبة من المال في كل سنة، لكل واحد منهما، على شروط منعقدة وعمّروا القرية من ذلك العهد، وتناسلوا بها آمنين. وخالطوا أهل الجبال القريبة منها، مثل خمير وهنتاتة وعمدون ونفزة وغيرهم من البربر والعرب. وكانوا يحملون اليهم الأقوات من الحبوب والفواكه وغيرها...

وظهر لعليّ باشا منهم النكث، لتجاوز القدر المأذون لهم فيه بالبناء، وقد أرادوا جعلها قلعة حصن ومدافعة، فاشتهى أن يرى بنفسه مجاهدا في سبيل الله، وهو انما جاهد لهواه. وجهز لها أربعة مراكب حربية مشحونة بالعسكر، وأمرهم أن يأخذوا مرساها والقرية، الى أن يقدم لهم ابنه يونس باي فدخلوها، وغالب أهلها في التكسب بالتقاط المرجان في ظل الأمان. ووافاهم يونس وقطع اليها المجاز في الشواني، ونزل بقصبتها، وتعلّل على

من يحرسها.

ابن أبي الضياف، الإتحاف، II. ص124 .

7 ـ الإحتراس من الرعيّة

Le roi de Tunis a 1.500 chevau-légers qui sont pour la plupart des chrétiens renégats . Chacun d'eux est appointé pour lui et pour son cheval... Il existe aussi 150 cavaliers du roi, Mores de naissance. Ce sont des conseillers militaires du roi pour les ordres à donner et pour les questions qui ont rapport à la guerre... Le roi a d'autre part 100 arbalétriers dont beaucoup sont des chrétiens renégats. Ils escortent toujours le roi lorsque celui-ci sort à cheval, soit en ville, soit à l'extérieur. Mais le roi est entouré de plus près dans ses sorties par sa garde secrète, composée de chrétiens qui habitent le faubourg dont nous avons parlé. Il est d'autre part précédé d'une autre garde à pied formée de Turcs armés d'arcs et d'escopettes.

Jean-Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*. Trad. E. Epaulard. Paris, 1956, T II, p. 387.

8 ـ الجمهوريّة الام

"Cette République est composée de soldats de toutes sortes de nations, pourvu qu'ils soient Mahométans de naissance ou qu'ils soient renégats. Tous les Turcs qui ont abandonné leur pays pour quelques mauvaises affaires, y sont bien venus, on ne s'informe jamais des raisons de leur retraite.

La République en est la mère, parce qu'elle nourrit les soldats, qui sont ses enfants, en leur donnant la paye qui les fait subsister. Le Day (Oncle

maternel) est le frère de la République, et par conséquent l'oncle maternel des soldats qui la composent. On le regarde encore comme le premier des soldats, et leur protecteur par sa dignité : c'est la milice qui l'élève à cette dignité par le choix qu'elle en fait. Elle élit pour l'ordinaire un turc naturel qui fait âgé, qui sache les lois et le service et qui fait Hagy, c'est-à-dire qui ait été à la Mecque... Cette dignité est à vie , à moins que quelque malversation ou quelque mécontentement considérable de la Milice n'abrège ses jours par une mort violente.

Chevaliers d'Arvieux, *Mémoires*, (1665).

٩ - الهامشية التركية

Les Turcs d'Asie , que l'on fait passer à Constantinople pour grossiers et rustiques en comparaison des Turcs d'Europe que les Ottomans ont reconnu à l'épreuve comme courageux, alors qu'ils trouvent les autres lâches, ne sont par suite admis à la Porte ni dans les milices, ni parmi les ministres. Malgré tout cela, ils ont en Barbarie la majorité et la prééminence. On peut croire que cette différence suscite chez les Turcs barbaresques une haine intestine contre la Porte qui les a répudiés; et cependant, les Turcs lorsqu'ils abandonnent les huttes où ils sont nés et la charrue, courent en hâte s'anoblir en Barbarie où ils peuvent se marier avec des femmes maures. Les fils, dits couloughli, c'est à dire fils de soldats, succèdent à leur père, mais du fait de leur mère maure ils sont considérés comme bâtards et dégénérés et sont moins prisés que les renégats et les Turcs de naissance. Le mélange de renégats et de Turcs forme une troisième espèce de Turcs qui parlent italien. Les renégats ne comprennent pas la grandeur turque qu'ils n'ont pas vue et les Turcs n'attendent de celle-ci ni honneurs ni charges. Il n'est donc pas étonnant qu'ils manquent d'obéissance effective, ne professent celle-ci que verbalement.

P. Grandchamp, "Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècle. J.B. Salvago, drogman vénitien, à Alger et Tunis. *Revue Tunisienne*. 1937 p. 487.

10 ـ المجتمع الأمامي

"Les personnes que nous avons dit composer le premier rang, Turcs ou renégats, et tous ceux qui possèdent des emplois militaires et autres dans le royaume, toutes ces personnes, dis-je, tant hommes que femmes, ont l'habillement et la coiffure qui sont en usage dans le Levant. Ainsi, je n'ai rien à ajouter à tout ce qui se trouve sur cet article dans les relations du Levant.

Les gens de la première classe ont des sophas garnis d'une natte, d'un matelas, de tapis et de carreaux, et se servent des meubles ordinaires aux Turcs du Levant.

On sait que les Turcs vivent d'une manière très frugale et très simple, qu'ils ne connaissent aucun de nos plaisirs...; ils n'ont que le plaisir des femmes dont le bas peuple ne peut jouir à cause de sa misère.

Les Turcs et les renégats qui sont pour ainsi parler, la noblesse du pays, occupent tous les emplois du royaume qui ne peuvent être remplis que par eux... Les Turcs d'Afrique, de même que tous ceux du Levant, ont beaucoup de bon sens et de politique, une conduite très régulière, et ne sont occupés qu'à faire leur cour, pour parvenir à des emplois : le seul mérite ou la brigue les donnent; on a peu d'égards à la naissance . Ceux qui ne sont point dans les charges sont des soldats, ou espèces de janissaires avec des paies assez considérables pour le pays.

Tous ces soldats, principalement les Turcs, n'ont pas comme chez nous, des paies égales; mais ils commencent par avoir quatre aspres par jour ou quatre sols, et leur paie augmente ensuite jusqu'à trente. Les augmentations arrivent de trois en trois ans, à la mort de chaque bey et à celle de chaque dey ou douleti, en plusieurs autres rencontres. Quoiqu'ils soient parvenus aux charges ils conservent toujours leur paie de soldat; les enfants du bey sont à la paie comme soldats.

J. -A. Peyssonnel, *Relation d'un voyage sur les côtes de Barbarie fait par ordre de roi en 1724 et 1725.*

11 - المراتب العسكرية

Sinan Pacha établit "une milice composée d'environ cinq mille Turcs, divisés en deux cents pavillons, c'est-à-dire, compagnies de vingt-cinq hommes chacune, qu'on nomme oldaks sous un capitaine, qui se nomme oldak bachy.
Les oldaks bachys au nombre de deux cents, étaient pris des oldaks, ou soldats plus anciens, ayant le commandement par droit d'ancienneté; si ce n'est que par quelque bravoure ou en eut avancé plus promptement quelques uns. Les quatre plus anciens oldaks bachys montaient à la dignité d'oldaki: c'était une espèce d'Exempts du bacha. Ils passaient ensuite à celle de Bachi-Odalar, qui sont comme les conseillers du Diwan; et qui après avoir été six mois en service, étaient élevés à la charge de Boluk-Bachis, qui sont qu'on envoie dans les garnisons, sous le titre d'Aga. On en faisait quatre par an.

Il ordonne aussi que parmi les Boluks-Bachis, tous les six mois on prit le plus ancien pour la dignité de Bachaoux ou chaoux-Bachy, animant ainsi la milice, dans l'espérance qu'en faisant son devoir, chacun parviendrait aux premières dignités de l'Etat. La paye haussait aussi comme la dignité. "
Etat des Royaumes de Barbarie. Rouen , 1703.

12 ـ الراتب

A Tunis, l'homme doit faire d'abord quelque voyage pour montrer ce qu'il vaut; puis, une fois plié à la discipline, il est inscrit à la milice où les charges ne s'obstiennent que lentement. A Tunis on refuse beaucoup de gens, alors qu'à Alger on ne refuse jamais personne. Par suite, qui ne peut rester à Tunis passe à Alger et est reçu et inscrit avec les autres.

A Tunis, les salaires sont plus élevés (que ceux d'Alger) et on inscrit les Turcs du levant avec 4 aspres par jour. L'aspre est une grosse monnaie, puisque 52 aspres font un réal. Si bien qu'un Turc du Levant avec 4 aspres par jour se fait plus que quatre séances par mois, mais il n'a pas la paie comme à Alger. Les Turcs du Levant à Tunis ont égalment des augmentations par les nouveaux rois et vice-rois, à raison d'un aspre par jour chaque fois, soit plus d'un demi réal par mois. Les fonctions à Tunis sont plus durables; celui qui les a terminées reste avec 20 aspres de paie journalière, sans obligation de servir, et cela lui permet de vivre honnêtement . Les fils de janissaires ne sont admis que s'ils sont aptes à manier l'arquebuse; et si, en raison des mérites du père, il arrive qu'on en admette qu'elqu'un alors qu'il est encore enfant, sa paie est d'un aspre par jour.

Les Turcs du Levant ont leurs logements publics et ils y vivent en communauté, sans d'adonner au jeu, qui est prohibé par le Coran.

...

En définitive, un Turc du Levant ou janissaire barbaresque, que ce soit à bord des galères, au camp et dans une garnison, est défrayé de ses dépenses et, par suite, gagne et accumule très facilement sa solde...

P. Grandchamp, Une mission délicate en Barbarie

au XVIIe siècle. Jean-Baptiste Salvago, drogman vénitien, à Alger et à Tunis (1625). *Revue Tunisienne*. 1937. p. 478.

13 ـ الزي العسكري

Les janissaires armés de très belles arquebuses damasquinées, et de cimeterres reluisants d'orfèvrerie arabesque, étaient coiffés de chaperons garnis de cornes d'argent et de plumes d'autruches.

Les Bouloukbachis ou capitaines de janissaires, outre cet équipage, portaient par dessus leurs saies, en guise de cottes d'armes, des peaux d'Autruches entières, garnies de leurs plumes, dont ils étaient couverts jusques à mi-jambes, et d'entre leurs épaules s'élevaient au dessus de leurs têtes des panaches hauts d'une coudée et demi, et larges de trois ou quatre pans, qui les abritaient comme une épaisse ramée.

De Brèves, *Relations de voyage*. Paris, 1628, p. 313.

14 ـ الإكثار من الجند

وأخبرني من أثق به أنّ العسكر التونسي كان أوّل الحال ثلاثة آلاف عسكري، وكانوا موزّعين على مائة وخمسين دارا، حتى تولّى يوسف داي فزاد ألف عسكري بسبب الفتنة التي بينه وبين الجزائر ومرّ ذكرها سنة سبع وثلاثين وألف (1627/1037- 1628) ووزّعهم على تسعة وأربعين دارا اقتداء وتيامنا بعدّ ديار السلطنة العثمانية فأحوجه الحال إلى تثقيل الطلب على بلدان الرّعايا وتألّموا من ذلك غاية، ورفعوا شكوى حالهم إليه فما التفت إليهم، وأصرّ على ما أحدث، وبقي الحال كذلك إلى زمن اسطا مراد فرأى أنّ المدخل لا يفي بالعسكر لأنّ المرتّبات كانت مثقّلة أوّل الحال لأنّهم رتبوا لكلّ فرد من العسكر الذين قدموا مع سنان باشا أصلانيا وبهذه الزيادة في العسكر الذين قدموا بدولة يوسف داي تضاعف الطلب وثقل الحمل في شأن المرتّب وحار الفكر لأنّه ان نظر إلى دوام هذا الحال واسترساله يلجئه

الحال إلى إيقاع الظلم بالزيادة على قانون الرعايا ويتفاقم الحال ويصير إلى الإنحلال. فكان من لطف تدبيره أن سن قاعدة. وهي أن العسكري الجديد الذي ينزل في الدّفتر، من ذلك التاريخ لما يستقبل، إنما ينزل بأربع نواصر، كما كان ينزل قبل من الذين أتوا بعد العمارة. إلاّ أن الذين كانوا قبل اسطا مراد كان ينمو مرتبهم إلى الأصلاني. وأما الذين نزلوا في الدفتر من أيام اسطا مراد إلى زمننا إنّما مبتدأ نزولهم بأربعة نواصر إلى أن ينتهي إلى تسعة وعشرين ناصريا فقط. وأمّا ما كان سبق التاريخ فيبقى على حاله. وبهذا الوجه يقع لطف من جهة استيفاء المرتب ومن جهة الرفق بأحوال الرّعايا فلا ضرر ولا ضرار. وكان رحمه اللّه تولّى بناء أمره على قاعدة نسبيّة، وذلك أنّ العسكر كان ثلاثة آلاف كما قدّمنا ثم صار في أيام يوسف داي أربعة آلاف فنسبة الألف الزائدة الربع والنّقص من الأصلاني إلى التسعة وعشرين قدر الربع أيضا فحصلت الزيادة في العسكر والطلب باق على قانونه من غير إحداث مضرّة أخرى بالعباد فكان ما نقص من الأصلاني استكفى به من هذه الألف الرابعة، وذلك من لطف تدبير السياسة.

الوزير السراج، الحلل السندسية – تقديم وتحقيق محمّد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، الجزء 2، ص 377 - 378.

15 ـ تراجع الأتراك

وكان ابتداء ملكهم لتونس سنة واحد وثمانين وتسع مائة (1574). فمدّة ملكهم من ابتدايه إلى الآن ستة وتسعين ومائة... أما ما يقرب من المائة الأولى فحكم تونس وسلطنتها وعمالتها وما لها وعليها وجبايتها وخراجها في أيديهم ونظرهم. وأمّا بعد هذه المدة المذكورة فصاروا اسما لا رسما

والأمر في حقهم يتقهقر وفي النقصان يتأخّر وأظن أن انقطاعهم بالكليّة من هذا القطر قد اقترب والله أعلم...

فلمّا تحقق هذا الأمر عند الترك... رخفوا مناطقهم في أوساطهم وتركوا الصديد أكل مكاحلهم وفي قعر البيوت ألقوا خناجرهم وتزوّجوا من بنات تونس وولدوا لهم الأولاد وسموهم كوارغلية ولحقوا بأبايهم في نزول الراتب والسفر محلة ونوبجية وصاروا أي الترك وأولادهم كأحاد البلدية...

فمن كانت هذه حالته وقدره وقيمته فكيف يرمي نفسه في المهالك والعواصف أو كيف يفتن أو يحارب... وينادي عليه يا ءاكل الراتب... فإذا رأى الذي قدّامه هرب فهو من جملة الهاربين فإذا دارت على العسكر الدايرة من كلّ مكان عيطت واشاعت زواوة وصبايحية وعربان ان العسكر قد خان...

الصغير بن يوسف، المشرع الملكي. المكتبة الوطنية، مخطوط رقم 5265، ص 29.

16 - المسيحي المسلم

Letre de Osman d'Arcos à Peirese, conseiller du roi au parlement de Florence à Aix.

Je confesse avoir senti une extrême douleur de votre long silence, et justement j'en ai atribué la cause à mes pechez, lesquelz ne sont pas si énormes que je n'en espere pardon de Dieu et des hommes. L'excision n'a encores rien gagné sur moy, et le premier carractère de salut que l'Eglise m'a donné ne s'effacera jamais de mon âme bien que l'habit soit transformé, et vous peut avoir donné quelque scandale. Vous le pouvez avoir cogneu en mes

escritz, qui, comme je croy, ne ressentent que ce que je doibs, et ce que vous pouvez désirer. Dieu permet quelquefois le mal pour en tirer un plus grand bien...

Ph. Tamizey de Larroque, "Lettres inédites de Thomas d'Arcos à Peiresc" , *Revue Africaine*, n° 189 (Mai 1888), p. 177 - 178

17 ـ العلج المرتدّ

Testament de Julien Pin, de Marseille.

Il demande à être enterré dans l'église de St. Anthoine "ici à Thunis et audevant la porte et benitier dicelle. Où il veut être accompagné des prières et flambeaux des luminaires de Notre Dame de Mont Carmel et de ceux de St. Charles " La femme de Pin se nomme Minique Gatta; ses enfants, François, Joseph et Charles.

Signé: Julien Pin dit Osuman renegato di L....ett mo Sre Amet Dey (8 mai 1641).

P. Grandchamp, *La France en Tunisie* (1631 - 1650). Tunis, 1927, t. V, p. 187

18 ـ أعلاج يوسف داي

ـ مامي رمانو	ـ مراد الإسباني
ـ مراد المالطي (Pietro Milfut)	ـ شعبان
ـ حسين البندقي (Rialdino)	ـ مامي من فرّاري (كاهيته) وكاهيته
ـ علي من مرسيليا	العلج حسين صفو ياردي (Savoie)
ـ بيرم من هولاندا	ـ مصطفى
ـ قارة علي من مسّينة	ـ رجب من البندقية

19 - الأعلاج والازدواجيّة في الأسم

الإسم الأول	الإسم الثاني	الأصل	السيد
Rovea	Agi Morato Genovese	جنوة	
Philippe Ambrozin	Aly Raïs Frances		عصمان شاوس
Di Perto	Amat Napolitano	Sassari	عبدي خوجة
Pietro Batta	Asan Corso	Rogliano	
Augustino Bianco	Morat Raïs Genovese	جنوة	
Vicenzo	Morat	Raguse	مراد باي
Gioane di Menin	Moratto	البندقية	
Pietro Milfut	Moratto Maltese	مالطة	يوسف داي
Fontet	Mustapha François	مرسيلية	
Jehan Louys de Jouany	Regepo Raïs	فرنسا	
Beausier ou Blancarde	Aly Raïs Françoys	فرنسا	
Honorat Gouarde	Amat	Martigues	
Pierre Meillier	Ramadan Raïs	Rennes	
Simone Cavalies	Ali	Catalogne	
Guivara	Osta Mameto		حمودة باشا
Rivier	Ragep	La Ciotat	
Chabert	Jaffar Francese	مرسيلية	
Julien Pin	Babosman	مرسيلية	أحمد داي
Farino	Murato		كاهية محمد داي
Barthelemy Anthoine	Chaban	مرسيلية	
Gio Batta	Ossaïn Genovese	جنوة	
Montanaro	Issouf Corso	كرسيكة	كاهية حمودة
Gomes	Murato		باشا

21 ـ ديوان الجند

Le Diwan a suivi le même sort que les Deïs. Quelque temps après Sinan Bacha, il se vit au plus haut point de son autorité par l'élection des Agas, ou chefs du Diwan, dont la charge ne durait que six mois, et qui ne faisait rien qu'avec la délibération de tout le Diwan. Mais cette précaution, que ces Républicains prirent pour maintenir dans cette espèce de gouvernement, quils regardaient comme le plus doux, leur devient une charge . Les Boluks-Bachys, d'entre lesquels on devait choisir l'Aga, devinrent si fiers par la fréquente élection qu'on faisait d'eux, que chacun le tranchait de souverain. Ainsi, au lieu d'un maître dont ils avaient secoué le joug, ils s'étaient donnés plusieurs petits tyrans, qu'ils furent enfin las de souffrir... Cette République fit plusieurs efforts pour secouer le joug qui s'apesantissait chaque jour, et ce qui a donné lieu à toutes les révolutions...

Etat des Royaumes de Barbarie. Rouen, 1703, p. 150.

22 ـ إنقلاب 1591 ورمزية الصلحاء

وحدّثني من أثق به قال كان في زمان بوالكباشات في زمن ابتداء الشيخ (أبو الغيث القشّاش، زاويته قرب سوق البلاط) انهم كفوا الشيخ وضاموه في الرعية وانتهوا معه غاية الجسارة قال كان يوم من الأيام قال الشيخ رضي الله عنه للفقراء يا فقراء اقلعوا البلاط متع الزاوية المفروش واشتروا لنا رءوس الكباش. فلما اشتروا رءوس الكباش قال لهم اطبخوهم فطبخوهم وأمرهم بأكلهم فاكلوهم. فلما كان غدات من اكل الرءوس وقلع البلاط، اجتمع الجيش كله في القصبة واقاموا على بولكباشيات وعطوهم الحديد حتى لم يبق منهم احد. وهذه كرامة عظيمة والحمد لله رب العالمين.

المنتصر ابن المرابط أبو يحي، نور الأرماش في مناقب أبي الغيث القشّاش، المكتبة الوطنية، رقم 16408؛ ورقة، 34..

23 - عثمان داي

1- Ledit Cara Osman .... est turc de naissance, simple janissaire sans charge, cordonnier de sa première vocation, mais qui par ses menées et factions, gouverne depuis quinze ans en çà, l'Etat de Tunis, au nom de la milice des janissaires, si absolument, que toutes choses dépendent de lui, n'osant aucun, non pas le Bassa même, rien entreprendre que par son avis. Et bien qu'il demeure à la porte du palais dudit Bassa, avec la foule de ses compagnons, par la garde : toutefois il ne se peut résoudre au dedans aucune affaire, ni prendre aucune détermination au Diwan ou au conseil dudit Vice-Roi, que première elle ne soit communiquée à Cara Osman : et ce qu'il arrête, ayant recueilli les voix de ses compagnons, passe pour loi irréfragable.

Quant à sa personne, il est de moyenne taille, gros et robuste, de contenance fière et arrogante à merveille, ayant l'oeil furieux et qui ne regarde jamais en face, le visage plein et rond, portant le menton ras et la moustache grande, comme tous les janissaires de barbarie, son vêtement simple et non différent du commun, un bonnet rouge entouré de trois ou quatre plis de turban, sa chemise avallée jusques au dessus des genoux, une soie de drap violet venant à moitié des cuisses, par dessus, une robe longue de même étoffe, qu'il porte ordinairement à la fantasque, troussé autour du col, et pendante de côté et d'autre, comme les cornettes des conseillers de notre pays, avec cela une paire de gros couteaux à la ceinture.

De Brèves, *Relation de Voyages*. Paris, 1628, p. 309 - 310.

2- Carossemen " est un homme turc de nation, aagé de cinquante-cinq ans ou environ, homme bazanné, fort grand et puissant à l'advenant, qui estait soldat pour le grand Sultan sous le Bashat que ledit Sultan tient ordinairement au royaume de Thunes; et ce dict Carossemen estant natif (sic) de ladicte ville de Thunes, estant soldat genissaire, est si bien parvenu

depuis quinze ans qu'il a assujetty tous les grands de Thunes sous son obéyssance, pour avoir acquis l'amitié de tous les genissaires et baschats. Il n'y a que douze ans qu'il n'avait que deux esclaves dont l'un est français de Croisy, lequel il tient encore en son pouvoir, et à présent a sept cens esclaves à luy seul...

Mémoires du capitaine Foucques. P. Grandchamp, *La France en Tunisie*, t. III, p. 389.

3- Cara Osman "prévoyant qu'il allait être jugé et condamné au Diwan, voulut sauver sa vie et trouver un remède contre les murmures et les discordes des foules en concurrence à ce même Diwan. Devenu chef de parti, il alla un matin "armata manu " au Diwan, assassina plusieurs personnes et força les autres à céder. S'étant fait le tyran de sa République, il força le Diwan, symbole de Sénat turc, à suivre son avis et se fit appeler Dey, ce qui veut dire maître. Ce Dey, après avoir créé le gouvernement despotique, l'a laissé en héritage en mourant à un de ses fidèles qui est le dey actuel, nommé Youssef Dey. Par suite, le Dey est considéré à Tunis comme Roi actuel et il marche avec une suite de quarante à cinquante hommes, tous animés et aspirant au même grade. C'est cependant bien le Diwan qui gouverne à Tunis, mais en liaison avec le Dey qui ne comparaît pas au Diwan, pas plus que le Pacha Vice- roi. Dans les occasions graves, le Pacha convoque le Diwan dans son palais.

P. Grandchamp, "Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècle". *Revue Tunisienne*, 1937, p. 482.

24 ـ انقلاب 1637

De Montmeillan

A Mgr de Sourdis, archevêque de Bordeaux (Toulon, décembre 1637)

Issouf-Dey étant demeuré malade de fièvres à quatre-vingts ans environ, fièvres malignes dont il est mort depuis, Osta-Morat s'aboucha avec Osta-Mamy, renégat tout-puissant, et lui dit qu'il fallait que l'un d'eux se fit roi, et il mit la main à l'oeuvre pour cet effet sans retardement. Le dit Osta-Mamy feignit de trouver impossibilité à la chose, et ayant vu entrer dans le département d'Issouf-Dey le dit Osta-Morat, établit des gardes aux portes qui l'empêchèrent d'en plus sortir. Cependant, avec trois cents renégats bien armés, il se rendit maître du palais du dit Issouf-Dey, et envoya chercher tous les grands qui pouvaient prétendre à la royauté, jusqu'au nombre de quatre-vingt-dix, les désarma et envoya en une chambre sous bonne garde, puis fit venir Osta Morat, lui dit qu'il avait en sa puissance ceux qui pouvaient résister à son établissement et les lui fit voir; après, ils firent assembler un grand nombre de renégats pour se saisir de la citadelle. On tira aux billets pour savoir qui ferait l'entreprise; le sort de la tenter échut à deux de Marseille et un d'Antibes, qui la nuit se coulèrent vers la porte, à l'ouverture de laquelle le matin ils saisirent le capitaine qui le fit ouvrir, tirèrent un coup de pistolet pour signal à Osta-Morat, qui était proche de s'avancer, ce qu'il fit et se rendit le maître. Après il se fit prêter serment de fidélité par tous les grands, chassa ceux qui lui étaient suspects, et fit publier une loi par laquelle il est défendu de plus établir à l'avenir des Turcs à la royauté, mais seulement des renégats, augmentant par ce moyen l'envie de tous chrétiens de renoncer à leur foi et se joindre à son parti. Depuis, le dit Osta-Morat a fait son séjour dans la dite citadelle, et n'en a jamais sorti que le dit Osta-Mamy n'y soit resté pour commander, ne pouvant encore s'assurer contre les renégats d'Andalousie, qui sont au nombre de plus de trois mille.

E. Plantet, *Correspondance des beys de Tunis*. Paris, 1893, t. I, pp 123-124.

1 ـ ولقد حدّثني من نقل عن أحفاد عليّ ثابت أنه قال: إن يوسف داي أصله من عسكر طرابلس فوقع عليه الحكم بالنفي، وتوجّه الى تونس، فلمّا أخذ في الطريق مرّ برمّال والناس محدقون به، فوقف عليه فالتفت اليه الرمّال وقال له: تذهب الى تونس ويكون لك فيها شأن عظيم إلى أن تكون الحاكم بها.

2 ـ واتفق أنه (الداي أحمد خوجة) كان دخل حمّاما ببلده المذكور (صناب) وجلس بين يدي الطيّاب وكان الطيّاب ذا خبرة بفنّ الفراسة، فقال له: يا هذا إنّك إن خرجت من بلدك هذه تتولّى سلطنة. فلمّا خرج من الحمّام سافر إلى اسطنبول فوجد بها غلائط تونس، فركب فيها وقدم الى تونس وكا ن من أمره ما كان.

3 ـ ومن غريب ما أخبرني به الشيخ سيدي أحمد برناز قال: سمعت من الكاتب الحاج جعفر خوجة، وكان كاتبا عند أحمد شلبي ـ الداي الاتي ذكره في أيّام ولايته ـ ناقلا عنه أنه قال: لما قدمت من برّ الترك الى تونس واتفق أن كان ذلك في أيّام الحاج محمد حاج أغلى المذكور، فدخلت عليه أطلب منه أن يكتبني في دفتر الجند، فقال: ائتني صباح غد، قال: فقبلت يده ورجعت، فحين رجوعي سمعته يقول لرجل واقف بين يديه: أتدري لما جاء هذا لهذه المدينة ؟ فقال: لا. قال: إنما جاء ليكون فيها دايا. قال: قال أحمد شلبي: وأنا لا أعلم مصطلح عسكر تونس على معنى لفظة داي، قال: ثم إني أتيته من الغد فبعث بي إلى الديوان مع الرجل، فكتبوني بأربعة نواصر وأرسل لي عشية ذلك اليوم مع ذلك الرجل ثلاثين ريالا، وقال لي:

في الواقع.

الوزير السرّاج، الحلل السندسية. بيروت، 1984، ص 350 و396 و434.

26 ـ الداي محمد أغلو

Le 19 juin (1666), j'allais dès quatre heures du matin voir le Day, il s'appelle Hagi Mehemed. Il était né à Smyrne. C'était un fort bon homme, agé d'environ 70 ans. Je le trouvai dans le vestibule du château où il donne ardinairement ses audiences, qu'on appelle l'Esquiffe. Il était assis à leur manière sur un ban de pierre, couvert d'une natte et d'un tapis. Je le saluai en entrant. Il me reçut avec ce compliment d'un italien corrompu, qu'on appelle Langue Franque, dont on se sert ordinairement à Tunis : Ben Venuto, come estar, bono, forte, gramercy. Je ne savais pas assez ce jargon pour m'en servir en lui parlant . Je lui parlai en Turc...

D'Arvieux, *Mémoires*. Paris, 1735, t. III, p. 418.

27 ـ ترتيب "أصحاب النفوذ" حسب قيمة الهدايا في 1629

1 ـ يوسف داي	= 945 ليرة	8 ـ يوسف داي	= 135 ليرة
2 ـ أسطا مراد	= 480 ليرة	9 ـ أسطا مراد	= 140 ليرة
3 ـ الباشا	= 198 ليرة	10 ـ الباشا	= 132 ليرة
4 ـ كاهية الباشا	= 62 ليرة	11 ـ كاهية الباشا	= 71 ليرة
5 ـ أغة الديوان	= 62 ليرة	12 ـ أغة الديوان	= 263 ليرة
6 ـ ضبّاط الديوان	= 135 ليرة	13 ـ ضبّاط الديوان	= 60 ليرة
7 ـ كاهية الداي	= 120 ليرة		

E. Plantet, *Correspondance des Beys de Tunis*. Paris, 1893, t. I, p. 101 - 102.

Le Dey, qu'on appelle aussi doulcti, est la seconde personne de ce royaume. C'est un turc élu par le diwan, mais que le bey nomme indirectement. Quoiqu'il ait le nom de roi , il n'a plus que l'ombre de l'autorité. Sa puissance consiste à présider au diwan, à rendre justice aux troupes turques qui restent soumises au bey quoique commandées par le dey et par un agha. Le dey va souvent au Bardou recevoir les ordres du bey et lui rendre compte de sa conduite.

Le troisième personnage est le pacha qui est un turc envoyé et nommé par la Porte comme vice-roi du grand seigneur. Ce pacha devrait être le véritable commandant et le vice-roi de ce royaume conquis : il n'en a que le titre et quelques honneurs qu'on lui rend par habitude; mais il est sans crédit et sans autorité et peu considéré. Comme le bey appréhende qu'il ne reprenne son autorité par le crédit des Turcs, il ne lui permet pas de sortir de chez lui sans son autorisation et lui défend d'avoir aucune communication avec les Turcs qui sont à la solde. Il reste comme prisonnier chez lui, on ne le laisse que pour ne pas irriter la Porte et pour ne pas faire une rupture ouverte, afin qu'en cas de guerre avec les princes chrétiens, on puisse être assuré de la protection du grand seigneur.

J. A. Peyssonnel, *Relation d'un voyage sur les côtes de Barbarie fait par ordre du roi en* 1724 et 1725.

29 ـ التراتبية في عهد علي باي الحسيني (1759– 1782) حسب التفاوت في قيمة الهدايا (41 إسم)

الرتبة	الرتبة
1- الباي	9- باش حانبة الترك
2- خزنة دار	10- باش جانبة أولاد عرب
3- كاتب الباي	11- أودة باشي المماليك
4- خوجتا الباي	12- خوجات الديوان
5- كاهية دار الباشا	13- القبطان
6- الداي	14- كاهية القبطان
7- صاحب الطابع	15- ثمانية ريّاس
8- أغوات الصبايحية الأربعة	

30 - مراسم تفويض السلطة العسكريّة

وقبل الرحول بيوم يخرج الصف من مدينة تونس ويلبس الدولاتلي عدته ويقفل على رجله سباطه وكذالك يفعلون اختيارتة يتقلدون العدد المحلية بالذهب والفضة الغالية الثمن وكذالك أولاد الدولاتية لهم عدد عليه يصنعونها لهذا اليوم ويلبسون اللباس الرفيع ويجتمعون عند دار الدولاتلي ويتحزمون الكثير من عسكر تونس وتأتي الى ناحية القصبة واقفون ينتظرون مجيىء الدولاتلي ومن معه. فإذا قدم إليهم مدوا صفين يمينا وشمالا عليهم سرّ عظيم وناموس جسيم ومن القصبة يقفون واحد الى جانب واحد الى أن ينتهي الى ءاخرهم. ثم يمشي الدولاتلي على أقدامه وكلهم كذالك الى أن يخرجون من باب تونس ويمشون الى أن يصلوا الى سيدي عبد اللّه الشريف ثم يمشون في الحدرة الى أن يصلوا الى الملاسين. وأما الدولاتلي واختيارته فيقفون في نصف الحدرة تحت سيدي عبد اللّه الشريف وأما الصفان مسافر وغير مسافر فيمشون الى أن يصلوا الى المحلة. فعندها تتكلم المدافع من القصبة ثم من الأبراج ثم من

بارد الى أن يصير الليل نهارا. ثم ذلك الصفان يعمرون مكاحلهم بالبارود ويطلقو منها ثلاث مرات وتسرع أهل تونس وغيرهم للفرجة في هذا المجمع العظيم والنوبة تضرب بينهم. فإذا وصل العسكر المسافر ودخلوا اخبيتهم رجع الباقون على عقبهم ويرجع الدولاتلي ومن معه بذالك الصفين فإذا وصلوا القصبة تفرقوا ويقصد كل واحد مكانه وكذلك يفعلون هذا الفعل عند قدوم محلة العسكر من السفر ويدخلون مدينة تونس كعادتهم وللدولاتلي على خروجه في هذا اليوم مال معلوم يأخذه من عند الأمير عاده عايدة الى ان تقلب الامير علي باشا سامحه الله وملك وجق تونس بطل هذا الصف وهذا المجمع وصارت محلة الترك تخرج فرادى وتدخل فرادى كوجق الجزاير ونقض فعل من كان قبله فالله يرحمه. فمن الغد ترحل محلة العسكران كان صيفا تقصد ثنية باجة فتبلغ باجة على خمسة مراحل وفي الليل السادس تنزل بباجة وتقيم عليها ثلاثة ايام ويتم العسكر ويقضوا حوايجهم ثم يرحلون.

الصغير بن يوسف، المشرع الملكي - المكتبة الوطنية، مخطوط رقم5265، ورقة7.

31 - عوايد الدّولاتلي (ربيع الأوّل 1156= 1743)

على المحلة: 6000 ريال

100	قفيز قمح
100	قفيز شعير
100	مطر زيت تونسي
100	قلّة سمن
40	رطل لحم غنمي في كل يوم من أمين الجزارة.

32 ـ القرصان مراد رايس

Ce Murat Raïs est un vieil corsaire turc, des plus renommés de ce siècle, en ayant exercé le métier durant soixante ans, avec très grande prospérité, se pouvant vanter avec vérité d'avoir pris des galères de tous les Etats de Chrétienté qui en tiennent, sans que jamais on l'ait su accrocher. Il est agé de quatre- vingts ans, petit homme, fort bourgeonné au visage, brave et courageux au possible. Il a deux galères siennes , de vingt six bans, les mieux armées de chiourme et de soldats, qui soient en toute la Turquie : elles n'ont point de rambades, afin qu'elles courent plus légèrement, quand besoin est de chasser ou de fuir. (1606).

De Brèves, *Relation de voyage*. Paris, 1628, p. 323 - 324.

33 ـ الشغف بالأسلحة

Les corsaires grands et petits, s'habillent uniformément et uniquement de draps et jamais de soie, très différents en cela des vêtements magnifiques de Constantinople; les particuliers vont même nu-pieds; par dignité, les supérieurs marchent chaussés. Ils ne font du luxe que pour les arquebuses, dont les canons sont dorés, le fût orné de pierreries et les fournitures très richement brodés. Il y a en Barbarie des arquebuses qui valent cent et cent cinquante sequins la pièce. Toute leur joie existe à posséder une belle et riche arquebuse pour orner leur chambre. (1625)

P. Grandchamp, " Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècle". *Revue Tunisienne*, 1937, p. 480 - 481.

34 ـ القبطان الأنقليزي وارد .

Ledit corsaire, appelé capitaine Yvert (l'anglais ward), redouté par toute la mer Méditerrannée , à cause de ses grandes voleries, avait son vaisseau sous

le fort de la Goulette, armé de cent cinquante hommes et de vingt-huit pièces de canon, qui depuis peu était revenu de cours, et avait amené une polacre de Naples, chargée d'étoffes de soie de grande valeur. Il se retire ordinairement à Tunis, étant banni quasi de tous les autres havres de Turquie où abordent les pirates. Il fait part de ses prises au Bassa et aux principaux janissaires, l'un desquels, nommé Cara Osman, simple soldat, mais qui gouverne l'Etat, se donne loi, avant tous autres, voire avant le Bassa même, de choisir par préciput, ce qui lui agrée, puis les distributions faites, achète ce qu'il veut pour le tiers de son juste prix, et l'ayant revendu en détail aux particuliers, et souvent contraint les marchands chrétiens, qui négocient là, de le prendre à son mot, distribue après, partie du gain, entre les plus remuants et factieux de ses compagnons, et par ces largesses, qui ne lui coûtent guère, les entretient à sa dévotion. Au reste le grand profit que ces Anglais apportent au pays, leurs profuses libéralités et les excessives débauches, esquelles ils consomment leur argent avant que partir de la ville et retourner à la guerre (ainsi appelle-on ce brigandage sur mer) les fait chérir et appuyer de la milice, sur toutes autres nations.

De Brèves, *Relation des Voyages*. Paris, 1628, p. 306 - 307.

35 ـ ميناء حلق الوادي

Mémoire du Sieur d'Almeras au Roi (1671)

De l'entrée de l'étang qu'on appelle La Goulette, jusqu'au cap Carthage, il y a une langue de terre qui fait un des bords de l'étang, autrefois bien fortifiée par l'empereur Charles-Quint . Du débris de cette fortification il reste deux demi petits bastions, qui sont peu de chose où il y a seize pièces de canon pour toute la défense de la rade de La Goulette et dont les vaisseaux peuvent approcher assez pour y insulter les navires et même endommager le fort.

Cette rade qui est assez spacieuse pour des milliers de navires est toujours ouverte aux plus forts. Elle est des meilleures du monde, mais les corsaires de Tunis qui ont toujours peur n'y vont qu'en entrant et en sortant, pour y prendre leurs vivres ou débarquer leurs prises dont le débit est à la ville de Tunis, et si par hasard on les trouvait là, on peut sûrement les faire périr. La retraite ordinaire de ces corsaires est Portefarine, qui est un port désert entre le cap Carthage et le Cap Farine; la rade en est aussi spacieuse que celle de La Goulette, mais bien plus exposée au vent du nord et du nord-est , outre que le fond n'y vaut rien et est toujours pire en approchant du port. Ce port est fermé d'une bonne clôture depuis l'insulte des Anglais, il y a douze ans, l'entrée de cette darse n'est que la passe d'un vaisseau et fermée avec une chaîne; elle est garnie de canons et soutenue de trois forts en terre qui ne sont pas plus loin que la portée d'un mousquet ; il y a encore deux forts le long du canal par où il faut passer après avoir doublé la pointe d'un banc d'une demi-lieue de long qui fait la bonté de cette dernière rade jusqu'au port; il est certain qu'on peut mener les vaisseaux jusqu'à la portée de mousquet de cette darse en dedans du banc et tirer force coups de canon qui ne seront que bruit et fumée, car l'entrée de leur darse est en sûreté en coulant un de leurs vaisseaux à fond, en dedans, et leurs vaisseaux démâtés et coulés, à fond sans risque sont hors d' insulte, hors d'être maîtres de la terre qui est une grande affaire".

E. Plantet, *Correspondance des Beys de Tunis.* T. I, p. 261 - 262.

36 ـ ميناء بنزرت

A Bizerte " Il y a des magasins assez grands, deux bagnes ou prisons pour les esclaves, et une douane assez spacieuse et bien bâtie. Du reste elle n'est considérable que par son port, qui est accompagné d'une darce fermée d'une

chaîne, où dix vaisseaux peuvent mouiller commodément et en sûreté. L'embouchure est fortifiée de deux tours sur lesquelles il y a quelques pièces de canon. La rade qui est en forme de croissant est grande et assez bonne, elle est formée par un bas fond qui part du Cap et s'étend fort avant dans la mer. Le courant de la rivière borne un autre bas fond, qui fait l'autre pointe du croissant.

Les vaisseaux de Tunis demeurent pour l'ordinaire dans la rade de Porto-Farine, et leurs galères dans le port de Bizerte, qu'on dit être une petite ville assez jolie et bien peuplée. Il est certain qu'on y pourrait faire un port des plus considérables et des plus sûrs; mais les Turcs ne sont pas capables de ces sortes d'entreprises; ils aiment trop l'argent, et la République n'est pas assez riche pour entreprendre un ouvrage d'une si grande conséquence. Il est même à souhaiter qu'elle ne se mette pas en tête de le faire, parce qu'elle serait en état de faire bien du mal aux Chrétiens qu'elle ne leur en fait. Elle entretient ordinairement trois galères et six ou sept vaisseaux, et un nombre de barques, de brigantins, et autres petits bâtiments qui courent les côtes de l'Italie, de la Corse, de la Sardaigne et des Royaumes de Naples et de Sicile. Ce sont ces bâtiments qui enlèvent les barques et les felouques qui vont terre-à-terre, et sont souvent des prises considérables, et un grand nombre d'esclaves, qui sont la marchandise qui leur convient le plus, à cause de l'argent comptant qu'ils en retirent.

D'Arvieux, *Mémoires Paris*, 1735, t. III, p. 400 - 401. et t. IV p. 57-58.

37 ـ الأسطول القرصني التونسي

Parmi ce grand nombre de vaisseaux dont on se sert ordinairement sur la mer, soit pour la guerre, ou pour faire des courses, il est très certain qu'il ne s'en trouve point de plus commodes que les galères. La raison est, pour ce qu'étant

propres à la voile, et à la rame, elles ont cet avantage sur les autres navires qu'on appelle ronds, tels que sont les polacres, les barques, les tartanes et les sities, de pouvoir avancer ou reculer à la faveur de leurs rames ... Mais comme il n'y a rien de si commode qui n'ait ses obstacles, l'expérience fait voir que les galères et tous les autres vaisseaux de rame, ont ce défaut de ne pouvoir résister à la violence des vents et des marées... A raison de quoi durant l'automne, qui est la saison en laquelle les vents sont les plus à craindre, les galères sont rarement en voyage, et ne vont sur mer que du mois de mai jusqu'à celui de septembre.

Ceux de Tunis en ont cinq pour l'ordinaire, qui sont toutes de la grandeur de celles d'Alger (galères de 23 ou 24 bancs, brigantins de 15 bancs, frégates de 5 à 6 bancs)...

Or les galères de ces Corsaires de Barbarie, diffèrent beoucoup de celles des Chrétiens : car au lieu que les nôtres sont grandes et fortes, ayant chacune deux mats, un grand canon de coursier, trois ou quatre moyennes pièces à la proue, et depuis vingt trois jusqu'à vingt-huit bancs, ensemble un grand espalier, avec un château de proue, celle des corsaires sont plus petites et n'ont qu'un arbre et qu'un canon de coursier, sans espalier, ou fort peu, afin qu'il n'y ait rien d'inutile, et sans château de proue. Elles ne laissent pas toutefois d'être de vingt-trois à vingt-quatre bancs, mais grandement pressés et où la chiourme, qui est de deux esclaves tous chrétiens, a bien de la peine à faire jouer les rames.

P. Dan, *Histoire de barbarie*, 1637, pp 267-269.

38 ـ القبض على سفينة ايطالية

Le Cap. Sipo Cuppito (ou Coppi), de Messine, habitant à Villefranche, est parti de ce dernier port le 18 avril (1623) avec son vaisseau, la Sta-Catarina

bona ventura, pour venir à Tunis avec 25 barriques de vin et 7 à 8 000 pièces de 8(?). Il y avait à bord 13 marins et un passager. A 25 milles au large du Cap-Corse, le 19, un mercredi, il a rencontré, à midi, un vaisseau corsaire de Tunis, raïs Cassam Bassali, qui lui a donné la chasse jusqu'à 7 heures. A ce moment, la Sta-Catarina qui avait reçu des avaries dans les antennes, les mâts et les voiles à la suite des coups de canon du corsaire s'est laissé aborder. Les corsaires ont pris 7.812 pièces de 8 réaux appartenent à Clemente de Gobernatti et qui devaient être remises à Luvico Istria, corse, tout l'argent des marins et du passager ainsi que les marchandises et les vivres. Le capitaine et un mousse ont été laissés à bord avec un équipage de prise de 25 Turcs; ils ont navigué 4 jours de conserve avec le corsaire en se dirigeant vers Tunis. A 50 milles au large de la Gollatra en Sardaigne, les corsaires ont mis le canot à la mer et ont mandé Sipio. Le raïs lui a dit qu'il pouvait prendre 7 marins et le passager, mais qu'il avait besoin des autres. Revenu à bord avec ses hommes Sipio a été accompagné jusqu'au Cap Carbonara; là, le 26, le raïs a ordonné à un des turcs restés à bord de prendre la route de Tunis, ce qui a été fait. Le corsaire a alors changé de route, allant vers le Sud-Est . Sipio a mouillé à la Goulette le 29. Le 30 il est venu à terre et Isuf Day lui a fait restituer ses navires. (Les esclaves ont été libérés). (2 mai 1623)

39 ـ القبض على سفينة فرنسيّة وأسر أحد البحّارة

1- Le patron Gio Dorgau, de Marseille, 30 ans, parti le 11 février (1618) de Chio avec son navire, le S. Gio Bapta Bonn ra, chargé de marchandises pour Messine, a navigué jusqu'au 22 mars. Se trouvant alors à 5 milles au large du cap de Spartivento de Calabre, il a été pris par une polacre turque, raïs Mamett, de Stamboul, qui l'a conduit à Modon où sont arrivés 4 vaisseaux commandés par le cap. Sansson, turc, avec un navire flamand chargé de blé et

démâté. Les turcs ont enlevé les marchandises et les mâts du déclarant, puis ont embarqué celui-ci et son équipage sur leurs navires et les ont conduits à la Goulette. Deux marins grecs et un pasager ont été gardés comme esclaves; deux mousses grecs ont été faits turcs; de même 7 femmes et 3 jeunes filles russes (di rossia ?), embarquées à Chio pour aller à Messine ont été faits esclaves.

P. Grandchamp, *La France en Tunisie* (1611-1620) Paris, 1925, t. III, p. 289.

2- Fin d'une enquête au sujet d'Ambroxio Capello, marinier de Joan Cataro qui a été mis à la chaîne en décembre 1610 par Othman Dey à propos d'une tentative d'évasion de 14 esclaves chrétiens. Ambroxio Capello dénoncé par d'autres esclaves chrétiens fut donné comme esclave par Othman Dey à Hamet, pacha de Tunis.

P. Grandchamp, *La France en Tunisie* (1611-1620) Paris, 1625, p. 8.

40 ـ أصناف سفن القرصان

Les bâtiments peuvent se diviser en vaisseaux ordinaires, en pataches, en polaques, en caiches, en barques, en pinques, en tartanes et en canots. Tous ces navires qui ont chacun leurs avantages particuliers, diffèrent dans leurs cordages et dans leur manoeuvre. Les vaisseaux ordinaires ont quatre mâts, savoir, le grand mât, le mât d'avant, le mât de misaine et le mât de beaupré. La patache ne diffère du vaisseau qu'en ce qu'elle n'a point de mât de misaine. La polaque a des voiles carrées à son grand mât, une voile latine à son mât d'avant et un très petit mât de misaine. La caiche a plusieurs voiles latines sur le devant; son grand mât est plus haut que dans les autres bâtiments : mais son mât de misaine, et celui de beaupré sont de la longueur ordinaire. Toute la différence entre la barque et le pinque consiste dans leur avant, qui est arrondi dans la première et pointu dans le second. Ils ont l'une et l'autre un

grand mât, un mât d'avant et un mât de misaine garnis de voiles latines. La plupart des tartanes et des canots n'ont qu'un seul mât et ils diffèrent peu dans leurs voiles.

...

La Régence a environ trente galiotes, depuis vingt jusqu'à cent-vingt hommes d'équipage. Elles sont en grande partie commandées par des renégats. Les quatre vaisseaux sont en course deux fois l'année; le Bey les fournit d'huile, de beurre, de vinaigre et de biscuit. Mais comme ces provisions ne suffisent pas pour les quarante ou cinquante jours de leur croisière, les Capitaines les augmentent moyennant quatre piastres qu'ils exigent de chaque Turc qu'ils ont à leur bord. Les équipages de ces vaisseaux sont principalement formés de Turcs, de Coulolis et de renégats. Ceux-ci ne sont employés qu'à combattre, tandis que les esclaves chrétiens font la manoeuvre.

Histoire des Etats Barbaresques qui exercent la piraterie, Paris, 1757, t II, pp. 169 - 172.

41 ـ تفاصيل حول غنيمة فرنسيّة

Le cap. Anthoine Ollivier, de St. Tropez, se trouvait à Loristan en Sardaigne venant de Livourne, le 26 février, avec le vaisseau de Notre-Dame la Miséricorde, patron Melchior Moisson, son beau-frère. Ce dernier étant tombé malade et ayant dû être débarqué, Anthoine Ollivier a pris le commandement du navire pour aller à Cagliari et y décharger la cargaison. Parti le dernier jour de février (1623) avec beau temps, Ollivier a aperçu auprès des îles de St. Pierre un navire avec ses voiles carguées qui semblait attendre. Ollivier a fui toute la nuit. Le lendemain, le vent étant devenu contraire et le bâteau étant à 30 milles de l'île de la Galite on a découvert deux grands navires de haut bord venant de la côte de Tunis qui ont pris

chasse aussitôt. Ollivier a encore fui tout le jour. La nuit venue, le vent qui avait fraîchi et soufflait presque en tempête a empêché de conserver les voiles hautes ou de prendre le vent en poupe pour fuir vers la côte de Barbarie, parce qu'on était tout près de celle-ci. Dans la soirée les corsaires avaient tiré nombre de coups de canon et de mousquet sur le navire d'Ollivier. Ce dernier a été blessé au pouce droit, auprès de l'oeil, à l'oreille; le vent de la balle " lui a ôté la plupart de la vue ". Les Corsaires ont pris le navire et l'ont amené dans le port et havre de Tunis avec l'équipage "prisonnier et esclave"

L'équipage a été mis en esclavage dans " le bain du roy du pays " jusqu'à ce que le consul le fasse mettre en liberté .Les corsaires ont retenu deux hommes, un savoyard et un génois. La cargaison, les hardes du patron et des hommes ont été enlevées; on ne leur a laissé qu'un mauvais habit sur eux.

Suivent les témoignages du patron Jehan Domere Martin, de St. Tropez, 43 ans, un des propriétaires de la cargaison; Jehan François Moisson, de St. Tropez, 28 ans, volontaire sur le navire; Jaume Grasson , de St. Tropez, 60 ans , marin; Honnorat Bertran, de Lorgues, 30 ans, marin ; Honnorat Feraud, d'Antibes, 32 ans, nocher Ce dernier témoin avait été amené avec cinq autres marins par les corsaires qui allaient en course. Au cours d'un combat, il a été blessé d'un coup de canon. Ramené à Tunis, Ollivier a obtenu qu'il vienne déposer au consulat. Il est au lit malade . (8 mars 1623)

Inventaire des marchandises prises sur le vaisseau de Notre Dame la Miséricorde, patron Melchior Moisson et en son absence le capitaine Anthoine Ollivier, et " apportées à la maison de l'Ill. Sr Isuf day, commandant à présent dans cette ville et royaume de Tunis, lesquelles ont été délivrées et apportées à la maison consulaire par la force et la faveur de M. le Consul..."

Cet inventaire tient 4 pages du registre. On y lit : une caisse contenant 116 têtes d'anges petites, 2 paires d'anges dorés grands, un écritoire de un pan de

long, 5 petits écritoires... 16 douzaines de rosaires..., une caisse contenant 3 bustes de patemoster de diverses couleurs, 3 douzaines de cadenas de valise, 15 lanternes "sorne" (sourdes), 28 cadres de figures dorées, 5 douzaines "siblets" (sifflets), une caisse d'éventails de papier, 6 pieds de chandeliers, des caisses de faux visages, de tasses de couleur, de flacons, de verres, de bouteilles carrées, 10 crucifix, 28 lunettes de longue vue, une boîte pleine d'agnus dei, 20 tableaux moyens, 10 grands, 3 garde robes, etc.

Toutes ces marchandises ont été restituées par le consul Borrelli au cap. Ollivier qui repartira pour Cagliari dès qu'il aura la licence.

...

Le Cap. Ollivier rachète pour 3 aspres la pièce, avec l'autorisation de Pierre Bourrely, consul, 120 canons de chandeliers, qui lui avaient été dérobés et sans lesquels les marchandises restant dans la cargaison seraient inutilisables. (9-17 mars 1623)

P. Grandcahmp, *La France en Tunisie*. Tunis, 1926, t. IV, p. 54 - 55.

42 - توزيع الغنيمة من أسرى وبضاعة بعد البيع

الباشا: 10٪

الرايس أو المجهّز: 45٪ (Capitaine ou armateur)

طاقم العسكر وضبّاط السفينة: 45٪

وهذه النسبة تتوزع كما يلي:

رايس السفينة: 10 أو 12 أو 15 مناب

البلوكباشي: 3 منابات

الأوده باشي: 3

الجندي: منابان

رئيس المدفعيّة: 3 منابات (Maître canonnier)

المدفعي: منابان

مسيّر السفينة: 3 منابات (Pilote)

مباشر الأشرعة: 3 منابات (Nocher)

النجار: منابان (Maître de hâche)

القلفة: منابان

الطبيب: 3 منابات

بقية البحّارة: منابان لكلّ واحد

الرعيّة: مناب واحد لكلّ منهم

P. Dan , Histoire de la Barbarie. Paris, 1637, p. 265-266.

43 - توزيع المنابات من الغنائم

Le corps de chaque navire pris sur les Européens, avec la moitié de sa cargaison, appartient au Bey, déduction faite de tous les frais de l'armement. L'autre moitié est partagée entre les Rais et l'équipage. Le rais a six parts, les officiers subalternes, quatre, le pilote et le canonnier autant; l'écrivain trois, les quartiers-maîtres et le conducteur de la chaloupe deux; et chaque autre particulier une demi-portion. Quant aux esclaves, le Bey en prend d'abord la moitié, et jouit du privilège d'acheter les autres à cent piastres chacun, qu'il ne

manque guère de revendre trois ou quatre cents piastres. Chaque dixième esclave appartient au Diwan. Les autres galiotes sont équipées par des particuliers; qui faisant tous les frais de l'équipement , et payant un salaire fixe à l'équipage, ont aussi entre eux-seuls la propriété des prises.

Histoire des Etats barbaresques qui exercent la piraterie, p. 173.

44 ـ شهادة اعتراف بدين

Antonio Ripsol, de Vetica (Royaume de Naples), a reçu de Daniel Lumbroso 698 pièces de 8 réaux, prêtées pour payer son rachat à Agi Mehmet Cielebi di Agi Mehmet dey sur l'ordre de Juda Crespino (de Livourne), savoir :

500 pièces (piastres) à son maître,

27 p. et 28 aspres pour les dépenses de porte,

4 p. pour la carte franche,

10 p. pour le gardien bachi

2 p. pour le contrat et la copie,

1 p. pour la patente,

1 p. pour le sacagi du Consul,

1 p. et 1/4 pour le chaouch de la Goulette

5 p. pour le passage,

4 p. et 2 aspres pour " Comania " (nourriture);

16 p. et 35 aspres pour provision à 3%

114 p. et 1/2 pour le change à 20%

11 p. pour provision de "l'ami de Livourne".

Somme remboursable 15 jours après l'arrivée à Livourne.

P. Grandchamp, *La France en Tunisie*, t. VII, p. 168.

45 ـ مساعي قصد الافراج عن غنيمة

Calvane, envoyé à Tunis, aux Consuls et gouverneurs de Marseille (Tunis, 12 juillet 1621).

"Aussitôt que M. le Consul (Claude Severt) et moi sûmes que le dit vaisseau était des nôtres, ne manquâmes à notre devoir à procurer la délivrance tant des personnes que marchandises et vaisseau, et à employer toute la faveur de nos amis, car sachant que si une fois on fait le répartement des marchandises, difficilement s'en peut jamais rien recouvrer. Tellement, qu'après avoir représenté au sieur Osta-Morat et au sieur Issouf-Dey le mal que cette prise leur pourrait apporter, avec la prière qu'en a faite le sieur Aly Teby (Thabet), qui a beaucoup de pouvoir plus que nul autre, et joint la prière de tous nos amis, avons porté Issouf-Dey à mettre la moitié des marchandises du dit vaisseau à part, et les autres les ont réparties, et ce fut avec toutes les peines du monde pour le faire résoudre à cela. Ils nous a trouvé à dire que depuis que le vaisseau avait combattu avec les galères, tout était de bonne prise et confisqué, et je vous assure que l'arrivée du sieur de Ramezan (délégué à Tunis) est venue fort à propos, et apportera une grosse faveur à la recouvrance des dites marchandises; peut-être sans sa venue cela se fût tout perdu. Le sieur Issouf-Dey est à son jardin avec une troupe de ses amis et doit arriver dans deux jours, et lorsque sera arrivé, le sieur de Ramezan se présentera avec les lettres qu'il a apportées, et parce que se présente cette occasion je vous écris la présente ".

E. Plantet, *Correspondance des beys de Tunis*, I, p. 50 - 51.

46 ـ علي الرايس يربح ضميره

Ally Rais, français, janissaire de Tunis, ci-devant nommé Philippe Anbrozin, expose qu'il y a environ 9 ans il était en chrétienté dans la ville de Marseille

d'où il alla faire un voyage avec le vaisseau nommé Le Petit St.-Victor, cap. Ralph Jean... A la suite d'un arrêt de la Cour au sujet d'un grand procès criminel, son frère et lui voyant que leurs meubles et immeubles allaient être saisis, le déclarant aurait emporté sur son dos dans la maison de Bonne, Corse, son beau-frère, des meubles valant plus de 1. 500 écus. Ally Raïs fait cette déclaration " protestant devant Dieu qu'il ne l'a fait pour aucun intérêt, seulement pour juste justification de la vérité " et pour décharger sa conscience...

Signé : Ally Raïs Franses (31 mars 1628).

P. Grandchamp, *La France en Tunisie*. Tunis, 1926, t. IV, p. 259.

47 - فدية الأسرى وما يقابلها من القمح

التاريخ Date	Nom الإسم	Origine الأصل	Prix الفدية	المقابل قمحا Equivalent en blé	Maître السيد
3 Août 1621	Don Gio Figlioli	Majorque	437 écus d'or 1	94,8 qafiz	Hadj Mahamet Raës
4 Août 1621	Mercurio Izzo	Napolitain	410 écus d'or	91,1 qafiz	Osta Moratto Genovese
18 Août 1621	Gio Giacubos Baccara	Flamand	320 écus d'or	71,1 qafiz	Abesa bey de Ste Maure
18 Août 1621	Francesco d'Antonio	Venise	100 écus d'or	22,2 qafiz	Arnaot Mostafa
30 Août 1621	Antonio d'Amato	Palerme	150 écus d'or	33,3 qafiz	Mamet Pacha
30 Août 1621	Gio Domenico	Licata	125 écus d'or	27,7 qafiz	Ali, turc de Caramanie
30 Août 1621	Parisi Romano	Palerme	400 écus d'or	88,8 qafiz	Issouf Dey
30 Août 1621	Maria et Vittoria di Costantino	Siciliennes	825 écus d'or	183,3 qafiz	Mami Raïs d'Alger

1) Ecus d'or d'Espagne de 64 aspres.

48 ـ اعتناق تلقائي الاسلام

En présence du consul Pietro Bourrely, dans la maison de Cassambassa de Tunis, Asan Corso, renégat dudit Bassa, qui se nommait lorsqu'il était chrétien Pietro Batta, fils de Gio Simone, corse, de Rogliano, âgé de 20 ans environ, déclare qu'il a voulu se faire turc, sans contrainte aucune, et qu'il n'a eu aucune "discourtoisie" ni mauvaise parole de son capitaine, Silvestro di Simone. Il a au contraire été traité par celui-ci comme s'il avait été son propre parent. Asan Corso a fait cette déclaration habillé à la turque avec les " couteaux " au côté gauche, comme s'il était turc naturel. (2 septembre 1623).
P. Grandchamp, *La France en Tunis*, 1926, t. IV p. 82.

49 ـ شركة وادي المالح

Conformément à ce qui a été décidé au Bastion de la Fumaire Salade. Le Sergent et Severt sont venus à Tunis le 11 avril . Ils n'ont pu voir le Pacha, qui avait " quelques empêchements ", que le 14. Ils lui ont exposé qu'ils ne pouvaient avoir de bateaux corailleurs, d'autant plus que la barque qui portait en France l'avis du rétablissement du Bastion avait été prise par les corsaires d'Alger, et ils lui ont demandé la remise des deux lismes à venir. Le Pacha a refusé en déclarant qu'il ne voulait rien diminuer des lismes et qu'il ne fallait retourner devant lui qu'avec l'argent en main. Sergent et Servert se sont efforcés de trouver du crédit jusqu'à 900 écus de 64 aspres; ils se sont adressés à Osta Morat qui a fait fournir la somme par son beau-frère à 3% de change par livre " ce qui est le moindre change qui se prend ici ", moyennant que Sergent et Severt demeureraient à Tunis et donneraient caution. Hercole Tamagni a servi de caution. Le Pacha s'est montré très sévère; le 23 mars, Sergent et Severt étant allés le trouver avec le consul Martin sur l'ordre de Yssouf Dey qui s'employait à faire remettre les lismes exigées, ont été arrêtés

au Château pour le paiement de la lisme en cours non encore échue. Le Pacha voulait les mettre au cachot avec les fers. Issouf Dey ayant été prévenu de cette violence envoya un baloucbachi au Pacha pour lui dire qu'il était raisonnable de faire la remise des deux lismes suivantes afin que les gens de la Compagnie eussent le temps de faire venir les bateaux coraillers. Le Pacha répondit au baloucbachi que si l'on ne voulait rien payer il fallait quitter la maison et qu'il ferait raser celle-ci. La chose ayant été rapportée à Issouf Dey le lendemain 24, il donna sa parole à Sergent et à Severt en présence du consul que la lisme était remise juqu'à ce que les bateaux fussent arrivés au Bastion, et qu'il empêcherait que l'on fît dégât à celui-ci. Mais les promesses de Issouf Dey ne sont que verbales; il a voulu que l'on se fie à ce qu'il a dit...(26 avril 1614).

P. Grandchamp, *La France en Tunisie*, t. III, p. 99 - 100.

50 ـ تواطؤ التجار مع القراصنة

Pour Belanger (Anthoine Berengier, bourgeois de la ville de Marseille), il mena de France, par le commandement du Roy, prins à Marseille, quarante-six Turcs en échange des Français. Quand ledit Belanger fut arrivé, le Carossemen lui demanda s'il ne voulait pas que les Français qui étaient nombreux dans l'accord fait entre eux fussent baillés en échange des quarante-six Turcs; à quoi Belanger répondit qu'il voulait avoir autant de Français comme il amenait de Turcs, et outre ce les marchandises de soie qui avaient été prises par les navires dudit Carrossemen; et ne s'en pouvant accorder, demeurèrent trois semaines sans rien faire. Enfin le Carossemen lui bailla vingt trois balles de soie et quarante-six français, n'ayant voulu ledit Belanger retirer tous les Français qu'il pouvait faire, d'autant qu'il voyait plus de profit à retirer les dites soies, desquelles il avait douze pour cent... les dits

Belanger et autres susdits font par delà par le Carossemen, sinon qu'ils procurent la ruine des Français et de tous ceux qui portent le nom de chrétien, afin d'avoir l'amitié dudit Carossemen et s'enrichir avec lui de ses pillages lesquels ils achètent à vil prix pour les porter à Ligorne, là où ils ont accoutumé porter toutes leurs voleries et prises sur les chrétiens, et y sont toujours les bien venus (vers 1609).

P. Grandchamp, *La France en Tunisie*, t. III, p. 395.

51 ـ نزاع قضائي

... Assain, chaouch de la Douane, vient appeler le consul de la part de l'Agha de la Douane pour l'affaire Lappis-Barry. Lange de Martin accompagné de son sacagy se présente chez l'Agha de la Douane vers 3 à 4 heures de l'après-midi; il lui rappelle qu'il a dit à plusieurs reprises que rien ne serait enlevé à l'autorité du Consul touchant les différends qui peuvent surgir en les chrétiens français. Malgré cela on le convoque pour l'affaire Lappis.

L'Agha répond qu'il n'entend rien enlever de l'Autorité du Consul, mais que dans cette affaire un andalou est en cause. C'est lui qui a vendu l'escalliole. Dans tous les cas l'escalliole sera saisie et consignée au Pacha; ce grain est en effet bon à manger et constitue par suite une marchandise de contrebande. Lappis a consenti à cela en ce qui le concerne. (18 août 1633)

P. Grandchamp, La France en Tunisie. Tunis (1631-1640),1927, p. 46.

خاتمة

من الاستنتاجات التي اهتدى إليها علم الإجتماع السياسي أهمّها أن النسق الأوليفارشي هو الأكثر ملاءمة مع طبيعة المدينة؛ على أنّه نظام تحتكر فيه أقلية من الحضريين مقاليد السلطة، ويتحقق بواسطته احترازها لا من الرعية فقط بل وحتى من السلطان كذلك؛ فلا تسالمهما إلاّ بالقدر الذي لا يعرّضها ولا تأتمر بأوامره إلاّ بالقدر الذي ترغب فيه، ولا تستسلم في كلتا الحالتين لما لا رجعة فيه.

وبما أنها أو ليفارشية، فجمهورية الدايات لم تتأسس لا على إرادة الأخيار بالمعنى الذي تفترضه المدينة الفاضلة، ولا على الإرادة الشعبية بالمعنى الذي تخوله الحقوق المدنية، ولا على الهيمنة المتولّدة عن الوراثة في الملكية العقارية، ولا على ما توفّره المبادلات التجارية من ثروات منقولة. بل إن جمهورية الدايات أوتادها ثلاثة: القطاع البحري وهامشية المبادلات والقطاع المديني مع الهامشية الزراعية والقطاع السياسي مع الهامشية

الإجتماعية. لذا فهي شبه ثالسوقراطية، ارتمت في أحضان القرصنة فكانت بحريتها عسكرية؛ وشبه مركانتيلية لم تنبذ التجارة وإن لم تراهن عليها فأهملت البحرية المدنية .لقد افرزت ظاهرة الجهاد عقلية طفيلية تكتفي بالغنيمة المتأتية عن القرصنة والربح المتأتي عن التجارة والراتب المقتطع من الخراج. فمجموع المنتفعين من هذه المداخيل هم المعنيون بأمرها.

فجمهورية الدايات هي حامية وما أمكن لها أن تؤسّس شرعيتها إلا على مهام دفاعية. فلم يتسنّ لها الاعتماد لا على الحق الإلاهي الذي انفرد به السلطان، ولا على هاجس رفعة النسب بما أن أفرادها هم من التلاقط المنبتين، ولا على قوّة الثروة بما أن أفرادها ينتمون إلى صنف المستضعفين أصلا ومنشأ. حجب التضامن الديني حقيقة الهيمنة العسكرية. فكانت أحسن تعبير عما قد جسمته من انفصام بين السلطة المشرفة والمجتمع المولى عليه. عيبه أنه لم يتكفّل بمهام الذود عن حماه. سكّان المدن عزّل بقوا أوفياء للنمط الخلدوني. وسكان البوادي فرسان تمسّكوا بالحرابة. فاقترنت السياسة بالجند.

وهكذا نكون قد سعينا إلى رسم أهمّ ملامح هذه المؤسسة، مع الحرص على ابراز أجلى خطوطها العريضة. لقد تتبّعنا انقساماتها كما تعرّضنا إلى منعطفاتها. فكانت الصورة المتحصل عليها غير الصورة المألوفة والمتعارف عليها. وتبع تواري الأشخاص تصدّر الاتجاهات العامة والمحاور الأساسية. تبوّأ الاندفاع المادي الصدارة حيث بقيت شؤون الفكر قاحلة يقوم فقر ما وصل إلينا منها شاهدا عليها.

تحوّلت الادارة التركية إلى دولة أو ما شابهها في أولى مراحل تكوينها التأسيسي. وتوسعت التشكيلة البربارسكية برّا وبحرا إنطلاقا من مراكز ثابته. ولو لم يكن "المؤنس" لا نمحت آثارها حيث أن الاتراك لم يؤرّخوا لأنفسهم بالقدر الذي وصل إلينا منه شيء. وكأنّ بإبن أبي دينار لم يستأنس إلى تدوين مآثرهم بالقدر الذي خصّصه للملكية المرادية.

لم توفّر هذه الجمهورية الإطار الحضاري المفضي إلى التعريف الدقيق بمآثرها. معها رزنامة الأحداث قليلة ومقتضبة والجريان التاريخي بطيء. وكأننا أمام شبه فراغ حدثي طوعناه حتى نضفي بعض المعنى على مسارها ونتنزّلها ما أمكن عين المكانة التي قدرنا أنها قد آلت إليها.



الصفحة

فهرس النصوص

الصفحة